مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٧ — العدد (٦٣) — ربيع ٢٠١٣

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(د/٢٠١٠/٩١٦)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـــذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ ثمن استئناف المفاوضات مع إسرائيل تأمينها استراتيجياً

التحرير

البحوث والدراسات

١٧ الأبعاد الدولية في سياسات الانتشار النووي

كريم مصلوح

التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة

٥٥ دراسة في الجغرافيا السياسية

أنور سيد كامل

ملفات العدد

الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٣ وتشكيل الحكومة

٩٩ - الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٣ ودور البرلمان النتائج والتحديات

بيان العمري

١٠٧ - وثائق: نتائج الانتخابات الأردنية للبرلمان السابع عشر

محمد عابد

الانتخابات الإسرائيلية ٢٠١٣ وتشكيل الحكومة

١١١ - قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي وتشكيل الحكومة

نبيل برغال

١٢٣ - وثائق: نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست التاسع عشر

١٢٧ - وثائق: تشكيلة الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثين

أحمد حمادة

المقالات والتقارير

السيناريوهات المحتملة للمشهد الفلسطيني ١٣٣
رائد نعيرات

قراءة المشهد السياسي في مصر ١٤٣
خيري عمر

قراءة في تقرير: منظمة التجارة العالمية على مفترق الطرق ١٥٥
ياسمين الأسعد

المقال الافتتاحي

ثمن استئناف المفاوضات مع إسرائيل تأمينها استراتيجياً

أثارت زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى المنطقة في نهاية مارس/ آذار ٢٠١٣ كثيراً من التساؤلات حول أهدافها ونتائجها، والاستراتيجية التي صُمِّمت على أساسها، وبعيداً عن منهج التوقعات أو منهج التحليل المفتوح المستند إلى مبادئ السياسة الأمريكية دون اعتبار كبير للتحولات المصاحبة لهذه التحركات، فقد اقتصرت هذه الزيارة في النهاية على كلّ من إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية.

لكن الزيارة حملت مفاجآت من العيار الثقيل فيما يتعلق بالتحولات في الشرق الأوسط والإشكالات التي تعاني منها السياسة الأمريكية والوضع الاستراتيجي والأمني لإسرائيل، ولعلّ اقتصار الزيارة على هذه الأطراف الثلاثة المعنية مباشرة بعملية المفاوضات السياسية حول القضية الفلسطينية، والتي تقف موقفاً سلبياً إزاء المتغيرات في دول ما بعد الربيع العربي، وتشعر ذاتها بأنها قد خسرت حلفاء كما خسرت محاضن لسياساتها الخارجية، واستشعرت التهديد على صعيد البعد الأيديولوجي من صعود تيار الإسلام السياسي المستنير إلى مربع القوة في معظم بلدان الثورات والإصلاحات وخاصة في كل من مصر وتونس وليبيا، لعل كل ذلك يؤكد خطورة ما حملته الزيارة وتداعياتها المستقبلية.

كما أن هذه الأطراف الثلاثة لا تزال تترقب التحول في المشهد السوري لما بعد الثورة، سواء كانت النهاية تسوية سياسية بين القوى المتصارعة المحلية منها أو الإقليمية، أو كانت النهاية ثورة حقيقية تؤسس لواقع سياسي واستراتيجي جديد في دول المواجهة العربية يكون التيار الإسلامي الأكثر فاعلية وقوة فيه حسب التقديرات الأولية لمجريات الثورة السورية.

وتشير القراءة إلى أنه لا يتوقع من هذين المسارين ومخرجاتهما أن يخدما السياسة الأمريكية من جهة أو أن يشكل أي منهما وضعاً سياسياً واستراتيجياً مطمئناً لإسرائيل أفضل مما هي عليه الآن من تخوفات وانتكاسات إقليمية، وفي المقابل فإن أيّاً منهما قد يشكل حاملاً استراتيجياً قوياً لتغيرات حقيقية في كل من الأردن والسلطة الفلسطينية باستعادة زخم الربيع العربي أردنياً وعبوره الحدود الفلسطينية.

لهذه الاعتبارات وغيرها مما قد يتوصل إليه المحللون السياسيون والاستراتيجيون فإن التحولات الثلاثة التي رافقت وتبعت الزيارة شكلت بالفعل عملية اعتراضية لإمكانية تغيير استراتيجي عميق وواسع، كانت الولايات المتحدة تخشى أن يشكل حاملاً قوياً قد يتمكن من تعديل ميزان القوى مع إسرائيل لصالح المشروع العربي والفلسطيني بالتحرير والعودة، والذي سيعمل (حال تشكله) على تحجيم إسرائيل ومشروعها إن لم نقل تحقيق تغيير جيو- سياسي ينعكس سلباً على وضع إسرائيل كدولة وكيان سياسي، علماً بأن هذه المفاجآت الثلاث تشكل خطوة واحدة متكاملة يربط بينها التوجه الاستراتيجي الذي أشارت اليه المقالة آنفاً، وهذه المفاجآت:

١- نقل ملف القدس والمسجد الأقصى إلى ملك الأردن الهاشمي كمسؤولية قانونية وحصرية، وإعفاء المفاوض الفلسطيني من هذا العبء الثقيل المعيق عن التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، وقد تم هذا التوافق برعاية أمريكية خلال زيارة أوباما إلى المنطقة، والذي تبلور بما عرف بالاتفاق بين الملك عبدالله الثاني ملك الأردن والمؤسسات السياسية الفلسطينية الثلاث (دولة فلسطين، منظمة التحرير، السلطة الفلسطينية)، وقد تم توقيعه في الأردن في يوم الاحد ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٣ في عمان، حيث لم يستطع أي من الطرفين تقديم تفسير مقنع للخطوة وتوقيتها وشكلها وطرفيها ومضمونها وعلاقتها بعمليات أخرى مثل مفاوضات السلام، في الوقت الذي أسهمت التعليقات غير المنطقية لبعض المقربين من الطرفين في إثارة المزيد من التساؤلات والضبابية إزاء مثل هذه الخطوة وأهدافها الحقيقية.

٢- استئناف العلاقات التركية مع إسرائيل لتخفيف حدة الاضطراب في البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل، خاصة بعد التحول السياسي في مصر بعد الثورة ووقوف مصر إلى جانب المقاومة الفلسطينية في حرب تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٢ على قطاع غزة، الأمر الذي قد يوفر جزءاً من شبكة الأمان اللازم لإسرائيل ولو بثمن متواضع وغير سياسي بالاعتذار، ودفع التعويضات التي سيتم التفاوض حولها، وتخفيف الإغلاق للمعابر الإسرائيلية على قطاع غزة عوضاً عن رفع الحصار السياسي والاقتصادي الذي فهم سابقاً من الشرط التركي عند بدء توتر العلاقات بمقتل الأتراك على السفينة مرمرة على يد القوات الإسرائيلية، وتستعيد إسرائيل بذلك مبدئياً حليفاً استراتيجاً جاء فقدانه قبيل اندلاع الثورات العربية، وفقدان إسرائيل لنظام حسني المبارك الذي كان يتولى تدجين الموقف الفلسطيني، وتحقيق الشروط الإسرائيلية على الفلسطينيين في مختلف محطات عملية السلام لعقدين من الزمان تقريباً، الأمر الذي كان قد تسبب بارتباك استراتيجي إسرائيلي، حيث ثار النقاش إزاء التهديدات الوجودية لإسرائيل في هذه البيئة الاستراتيجية التي تقع بين المعادية وغير الصديقة في أحس الأحوال، ولذلك فإن حلم شمعون بيريس (رئيس إسرائيل الحالي) في المحافظة على علاقات وطيدة مع تركيا قد توفرت له فرصة تحقق جديدة لم ينجح هو في تحقيقها في مؤتمر دافوس عام ٢٠٠٩ (عندما انسحب طيب رجب أردوغان رئيس وزراء تركيا احتجاجاً على ما تناوله بيريس من تحريف للرواية حول الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)، وبالتالي فإن نجاح الإدارة الأمريكية باستعادة روح العلاقة بين حليفيها في المنطقة كل من تركيا وإسرائيل يساعد في دعم جهودها في تخفيف حدة الخسائر الناجمة عن الربيع العربي عليها وعلى إسرائيل.

٣- تراجع رئيس حركة فتح ورئيس السلطة الفلسطينية عن التزامات اتفاقات القاهرة السابقة والمتكررة، والذهاب بدلاً من ذلك إلى الدعوة إلى تشكيل حكومة برئاسته

للإشراف على انتخابات رئاسية وتشريعية مباشرة، خلال ثلاثة شهور من تشكيل الحكومة على الأكثر، ويُعتقد بأنها تصمم كي تؤدي إلى إضعاف قوة ونفوذ حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني بأشكال مختلفة، وبالطبع منعها أن تنجح في انتخابات الرئاسة عبر التحكم بالانتخابات في الضفة الغربية بشكل أو بآخر، وبتعاون إسرائيلي من خلال اعتقال بعض قياديي حركة حماس ومرشحيها خلال فترة الانتخابات أو مضايقتهم وشلّ حركتهم الانتخابية بين جموع الناخبين، ما يعني تحقيق تراجع شعبي عبر الصناديق لحركة حماس وبرنامج المقاومة من جهة، ولبرنامج حركة من حركات الإسلام السياسي في العالم العربي لتعويض التراجعات التي مُنيت بها القوى العلمانية أمام هذا التيار في دول الثورات العربية، وخاصة في كل من مصر وتونس وليبيا من جهة أخرى، وما سيوفره ذلك من فرصة لاستعادة قيادة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة ومرجعيتها الفتحاوية الملتزمة بعملية التسوية ومفاوضاتها، الأمر الذي قد يعني إعادة محاصرة المقاومة وبرامجها بصورة ربما أصعب مما تم تنفيذه ضدها في الضفة الغربية منذ العام ٢٠٠٧، وذلك تماهيا مع الموقف الأمريكي الرافض لمصالحة مفتوحة بين فتح وحماس دون أن تلتزم الأخيرة بشروط الرباعية، ويعتبر هذا التوجه عند السيد محمود عباس هو عملية إخراج تنفيذي لالتزام الشرط الأمريكي الذي لا يجعل حماس في موضع القيادة السياسية للسلطة لتفرض عليها شروط رباعية.

إذن هذا هو الثمن الذي قبضه نتنياهو سلفاً وبرعاية حليفه الأمريكي لاستئناف المفاوضات، ولعله يقتنع لاحقاً بإطلاق سراح عدد من الأسرى لدعم موقف رئيس السلطة، وربما يقوم ثانية بوقف جزئي لفترة محددة لعمليات التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، ومؤكد أنه لا يقبل أن يشمل ذلك التوسع الاستيطاني في القدس كما حصل سابقاً.

السؤال الكبير الذي يفرض نفسه على المحلل هو ماذا قبض الفلسطينيون من ثمن مقابل ما دفعوه بالاتفاق مع الأردن الذي يقضي بتخليصهم من الوصاية الدينية والقانونية عن الأماكن المقدس والمسجد الأقصى لصالح ملك الأردن الهاشمي، ومقابل تعليق عملية المصالحة الشاملة مع حماس وبقية الفصائل التي كانت تهدف إلى إنهاء الانقسام وليس إلى إجراء انتخابات مبكرة قد تزيد الانقسام الفلسطيني وتحوله إلى خسارة محققة لحماس بدل أن يحقق لها بعض المكاسب هي وفتح وبقية الفصائل كما تفترض الأوراق الموقعة بين الطرفين وبرعاية مصرية سابقاً.

على الصعيد السياسي يمكن أن يتبين من المعطيات القائمة وسياساتها للسنوات القادمة ما يمكن أن يأمله الفلسطينيون المفاوضون هو دولة مؤقتة الحدود في الضفة الغربية داخل السور الأمني وقطاع وغزة وبدون القدس مع إبقاء ما اصطلح عليه بالكتل الاستيطانية (المستوطنات الأمنية على حد تعبير إسحاق رابين) تابعة لإسرائيل عبر الضم الرسمي لدولة الكيان فيما عرف مؤخراً بتبادل الأراضي، على أن تكون الدولة الفلسطينية هذه منزوعة السلاح وترتبط اقتصادياً بإسرائيل، وأن تحظى مستقبلاً باعتراف دولي مشروط، وبالطبع بدون تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وذلك في حال استؤنفت المفاوضات بجدية إسرائيلية وأمريكية بعد كل هذه التنازلات.

بالطبع تمثل هذه التوقعات السيناريو الأكثر تفاؤلاً فلسطينياً، أما الأسوأ فهو أن تستأنف المفاوضات دون التوصل إلى مزيد من الاتفاقات السياسية في مقابل توسيع دائرة ومتطلبات الواجبات الأمنية التي تلقى على كاهل السلطة لحماية أمن إسرائيل خاصة في قطاع غزة بعد تسليم أمره لرئيس السلطة، وربما تشمل هذه التنازلات مزيداً من التراجع بمفهوم حق العودة والمركز القانوني للاجئين الفلسطينيين.

لذلك فان التحليل لهذه المتغيرات يفتح الفرصة لقبول فكرة أن التحرك الأمريكي الأخير كان يستهدف استعادة إسرائيل لوضعها الاستراتيجي إلى ما قبل الثورات العربية، وفتح الفرصة من جديد لفكرة التسوية السياسية التي وجَّهت لها الثورات العربية ضربة

قوية، وفي نفس الوقت إحداث ثقب مهم في جدار التقدم المتنامي لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة لحساب التيارات العلمانية المرغوبة أميركيا بكل اتجاهاتها.

وفي حال نجاح جهود استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية وإحياء المبادرة العربية للسلام، التي اجتمعت لجنتها في الدوحة ٨ نيسان/ إبريل٢٠١٣ ، وقررت التحرك من جديد في مسار سبق فشله مرارا لإقناع الجانب الأمريكي بصلاحيتها كأساس لبناء سلام شامل في المنطقة مع إسرائيل، فإن الجهد الفلسطيني والأردني والعربي سوف يعمل ليوفر شبكة أمان فكرية وسياسية لإسرائيل من مخاطر الربيع العربي الأمنية والوجودية، خاصة في ظل استمرار السياسات العربية الرسمية السابقة في حكم مسار التفكير بالصراع مع إسرائيل، والتي اعتبرت نظرية الاعتراف بإسرائيل والتعايش معها، وبالتالي إطالة عمرها، أساساً استراتيجياً من أسسه فيما عرف بخيار السلام الاستراتيجي عربياً.

وبذلك فإن تعويل قوى المقاومة الفلسطينية على دول الربيع العربي كحاضنة وإطار لمشروع التحرير يصبح محلّ شك، حيث أن ما كان ممكناً تحقيقه بجهود معقولة يصبح تحقيقه أصعب ويتطلب جهوداً جبارة محفوفة بالعديد من الإخفاقات والعقبات العربية حتى من دول الثورات، نظراً إلى أن الوضع الفلسطيني شكل تاريخياً، ولا يزال، الحامل والسقف الذي يعمل في إطاره الموقف العربي الرسمي خاصة.

من جهة أخرى أظهرت التحركات الأمريكية الأخيرة بزيارة الرئيس أوباما ونجاحاته الثلاثة التي ذكرنا آنفاً، وزيارات وزير الخارجية جون كيري اللاحقة لتنفيذ التزامات هذه المسارات، واجتماع اللجنة العربية للسلام في الدوحة على أصداء هذه الإنجازات الأمريكية، أن قدرة الولايات المتحدة على استعادة زمام المبادرة ما زالت قوية في مقابل العجز الذي تبديه قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية من جهة، والقوى الثورية الحاكمة في دول الثورات العربية، عن استثمار المتغير لصالح تعديل المسار السياسي العربي المحبط سابقاً في التعامل مع الصراع- العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية من جهة أخرى، ويبدو أن الفرصة والمطلب أصبح ناضجاً عربيا وفلسطينيا للبحث عن سبيل

لإعادة رسم وبلورة الرؤية الاستراتيجية العربية الشعبية والرسمية وسياساتهما في التعامل مع الصراع والقضية، وقد تشكل المبادرة التي يسعى مركز دراسات الشرق الأوسط لبلورتها من خلال عقد مؤتمر عربي أكاديمي سياسي لتحقيق هذه الغاية، ربما تشكل خطوة جادة تحتاج إلى تبنيها بشكل جاد من قيادات الثورات ودول ما بعد الثورات، وتحتاج مسبقاً إلى التخفف من أعباء وأثقال سياسات ومواقف ضعيفة ومهزومة موروثة من الحالة العربية ما قبل الثورات والربيع.

التحرير

البحوث والدراسات

الأبعاد الدولية في سياسات الانتشار النووي

كريم مصلوح*

مقدمة

أحدثت الأسلحة النووية انقلاباً عميقاً في الاستراتيجية، فمنذ استعمال القنبلة النووية ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية اقتنعت الدول الكبرى أنها لن تكون قوية دون حيازة هذا السلاح النووي، وأصبح هذا الأخير معياراً مركزياً في تفسير القوة وتحليلها، فدخلت الدول سباقاً استراتيجياً يرتكز على حيازة السلاح الاستراتيجي، وفي الوقت ذاته سعت الدول التي امتازت بهذا التفوق، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جعل السلاح النووي سلاحاً مُتَحَكَّماً فيه ويضمن تفوّقها، وقد كانت بداية ذلك من خلال مشروع برنارد باروك *Bernard Baruch*[١] الشهير عام ١٩٤٦، والذي ارتكز على تشكيل سلطة دولية للرقابة النووية.

بدأ البحث عن تحصين حيازة هذا السلاح بعد ظهور قوى نووية جديدة (الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة)، وكانت البداية بمعاهدة موسكو في ٥ آب/ أغسطس ١٩٦٣

* باحث في الدراسات الدولية، المغرب.

١. برنارد باروك رجل أعمال وسياسي أمريكي، عيِّن في ١٩٤٦ مندوباً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، وأخذ هذا المشروع اسمه، قام مشروعه على إحداث هيئة دولية تتولى مراقبة استخدام الطاقة الذرية، ويكون من حقها امتلاك وتشغيل الموارد النووية، وتتولى تقديم تسهيلات تقنية وتكنولوجية، وامتلاكهاحق التصريح حول أي نشاط نووي سلمي تقوم به أي دولة، تم رفض هذا المشروع بمشروع نقيض قدمه فيما بعد مندوب الاتحاد السوفياتي لدى الأمم المتحدة جروميكو، حيث كان مما اقترحه تدمير الترسانة النووية الأمريكية في غضون ثلاثة أشهر.

بشأن حظر التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء[١]، وقد تولّدت لجان وهيآت بهدف التحكّم في الرقابة على السلاح النووي، كان أبرزها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧، وقد تميّزت معاهدة موسكو من جهتها بطابعها الجزئي، أي أنها اقتصرت على الحد من نوع خاص من التجارب النووية، وأفضت اللجان التي تشكّلت في هذه الفترة إلى إبرام المعاهدة المعروفة بمعاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٦٨، فهذه المعاهدة هي في الحقيقة نتيجة لسباق نووي حاد بين الخمسة الكبار، حيث لم تخرج لحيّز الوجود إلا بعد حيازة هذه الدول الأعضاء في مجلس الأمن لهذا السلاح، وهو ما يمكن اعتباره توافقاً- آنذاك- على جعل دائرته محدودة في هذه الدول.

لم تُحدّد المعاهدة مفهوم الانتشار النووي بوضوح، غير أنه يُمكن الإشارة إلى أن الانتشار النووي ظل يُقصَدُ به تزايُد عدد الدول الحائزة عليه، ومن ثم يتمّ في ذات الوقت تجاهل مُشكلة أخرى وثيقة الصلة بالأولى وهي الانتشار العمودي الذي يهمّ تطوير هذه الأسلحة، وفي هذا الإطار لا بأس من التمييز بين عدم الانتشار النووي ومفهوم المنطقة الخالية من السلاح النووي. فخلافاً لمعاهدة إعلان أمريكا الجنوبية منطقة خالية من السلاح النووي، لا تمنع المعاهدة المتعلقة بحظر الانتشار تخزين وإقامة أسلحة نووية من طرف دولة نووية على إقليم دولة أخرى غير نووية، شريطة أن تحافظ الدولة النووية على ملكيتها أو مراقبتها، وفي هذا الإطار يتميز عدم الانتشار عن المنطقة الخالية[٢]، إذْ إن اعتبار ألمانيا غير نووية مثلا لا يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من نشر رؤوس نووية في ألمانيا في إطار حلف الناتو، وهذا لا يمكن حدوثه في منطقة خالية من السلاح النووي من الناحية القانونية.

---

[١]. لقد انتقدت كل من فرنسا والصين هذه المعاهدة واعتبرتاها رغبةً للاحتكار الثلاثي للسلاح النووي. انظر إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، دون تاريخ)،ص.ص. ٢٥١- ٣٠٩.

[2]. George Fischer, la Non-prolifération des Armes Nucléaires, (Paris : LGDJ, 1969), p. 63.

ولم يُصادق الخمسة الكبار على المعاهدة منذ بدايتها، في الوقت الذي استمر فيه تزايُد امتلاك الدول المالكة لهذا السلاح وإن كان ببطء شديد، وتجلّت أهمية هذه المعاهدة آنذاك في سعيها نحو تحقيق تعاون الكبار في تنظيم المجتمع الدولي[١]، ويبدو أن هذا التنظيم كان محكومًا بالمصالح والعوامل السوسيولوجية المتداخلة في السياسة الدولية، كما اكتسبت المعاهدة طابعاً عالمياً رغم الحدود الكبيرة التي تعترضها.

وجاءت هذه الدراسة للتركيز على مجموعة أهداف أساسية تتوخى إعادة طرحها وتقييمها، وهي: الرّبط بين السلوك السياسي والانتشار النووي بالطريقة التي لا يُمكن الفصل بينهما، ودمج عدة عناصر تحليلية من الفاعلين أو من حيث الإجراءات لإظهار هذا الترابُط، كما تسعى الدراسة إلى توضيح أن مشكلات الانتشار النووي لا يُمكن حلّها دون وضعها في بيئاتها الإقليمية، بالإضافة إلى التّشجيع على الاهتمام الاستراتيجي بمشكلة الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي بكونها مُشكلة ديناميكية مُتجدّدة وخطيرة على المنطقة.

وانطلاقاً من هذه الأهداف العامة، يُمكن طرح عدة أسئلة فرعية مُتكامِلة لصياغة أهم المحاور التي سيُناقشها هذا البحث فيما يتعلّق بالمشكلات والعناصر المترابطة للانتشار النووي، مثل: ما الذي ينتقص من فعالية معاهدة حظر الانتشار النووي؟ هل هو استمرار الحسابات بين الأطراف الراغبة في التسلّح وتلك الساعية وراء التحكّم فيه؟ وكيف يتداخل هذا الملف مع موضوع قريب منه هو ضبط التسلح النووي[٢] أونزعه[٣]؟

---

[1]. Ibid, p.53.

[٢]. يُقصد بضبط التسلّح عمليّة تتوخّى الحد من خطر اندلاع حرب وذلك بإخضاع الأسلحة للمراقبة والتفتيش المُنتظم أو بفرض بعض الإجراءات باتفاق بين الدول أو من طرف دولة مُنفردة، ويختلف ضبط التسلّح عن خفض السلاح، إذ رغم أنه يسعى إلى الحد منها إلا أن ضبط التسلّح لا يسعى ضرورةً إلى تخفيض القدرات العسكريّة القوميّة.

[٣]. يمكن تعريف نزْع السلاح عموماً بكونه "عملاً يهدف إلى إبعاد أو على الأقل خفض احتمال نشوب نزاع مسلّح بتجريد الأطراف بالكامل أو جزئياً من قُدُراتها العسكريّة"، عن ستيف توليو وتوماس

وكيف تُؤثّر مصادر التهديد الجديدة على موضوع الانتشار النووي من قبيل قضية الإرهاب النووي؟ وماهي أهم التفاعلات الجيوإستراتيجية Geostrategic والجيوسياسيةGeopolitics التي يكتسيها هذا الملف؟ وما مكانة الأمن القومي الأمريكي في الخطط النووية الأمريكية؟

وترتكز فكرة هذا البحث على مناقشة أهمية العلاقة بين الانتشار النووي والتنافس السياسي، وأثرهما ليس فقط على حيازة الدول للسلاح النّووي ولكن أيضاً على تحويله إلى مُعَامِلٍ ضمن مُعادلة سياسية أكبَر، ويفترض هذا البحث أن الدول تُوَظِّفُ السلاح النووي ضمن حسابات دبلوماسية واستراتيجية واقتصادية لتحقيق مصالحها، فانتشار السلاح النووي باعتباره المُشكلة الأمنية الإستراتيجية الأساسية في النظام الدولي لم يُحْدِث قطيعة نظريّة أو معرفيّة في سلوك الدّول الكبرى، بل ظَلَّ كذلك، وعِوَض أن تقوم الدول بتغيير سلوكها استجابةً للتغيير الأمني الواقع في مُحيطها، تقوم عكس ذلك بتكييف الخطر ومُعايشته وتوظيفه في اتّجاه إرضاء رَغَبَاتِها.

١. معاهدة حظر الانتشار النووي: نتاج لسباق دولي

تعدّ هذه المعاهدة بمثابة خارطة طريق لها شرعية عالمية، وإن كانت لم تتضمن أية هيئة تتولى الإشراف عليها، غير أن المعاهدة نصت على ضرورة إبرام اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعدُّ هذه الوكالة اليوم الجهة التي تسهر على تفعيل واحترام ضمانات الوكالة والاتفاقات المُبْرمة معها طبْقاً للمادة ٣ الفقرتين ١و٤ من المعاهدة، وتقوم المعاهدة انطلاقاً من مضمونها على ثلاثة أعمدة أساسية: الحماية من الانتشار النووي، وتشجيع

سمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، معهد الأمم المُتّحدة لبحوث نزع السلاح، (جنيف: ٢٠٠٣)، ص. ٨.

الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ونزع السلاح النووي[١]، ولا تمنع المعاهدة أيضاً المجموعات الإقليمية من إبرام معاهدات لتأمين "عدم وجود أية أسلحة إطلاقاً في أقاليمها المختلفة"[٢]، وهو ما تبلور في عدة اتفاقيات أو مشاريع اتفاقية إقليمية، لإعلان بعض المناطق خالية من السلاح النووي[٣]، كما تُعْتبر معاهدة إعلان أمريكا الجنوبية منطقة خالية من السلاح النووي معاهدةً تم إبرامها في وقت مُبكر وقبل معاهدة حظر الانتشار.

إن معاهدة حظر الانتشار النووي تتميز بطابعها المفتوح والمُغْلق في ذات الوقت، فهي مفتوحة من منظور المادة الثامنة والمادة العاشرة، فطبقاً للمادتين فإن كل دولة تمثِّل طرفاً في المعاهدة يمكن أن تقترح تعديلات أو تنسحب منها "إذا وجدت أن ثمة أحداثاً طارئة ذات صلة بموضوع المعاهدة أَضَرَّت بمصالحها القومية العليا"، وهي ومغلقة– أي المعاهدة– من منظور المادة الثانية والمادة الثالثة اللتين هما بمثابة الروح الحقيقية لنص المعاهدة[٤]؛ فالمادة الثانية تُلْزم الدول غير الحائزة للسلاح النووي بعدم قبولها أو تصرفها أو قيامها بأي عمل لحيازة السلاح النووي، بينما تُركز المادة الثالثة على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية من حيث ضرورة احترام الدول غير الحائزة للسلاح النووي "لاتفاق يجري التفاوض عليه وعقده مع الوكالة وفقاً لنظام الوكالة الأساسي ونظام

---

[1]Anessa Kimball et Irring Lewis, « Conférence d'Examen du TNP 2010 », l'Institut Québécois des Hautes Etudes Internationales,(http://www.psi.ulaval.ca/) , (Consulté le 10, 01, 2011).

[٢] المادة السادسة من المعاهدة.

[٣]يُقصدُ بمنطقة خالية من الأسلحة النووية إخلاء المنطقة من أية أسلحة نووية أو معدات أو تجهيزات أو قواعد عسكرية نووية وحظر أي نشاط عسكري ذا طابع نووي في المنطقة، ويُفترَض أن تُراقب هذه الحالة هيئة دولية أو إقليمية لضمان استمرار مثل هذه المناطق.

[4]Olivier Zajec, Traité de Non-prolifération Nucléaire en péril, le Monde Diplomatique, n° 674, Mai 2010.

ضماناتها، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تَحرّي تنفيذ تلك الدولة للالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة..."

وثمة إشكالية أخرى أيضاً تتمثّل في العلاقة الحذرة بين الدول النووية وغير النووية من خلال المادة الخامسة التي تدعو لتوسيع الاستفادة من التكنولوجيا السلمية، والمادة السادسة التي تدعو إلى مواصلة التفاوض لوقف سباق التسلّح ونزع السلاح النووي، إذ تنظر الدول التي هي بحاجة إلى تكنولوجيا نووية إلى الدول الحائزة عليها بأنها لا تقوم بجهود لنشر هذه الطاقة السلمية، وتنظر القوى المُتطلّعة لحيازة السلاح النووي إلى أن الدول الكبرى لا تقوم بجهود لنزع السلاح النووي الذي تُوصي به معاهدة حظر الانتشار، وهذان الوضعان يُسْهِمان في تعقيد أهمية هذه المعاهدة وفي استمرار الشكوك حول السياسات النووية العسكرية بشكلٍ عام.

لم يُدْخل زوال وضع الثنائية القطبية تغييرات جوهرية على مسلسل الحد من الانتشار النووي، سواء من حيث طبيعة الفاعلين الأساسيين فيه أو من حيث الشهوة المستمرة للقوى الدولية أو الإقليمية غير الآمنة في حيازة السلاح النووي، ويمكن أن يظهر ذلك من خلال التعاطي الروسي مثلا مع ملف إيران، فلا تريد روسيا الذهاب بعيداً في منع إيران من هذا السلاح، وقد ساعدتها في بناء المفاعلات النووية، وبالعودة إلى المراحل الأولى للانتشار النووي، يُلاحَظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بمد حلفائها ومساعدتهم على امتلاك التقنية النووية، وقد حَدَث ذات الأمر مع الاتحاد السوفياتي بدعمها للصين، ولكن– كما يقول رايمونآرون– مد الحليف بالتقنية النووية لم يكن إلى حد السماح له بالتفوّق النووي[1].

وبعد مضي حوالي أكثر من أربعة عقود إلى الآن عن دخول المعاهدة حيز النفاذ يُمكن ملاحظة أنه لم تتحقق خطوات واقعية وفعّالة في معالجة هذه المخاطر، وقد كانت

[1]Raymond Aron, Paix et Guerre entre les Nations, (Paris :Fayard, 1984), p.608.

الخطوة التي حققتها المعاهدة في مؤتمر المراجعة[١] في عام ١٩٩٥ بفتحها لأجل غير محدود نوعاً من الوعي الدولي بضرورة الاستمرار في حظر الانتشار دون أن يعكس واقعاً يتّسم بالصراع، ولتجاوز بعض القضايا التي تطرحها الرقابة على استخدام الطاقة النووية، تَمَّ وضع برتوكول عام ١٩٩٨ للتقوية من سلطة الوكالة الدولية في ممارسة تفتيش المنشآت النووية دون تحكُّم الدول في ذلك، غير أنه مازال أمام حاجة توسيع عدد الدول المُصَادِقة عليه.

وتُشكّل العلاقة بين نزع السلاح النووي وحظر الانتشار النووي أحد العوامل الأساسية في عدم التفاهم بين الدول الحائزة للسلاح وغير الحائزة عليه، يظهر هذا التناقض جلياً في منطقة الشرق الأوسط مثلاً، فرغبة بعض الدول كمصر في إخلاء المنطقة من السلاح النووي (وأسلحة الدمار الشامل[٢] عموماً) لا يلقى استجابة موضوعية من إسرائيل، إذ ترى إسرائيل أن إخلاء المنطقة من السلاح النووي يجب أن يتم بعد تحقيق السلام وليس قبله، وفي ذات الاتجاه، فإن حُجَّة وجود تهديد إقليمي إذا حازت بعض القوى بمنطقة الشرق الأوسط والأدنى القنبلة النووية لا يمكن اعتباره مُبرّراً أو دافعاً كافياً لإيقاف طموحات إيران النووية، بالخصوص أمام تدخّل قوى بارزة كالولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها في المنطقة واحتفاظ إسرائيل بوضعية القوة الإستراتيجية الضاربة في كل المنطقة المُحيطة بتقاطع القارات الثلاث (آسيا، وأوروبا وإفريقيا)، والواقع أن جميع السياسات الأمريكية في المنطقة تعمل على تحقيق مسلسل لا يَخِلُّ بتوازن إقليمي يمس بتفوّق إسرائيل إلى هذا الوقت على الأقل.

وهنا يمكن الاستنتاج- بتحفظ شديد- أن السلاح النووي لا يمكن أن يكون رادعاً في حالة حرب تُغَيّر من الأهداف المرسومة للقوى المتنافسة، تتركّز هذه الأهداف في

---

[١] يجدر الذكر أنه يتم إجراء مؤتمر لمراجعة المعاهدة كل خمس سنوات في نيويورك ويتولى استعراض القضايا النووية المطروحة على المعاهدة، وتشارك فيه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

[٢] تتمثّل أسلحة الدمار الشامل في الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

المحاور الأساسية لنزَعَات الدول ورغباتِها، مثل قيام دولة نوويّة بالسيطرة على مجالات جغرافية أساسيّة في تفوّق القوة النووية، أو في حالة حربٍ تختلط فيها العقائد بالهويات مع التطلّع للهيمنة.

ويعود عدم استخدام السلاح النووي في الحرب الباردة إلى عدم نشوب أية حرب من هذا النوع، تتنافس القوى النووية فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المُتطلعة لحيازة السلاح النووي على أساس هذه المقاييس من جهة أخرى، باعتبار أنها تتوقّع دائماً أن المستقبل سوف يتغير، وسوف تخسر فيه الدول التي لم تمتلك العناصر الأساسية للحفاظ على أهدافها.

والراجح أن ينعكس التعاطي مع انتشار السلاح النووي على حسابات القوى النووية والمُتطلّعة إلى القوّة النووية إزاء بعضها الآخر، و"ترى الدول الحائزة للسلاح النووي أن حظر الانتشار يجب أن يكون الأولوية، بينما تجد الدول غير الحائزة للسلاح أن نزع السلاح هو الذي يجب أن يكون أولوية"[١]، فاستمرار الدول الحائزة للسلاح على فرض مقاربتها للقضايا الدولية يُهَمِّش من دور الدول الأخرى غير الحائزة عليه.

وإضافةً إلى عناصر التنافُس هذه، يُمكن الإشارة كذلك إلى بعض الصعوبات التي تُواجهها المعاهدة، وهي:

- الحدود الهشة بين التكنولوجيا النووية المدنية والتكنولوجيا العسكرية.
- الطابع الإخباري لإجراء المراقبة، فالدول تخبر الوكالة الدولية بالمنشآت التي يجب زيارتها في الوقت الذي يُمكن إخفاء بعضها، وهو ما جاء بروتوكول ١٩٩٨ لتداركه[٢].

---

[1] Anessa Kimball et Irring Lewis, op.cit.

[٢] كان نظام التفتيش موضوعا أساسياً قام عليه في الجوهر مشروع باروك وتم طرحه في العلاقات بين القوتين النوويتين القديمتين، ولكن لم يتم تقويته إلا مع برتوكول عام ١٩٩٨، ومما يقوم عليه: التفتيش متى وكيفما شاءت الوكالة، وكان السجال النووي حول التفتيش بوابة أساسية للانتشار النووي، وهو ما توصل إليه رايمونآرون حول ما خصصه لهذا الموضوع في مؤلفه حول السلم والحرب بين الأمم.

- وأخيراً إمكانية بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المرتبطة بالمعاهدة في مواصلة مناورتها لبلوغ العتبة النووية أو إلى ما بعد العتبة، بالنظر لما يمكن استغراقه من وقت بين التوقيع والتصديق ثم التطبيق[1].

ويمكن الاستدلال على هذه الفجوات بسهولة: فمثلاً وجود إيران كطرف في المعاهدة لم يمنعها من المضي في برنامجها، كما أنه لم يمنع كوريا الشمالية من الانسحاب من المعاهدة في عام ٢٠٠٣.

ولا يحُول الطابع العالمي للمعاهدة من أن تكون موضوعاً للانتهاك والتجاوز، وبالرغم مما يَجُرُّه ذلك التجاوز من تَبعات دبلوماسية واستراتيجية على الدول الفاعلة، إلا أن العناصر الجيوسياسية تلعب دوراً أساسياً في هذا، حيث يعتبر الشرق الأوسط وعموم آسيا وحتى منطقة المتوسط الموسع الأقاليم الأكثر قابلية للنزوع نحو التسلُّح النووي.

ويظهر أن السيناريو الذي كان قائماً قبل معاهدة حظر الانتشار ظل هو ذاته بعد المعاهدة، فرغم ما يقال عن أن فرنسا دعمت باكستان بتزويدها بالمعرفة السلمية للطاقة النووية لجلبها إلى معاهدة حظر الانتشار، إلا أنه بمجرد توقف فرنسا عن هذا الدعم تدخلت الصين لتقديمه إلى باكستان، كما يظهر كذلك أن حيازة هذه الدول الجديدة للسلاح النووي، وهي التي تعرف تحديات داخلية وخارجية كبيرة، جعلها بمثابة قوى نووية متواضعة، كما أن التعامل الدولي تجاهها انطلاقاً من معاهدة الحظر، أظهر فقدان هذه المعاهدة للفعالية في عددٍ من المحطات ذات الأهمية البالغة.

ويظهر إذن من خلال هذه الملاحظات أن نشر التقنية النّوويّة العسكريّة كان جُزءاً ضمن النّزعة النفسية للتنافس السياسي بين القوى المُتقاربة والمُنتمية إلى نُظُم سياسية مُتشابهة وأحياناً قيادات من نفس الصّنف، أو لتحقيق معادلة مع مُنافس.

[1] Voir Olivier Zajec, op.cit.

٢. الانتشار النووي في الحساب الروسي- الأمريكي

شهدت المؤسسات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية تزايداً في التوجيهات والمشاريع المتعلقة بحظر الانتشار النووي وضبط التسلح، وفي هذا الإطار تبلورت مذاهب وعقائد حول هذه القضية، وتجد الدول الحائزة للسلاح النووي، والتي تعمل باسم احترام معاهدة حظر الانتشار، تجد نفسها في تناقض مستمر مع عملها المستمر من أجل زيادة قُدُراتها التدميرية النووية، يظهر ذلك من خلال مُؤشّرين حسّاسين، هما:

الأول: تصاعد هواجس تسليح الفضاء الخارجي، لا سيما منذ عهد رونالد ريغان وإعلانه مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI)، حيث تظل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي غير محترمة.

الثاني: استمرار برامج تطوير التسلح النووي، حيث تشهد الميزانيات المُخصصة للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً متزايداً، وحسب تقديرات معهد استوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام بلغت تلك الميزانية عام ٢٠١٠ حوالي ٦٩٨ مليار دولار، أي حوالي ٤٣% من الإنفاق العالمي[١]. ولا يُشكل إنفاق كل من الصين وأندونيسيا والهند وفرنسا مُجتمعةً أكثر من ٢٩٨ مليار دولار، ويقود هذا الواقع إلى الاستفهام حول اتجاهات هذه الميزانية، وإذا لم تكن موجَّهة كذلك لتسليح الفضاء، زيادة عن سؤال بسيط هو: هل كل هذا الإنفاق يتم على أسلحة لن تُستعمل يوما ما؟

---

[١] انظر تقرير معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام ٢٠١١، حيث قَيَّمَ الإنفاق العسكري لكل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية معاً لعام ٢٠١٠ في ٣١٦ مليار دولار أمريكي في الوقت الذي تُنفق فيه أمريكا الشمالية ٧٢١ مليار دولار أمريكي، وقدَّر إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ب ٦٩٨ مليار دولار بنسبة ٤٣% من الإنفاق العالمي، بينما يُقدر إنفاق الصين في المرتبة الثانية بـ ١١٩ مليار دولار بنسبة ٧,٣%، وروسيا في المرتبة السادسة بحوالي ٥٨,٧ مليار دولار بنسبة تُقدر ب ٣,٦% والهند في المرتبة التاسعة ب ٤١,٣ مليار دولار وبنسبة ٢,٥%.

والواقع أن وضعاً كهذا من شأنه أن يُضْعِف الثقة بين الفاعلين الأساسيين في الاستراتيجية الدولية (روسيا والصين إضافة إلى بعض القوى الأوروبية، والتي تجد نفسها بشكل مستمر أمام إلحاح تشكيل قوة أوروبية والتنسيق من داخل حلف الناتو)[١].

وقد أثارَ المشروع الأمريكي بنشر درع مضادة للصواريخ الباليستية نقاشاً نووياً مستفيضاً، فهو من جهة يكشف عن خطر العودة إلى سباق نووي حقيقي، ومن جهة أخرى يفرض على الولايات المتحدة وروسيا وآخَرِين تقييم المشكلات الحقيقية للعصر، والمتعلقة بالاستقرار الإستراتيجي في القرن الواحد والعشرين[٢].

وتسعى روسيا إلى كسب الفوائد من هذا البرنامج الأمريكي، فرغم معارضتها الشديدة له عملت دوماً على كسب أوراق جديدة في علاقتها بالولايات المتحدة، خاصة منذ التقارب الأمريكي- الروسي إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والسعي الروسي للعمل المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، غير أن ما فَسرَه مراقبون على أنه تحالف أمريكي- روسي لم يحدث منذ عام ١٩٤٥[٣]، ولم يستمر الدور الروسي بتلك القوة التي ظهر بها في لعب الورقة النووية الإيرانية كلما استدعت الضرورة ذلك.

وقد كانت بعض التحليلات ترى ضرورة التعاون الأمريكي الروسي والأوروبي للحد من الانتشار النووي من داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، وإحالة الملفات إلى مجلس الأمن لاستصدار العقوبات ولاتخاذ القرارات، كما هو الحال مع العراق وإيران وكوريا الشمالية من جهة أخرى، وقد أَبانَ الواقع عكس ذلك، إذ انفردت الولايات المتحدة بالقيادة وبالحرب في العراق، في حين حاولت الولايات المتحدة في الملف الإيراني إشراك أكبر عدد من الفاعلين الضروريين (أعضاء مجلس الأمن

---

[١] حول الطموحات الأوروبية والشراكة الأطلسية، انظر هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، ترجمة محمد الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ،٢٠٠٣)، ص. ٢٣-٧٦.

[2]Dimitri Trenin, « Les Relations Russo-Américaines à l'Epreuve de la Prolifération », Politique Etrangère, 4/2001, (Paris, 2001), p. p.921-936.

[3]Ibid.

بالدرجة الأولى) إضافةً لألمانيا، كما ظلَّت– أي الولايات المتحدة- في أشد الحاجة إلى روسيا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

ويُفَسّر هذا الوضع كيف أن بعض التحليلات التي جاءت بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتي انصبّت على أهمية التقارب الروسي- الأمريكي، لم تخرج لحيّز الوجود إلا في حدود المصالح المُتَبادلَة بين الطرفين في الحرب على الإرهاب، إذ إن روسيا بدورها ترى نفسها مُهدَّدة بـ "الإسلام المُتشدد" في الشيشان وفي الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي أخذت التيارات الإسلامية فيها تزيد تعبيراً عن تميّزها إزاء روسيا، يُلاحَظُ ذلك في معاهدة الأمن الجماعي في آسيا الوسطى لعام ٢٠٠٢ والتي أصبحت منظمة الأمن والتعاون، وعليه يُشكّل الإرهاب والتعصب الديني حجر الزاوية في الاهتمام الروسي بتطوير نظام أمن إقليمي في آسيا الوسطى[1] تتقاطع فيه مع الصين والولايات المتحدة.

وتكشف روسيا باستمرار أنها لن تؤدي أية أدوار بسهولة، ودون مراعاة سياساتها في المناطق القريبة والمجاورة لحدودها؛ لذا ينخرط دعم روسيا لإيران ضمن سعيها للعب دور التوازن، وفي لعبة تقوم على أساس أداء دور اللاعب المحوري بين الشرق والغرب، ويرى باحثون أن هذه السياسة تدخل ضمن رغبة في نظام متعدد الأقطاب، تستند فيه موسكو على ثلاثة دوافع، أولها أن عالماً يتمركز حول الولايات المتحدة الأمريكية سيكون في غير مصالح روسيا، وثانيها أن روسيا أصبحت جد ضعيفة على تحدي الهيمنة الأمريكية، بمعنى أنه يجب أن تعمل بشراكة مع دول أخرى، وثالثها يكمن في أن أفضل

[1] MuradEsenou, «The Anti-terrorist Campaign and the Regional Security System »,(**http://www.iiss.org/programmes/russia-and eurasia/russian-regional-perspectives-journal/rrp-volume-1-issue-2/the-anti-terrorist-campaign-and-the-regional-security-system/?locale=en**), (accessed in 05-08-2012).

طريقة لروسيا كي تعود إلى مركز مُسلسل اتخاذ القرار الدولي تقوم على أداء دور قنطرة وتوازن القوة بين الشرق والغرب[١].

ويبدو أن هذه الأدوار التي تسعى روسيا لأدائها تقومُ على هواجسها وإحساسها بالرغبة الأمريكية في تهميش دورها وإفقاده إمكانية التأثير، وقد بدأ ذلك بالدعم الأمريكي لاستقلال جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى ونشر قوة لا بأس بها في آسيا الوسطى.

على صعيد آخر كان مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبيغنيوبرجنسكي قد أصدر كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" في عام ١٩٩٦، يُحدِّد فيه أهمية ووسائل إقامة سيطرة أمريكية على جوانب أوراسيا[٢].

اقترح برجنسكي خُطةً بسيماركية تقوم على عزل روسيا، فأوروبا واليابان والصين وإيران، يجب أن تكون إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية كي تحدَّ من القوة العسكرية الوحيدة في آسيا الوسطى وهي روسيا، ويجب أن تكون هذه القوى الأربع ثانوية حسب برجنسكي[٣]، تقوم الفكرة المحورية في السياسة الأمريكية في أوراسيا – حسب بريجنسكي- في جعل الولايات المتحدة قائدة التعاون في أوراسيا، تجمع بين الحفاظ على مواقع القوة الإستراتيجية في كل هذه المنطقة والحوار المُنتظم في الشؤون التي تَهُمُّ الولايات المتحدة مع هذه القوى الآسيوية[٤]، ومن ثم فإن السياسة الأمريكية إزاء إيران ليست ككل سياسة أمريكية.

---

[1] Bobo Lo, La Russie, la Chine et les Etats-Unis: Quel avenir pour ce Triangle Stratégique? (Paris: Institut français des relations internationales,٢٠١٠), p.12.

[2] Emmanuel Todd, Après l'Empire. Essai sur la Décomposition du Système Américain, (Gallimard, 2002), p. 150.

[3]Ibid, p. 150.

[٤]أُنظر زبغنيوبريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ١٩٩٩.

ولا ينفصل التقارب الروسي مع إيران عن رغبة روسيا في أداء دور أساسي في الملف النووي الإيراني هذا، وهي رغبة روسية حقيقية في امتلاك أدوار أساسية في المنطقة، عوض السقوط في العزلة، كما لا ينفصل الدور الروسي هذا بدوره عن الإستراتيجية العامة التي تتصرف بها بكين، والتي تضع نفسها في صف الصديق للجميع.

ومن خلال مثل هذه السلوكيات يظهر أن ورقة الانتشار النووي تحتكم لخيار إستراتيجي تتحكم فيه القواعد التقليدية لتوزيع الأدوار السياسية الكبرى وكسب الفوائد من الأوضاع الموجودة، وليست مسألة معزولة عن التّوظيف لأغراض سياسية تكتيكيّة سيكون لها بدورها أثرٌ مباشر على واقع انتشار الأسلحة النووية.

٣. تنوُّع مصادر الخطر من الانتشار النووي

يبدو أن ملف الانتشار النووي يعرف ثلاث حالات مُميّزة من الخوف النفسي- الإستراتيجي، يتعلق الأول بانتشار السلاح إلى نُظُم سياسية مُناقضة للرؤية العالمية الأمريكية أو الغربية بشكلٍ عام، ويتعلق الثاني بانتشار السلاح النووي لدى الجماعات الثورية (غير الدولية) بما فيها الإرهابية، بينما يتعلق الثالث بانقلاب أكبر أثراً في حال عادت الدول التكنولوجية كاليابان أو ألمانيا لتتسلّح نووياً.

لهذه الأسباب اتّخذت المشكلة النووية المُعاصرة- بعد الحرب الباردة-أوجهاً عديدة وجديدة، وفي هذا الصّدد تتصرّف الولايات المتحدة الأمريكية وفق إستراتيجية تقوم على الوقائية، وتستند على ذلك في تفسير غالبية الحَمَلات والسياسات وأيضاً الحروب، ومنها الحرب في العراق في عام ٢٠٠٣، والاستمرار في الحرب على الإرهاب، وشن حرب باردة منذ إدارة بوش الابن ضد إيران وكوريا الشمالية، ونشر خطاب التخويف من تحوّل السلاح النووي إلى سلاح متاجرة، وانتقاله إلى دول وجماعات خطيرة، فهي كلها سياسات استباقية وقائية.

وقد أصبح يُطلَق على هذا الواقع الجديد المُتنوّع الأخطار مواجهة تحديات "العهد النووي الثاني"[١]، ولم تُخفِ إستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٠ الصادرة من البيت الأبيض من التأكيد على أن أكبر تهديد للشعب الأمريكي يكمنُ في أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الخطَر الذي يطرحه البحث عن الأسلحة النووية من طرف المتطرفين العنيفين وانتشارها إلى دولٍ أخرى، ولهذا الغرض تتعهد الإدارة الأمريكية بمنع دول مثل إيران وكوريا الشمالية من امتلاك السلاح النووي، وكذلك تأمين المنشآت النووية الهشة وغير المؤمَّنة من الإرهابيين[٢].

لقد عبّرت الإدارة الأمريكية عن هذه المخاوف من خلال تدويلها للمشكلة الإرهابية والانتشار النووي بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١، إذ بعد القرار رقم ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الأمن عام ٢٠٠١، جاء قرار رقم ١٥٤٠ الصادر في ٢٨ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٤ عن مجلس الأمن الذي يتعلّق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة استخدامها من طرف الوحَدات غير الدولية.

ولبُلوغ هذا الغرض يُلزم هذا القرار الصادر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بمكافحة صناعة أسلحة الدمار الشامل وسرقتها ونقلها هي والمواد المرتبطة بها، وصادراتها وتحويلها، وتكنولوجيا البرامج المزدوجة الاستخدام، واتخاذ إجراءات التأمين المادي وجرْد المخازن[٣]، وتتجلّى ميزة هذا القرار من الناحية القانونية عمّا سبقه من

---

[١] يطلق بعض المحللين على المرحلة النووية لما بعد الحرب الباردة العصر النووي الثاني مثل Paul Bracken وMichael Krepon ، للاطلاع

Michael Krepon, Numerology is the Second Nuclear Age, (Paris: InstitutFrançais des Relations Internationales, 2009), p. 10.

[2] The White House, National Security Strategy, (Washington: 2010).

[3] Pour les détails voir : Paul Herault, L'Application de le Résolution 1540 du Conseil de Sécurité des Nations Unies : Bilans et Enjeux, (Fondation pour la Recherche Stratégique, Paris : 2009), p.p.2-27.

الاتفاقيات والقرارات أنه مُلزم لجميع الدول، أما من الناحية السياسية فهو يُظهر مدى الوعي في الربط بين الانتشار النووي والجماعات غير الخاضعة لأية سلطة، وهو يكشف من جهته عن وجود قلق حقيقي من هذه المشكلة.

يرتبط التحول في معالجة التسلح النووي، وقضية الانتشار بالأساس، بدينامية جديدة في الفكر الإستراتيجي المعاصر، فالتفكير الذي كان يُبنى على أساس التدمير المتبادل المؤكد وتوازن الرعب النّووي لم يعد هو المفسر لقضايا التسلّح النووي والأحلاف.

لقد أصبح الأمريكيون يعبرون عن خطوط جديدة في إستراتيجيتهم النووية، إستراتيجية تُسَمِّي عدوًّا نووياً جديداً يتمثل في الدول الشريرة والجماعات الخطيرة، ولهذا فإن المُعطيات المستجدّة تُشكّل تحدياً يختلف تماماً في مواجهته عن الرّدع النووي الموروث عن الحرب الباردة، يقول هنري كيسنجر في هذا الشأن: " إن المعقولية التي حظيت بها نظرية التدمير المتبادل المؤكّد في عالم ثنائي القطبية، تتبخر بعد أن اختبرت ثماني دول أسلحة نووية، فيما العديد من الأنظمة الشريرة تعمل بشكل محموم على تطوير أسلحة دمار شامل نووية وكيميائية وبيولوجية إضافة إلى صواريخ باليستية تحمل هذه الأسلحة "[١]، وبهذا يُدافع كيسنجر عن الدرع الصاروخية باعتبارها صمام الأمان للولايات المتحدة الأمريكية ضد احتمال هجوم على مدن أمريكية أو أوروبية، سواء عن خطأ أو عن قصد.

لقد تَزَايَد الاهتمام بهذا الملف منذ عهد إدارة جورج بوش الابن، واستمرّ في عهد باراك أوباما، ويبدو أن الإستراتيجية الأمريكية تقوم على ضمان مكاسبها النووية، وضمان تموقعها وانتصارها في أية حرب نووية محتملة، وهذه الصيغة الأخيرة هي التي تم إدخالها على الإستراتيجية الأمريكية التي كانت تقوم على الدمار المتبادل المُؤكّد، والتي هيمنت لمرحلة طويلة إلى حدود مجيء عهد رونالد ريغان.

وباتساع دائرة المالكين للسلاح النووي، ولكونهم ليسوا من ذات صنف الصراع التقليدي الثنائي قديماً، فإن الإدارة الأمريكية تعتزم وضع إستراتيجية لتفادي إلحاق

[١] هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص.٥٩.

الدمار بها من طرف من تدعوهم "الأشرار"، ولهذا فإن المخاوف الكبيرة للولايات المتحدة من مشكلة الانتشار تجعلها تعتمد سياسة مُزدوجة تقوم على التشجيع على حظر الانتشار والالتزام باعتماد سياسات وبرامج لأجل هذا الهدف، وفي ذات الوقت الحفاظ على مكانتها النووية لتأمين مستوى من الرّدع، وأيضاً استخدامها- أي الأسلحة النووية- في حالة الضرورة، إذ رغم اعتماد الولايات المتحدة سياسة خفض هذه الأسلحة وتقليص دورها الأساسي في ردع هجوم نووي ضدها أو ضد حلفائها وشركائها إلا أن وثيقة استعراض الموقف النووي لعام ٢٠١٠ تنصُّ مثلاً على "احتفاظ الولايات المتحدة بحق استخدام الأسلحة النووية لردع أي هجوم بأسلحة بيولوجية وكيميائية ضدها أو ضد حلفائها وشركائها"[١].

ووفقاً لهذه الوضعيّة المُعقّدة بالنسبة لكل صنّاع القرار يُمكن التنبّؤ بوضع المستقبل النووي الدولي، فإشاعة التكنولوجيا النووية والذي يُرافقه تزايُد أهمية الجماعات وأيضاً الأفراد في الحياة الدولية يوحي أن مشكلة الانتشار النووي تزدادُ تعقيداً، وتخضع لحسابات نفسيّة-إستراتيجية من نوع جديد لا تسعى الدول للتكيّف معه، وإنما تسعى لتكييفه سعياً وراء مستوى معقول من الفوضى النووية يستجيب لطموحاتها الدولية.

٤. إيران جُزْءٌ من مستقبل الولايات المتحدة في عموم آسيا

تقع المشكلة النووية الإيرانية اليوم ضمن إحدى أكبر المشكلات الإستراتيجية العالمية، ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة المُهتمة كثيراً بالشرق الأوسط وآسيا ولكن أيضاً بالنسبة لأوروبا ولروسيا، والواقع أن هذه المشكلة لا تأتي من حيازة إيران للسلاح النووي وحده، وإنما من آثار ذلك على القيادة الأمريكية في آسيا وعلى حلفائها وشركائها، وليست إيران كباكستان في هذا الشأن، إذ إن الأولى لديها تاريخٌ إمبراطوري

[1]See the detail in Department of Defense, Nuclear Posture Review Report,(Washington: April 2010).

وتطلعات لممارسة نفوذ إقليمي حقيقي، كما أنها تحت حكم قيادة تسعى لتوظيف هذه العناصر جميعها لأجل مَوْضَعَةِ إيران كقوة جيوإستراتيجية.

إن المشكلة الإيرانية لا تمرّ عبر روسيا ولا عبر حشد تأييد دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما عبر إسرائيل، فإسرائيل الحليف المركزي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هي حليف نووي، ولا تتردّد الإدارة الأمريكية في الوقوف إلى جانبها، وهذا يُطيل المفاوضات مع إيران، ويجعلها شديدة التعقيد في مناخ لا تتكافأ فيه القوى.

لقد ظلّت إيران تُناور باستغلال علاقاتها مع الجوار (تركيا وسوريا)، أو مع الجوار القاري القريب (روسيا والصين)، أو بالتقارب مع حلفاء بعيدين (البرازيل وفنزويلا مثلاً) وهي أطراف ليس لها علاقة ثقة كاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتُدافع عن توزيع جديد لميزان القوى في السياسة الدولية.

ويبدو منع إيران من ذلك في هذا الوضع بمثابة سباق محموم مع الزمن، لكن التحدي في العصر النووي الذي نعيشه لا يتوقف عند طموحات القوى الصاعدة، ففي عمق آسيا قد تستيقظ قوى تكنولوجية هائلة على ضرورة التسلح النووي، وقد لا تظل اليابان مكتفية بالحلف الذي تعرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وفي هذا الإطار فإن المشكلة النووية الإيرانية يُمكن أن تُلقي بأثرها على كل أوراسيا، ومنها في آسيا الوسطى بتسليح أذربيجان من إسرائيل مثلاً، أو تقوية العلاقات الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي)-الباكستانية-الأفغانية للحد من الدور الإيراني، وبذلك يَتَشَكّل وضع أمني إستراتيجي أكثر تعقيداً من ذلك الذي في شرق آسيا، يزيد من الأعباء الأمريكية ويُحُدّ من قدرتها على تأمين المجال الأوراسي.

من جهتها تُشكّكُ اليابان الصناعية والمسالمة، فيما تعرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية من حلفٍ أمني، وفي استمرار٥٠ ألف عسكري أمريكي في قواعد أمريكية بهذا البلد، وتظل اليابان في مقابل ذلك محاطة بجوار نووي، فروسيا وكوريا الشمالية والصين كلها دول لا ترتبط بعلاقات كاملة الصداقة مع اليابان، وهي بالإضافة إلى العوامل التاريخية

الحسّاسة فيها، تعرف من حين لآخر احتكاكات خطيرة، مثل النزاع حول عدة جُزُر مع روسيا والصين.

لقد أيقظ هذا النزاع في عدة مرات حساسية مفرطة، كما كان الشأن مع الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي دميتري مدفيديف لجزرٍ في شمال اليابان في عام ٢٠٠٨، وهي جُزُرٌ تعتبرها اليابان جزءاً من إقليمها، وحدثت نفس المشكلة بين الصين واليابان حول جُزُرٍ صغيرة في بحر الصين الجنوبي قامت اليابان بتأميمها في سبتمبر عام ٢٠١٢.

كان التعاون الياباني-الأمريكي مبكراً في مجال الدرع الصاروخية، فقد " بدأ الحوار حول قضايا الدفاع المضاد للصواريخ بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة وجيزة من إعلان مبادرة الدفاع الإستراتيجي في عام ١٩٨٣، وإجراء اتفاق في عام ١٩٨٧ حول المشاركة اليابانية في البحث حول مبادرة الدفاع الإستراتيجي "[١]، وقد أصبح هذا الاتفاق قاعدةً لمبادرة الدفاع الإستراتيجي، وأصبح قاعدة لشركات الدفاع للبلدين في الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٣، لاسيما ميسوبيتشيHI ورايثون Raytheon التي قادت دراسةً حول هندسة صواريخ دفاع المحيط الهادي والغربي[٢].

أنفقت اليابان في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨ حوالي ٥٦٠ مليون يَن في الأبحاث حول الدفاع المضاد للصواريخ، وكان لتجريب كوريا الشمالية لصاروخ متوسط المدى في عام ١٩٩٨ أثرٌ نفسي كبير على اليابان التي أخذ يظهر لها الالتزام في الدرع الصاروخية مع الولايات المتحدة أمراً مشكوكاً فيه[٣]، وقد تم الشروع في أبحاث مشتركة في الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠٠٩، تُمّ لفترة ست سنوات جديدة تبتدئ من السنة المالية ٢٠١٠، وتُقدّرُ التكاليف الإجمالية لهذا البرنامج إلى حدود عام ٢٠١٢ في تسعة مليارات دولار[٤].

---

[1]Edouard Pflimlin, « La Défense Antimissile Japonaise : Développements et Perspectives », (strategiques.info/spip.php?article4598), (Consulté le 10-06-2011).

[2]Ibid.

[3]Ibid.

[4]Ibid.

أقامت الصين بدورها دفاعاً مُضاداً للصواريخ، ويُمكن تفسيره في أحد جوانبه على أنه ردٌّ على التعاون الأمريكي- الياباني، كما أن اليابان تتصرف بدورها في هذا الصدد للرد على التهديدات الكورية الشمالية والصينية من جهة والروسية من جهة أخرى، وفي هذا الوضع الأمني غير المضمون يصعب معالجة مشكلات ضبط التسلّح وسياسات الدفاع، ومنه إقناع كوريا الشمالية بعدم تطوير قدراتها النووية والالتزام بحظر الانتشار النووي.

ويبدو في مثل هذه الوضعيات المُركّبة أن الانتشار النووي يرتبط بمناطق أكثر تعقيداً من الناحية الأمنية الإستراتيجية من بعضها الآخر، ويُمكن الإشارة هنا إلى شرق آسيا بالخصوص وإلى غربها، وتوجد في الحالتين كوريا الشمالية وإيران، وقوى أخرى سابقة حازت السلاح النووي، وأخرى مثل أندونيسيا يُحتمل حيازتها إياه أو التفكير في حيازته في حالة استمرار هذه الوضعيات الأمنية المُركبة.

ويُمكن أن يُخلَّ ظهور يابان نووية بالتحالف الأطلسي، وهو ما يعني ألمانيا نووية أيضاً في الجهة الأخرى من أوروبا، فالخاسرتان في الحرب العالمية الثانية لا يمكن أن تقبلا بتطمينات الشراكة والتحالف الذي تعرضه الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما لا نهاية، فمن يضمن لليابان أن حرباً بين روسيا واليابان أو بين اليابان والصين قد تجعل الولايات المتحدة تتدخل فيها لصالح اليابان؟ إن الضمانات التي يمنحها الأمريكيون هي ضمانات منطق الرّدع النووي وليست ضمانات حول السلوك المُتوَقَّع في أثناء اندلاع الحرب، وعلى هذا الأساس يُراهن الفكر الإستراتيجي الأمريكي على استمرار الرّدع مع التحكم في حدود الانتشار النووي، إذ لا يُمكن للردع أن يستمر مع انتشار السلاح النووي إلى ما لانهاية[١].

[١] ولكن لا بد من الاشارة أن تحولاً قد بدأ عند بعض المفكرين الأمريكيين في الدعوة إلى أن تتعايش الولايات المتحدة مع إيران النووية؛ لأنه يخدم توازن القوى في الشرق الأوسط، وهذا ما طرحه كينث والتز وهو أشهر المنظرين في السياسة الدولية وذلك في مقالته في مجلة الشئون الخارجية ٢٠١٢ .(المحرر)

Kenneth Waltz "*Why Iran Should Get the Bomb," Foreign Affairs(July-August2012)*

٥. المشكلة الكورية الشمالية

قدمت الصين دعماً لكوريا الشمالية لبناء قدرتها النووية، يرتبط هذا الدعم بعناصر تاريخية لها علاقة باقتسام شبه الجزيرة الكورية، وباستخدام الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية في المنطقة كإحدى عناصر بناء وضعها الإستراتيجي في شرق آسيا.

يتعلّق الأمر بالنسبة للولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية بمستقبلها العسكري والأمني في عموم آسيا، ويُضاف إلى العوامل المتعلقة بالانتشار النووي في ملف كوريا الشمالية عَوَاملَ أخرى تتعلق بالتحكم في مستقبل هذه الجزيرة بالطريقة التي تُرضي القوى الأساسية المركزية في المنطقة، وهي الصين واليابان وروسيا.

لقد كان دعم الصين لكوريا الشمالية يَنِمُّ عن رغبة صينية في تعقيد المشكلة الكورية، وبقيت المفاوضات التي بدأت في عهد إدارة بيل كلينتون مناورات لكوريا الشمالية، حيث قدّم كلينتون في هذا الصدد عروضاً مهمة، مثل تطوير القدرات التكنولوجية النووية لكوريا الشمالية، و"وافقت على أساسها اليابان وكوريا الشمالية على بناء مُفاعلَيْن نوويَيْن بالماء الثقيل لكوريا الشمالية، وموافقة الولايات المتحدة على إمداد مفاعل توليد الطاقة في كوريا الشمالية بالوقود في مقابل تعليق برنامجها النووي"[١]، ولم تُحقق سياسة التقارب والحوار التي نهجها كلينتون أُكْلَها، إذ انسحبت كوريا الشمالية من معاهدة حظر الانتشار النووي عام ٢٠٠٣، وتميزت هذه الفترة بالتهديدات العسكرية والعقوبات الاقتصادية.

حاول الرئيسان الكوريان الجنوبيان من جهتهما، كيم داي- جونغ *Kim Dae-jung*(١٩٩٨-٢٠٠٣) ثُمّ روه ماو- هيون *Roh Mao-hyun* (٢٠٠٣-٢٠٠٨) نَهْج سياسة تقوم على إدماج كوريا الشمالية في المجتمع الدولي، ولم تُثمر مثل هذه الجهود عن تطوّر ملموس في العلاقات بين الكوريتيْن.

---

[١] هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص.١٢٦.

وفي هذا الصدد يُميّز الباحث رولاند بليكير *Roland Bleiker*[١] بين إستراتيجيتَيْن في التعامل مع ملف كوريا النووي؛ إستراتيجية تقوم على المواجهة ولها أخطاؤها، وإستراتيجية الالتزام ولها حدودها، وبالنسبة للأولى عمل جورج بوش الابن على تعميق سياسة المواجهة، وكان أول ما قام به تصنيف كوريا الشمالية ضمن مجموعة "الدول المارقة"، وكانت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ترى أن ضربات نووية وقائية مسألة مُبرّرَة كوسيلة مشروعة إزاء هذا النوع من الدول قبل استطاعتها التهديد أو الإضرار بالولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل[٢]، إذ تُهدّد كوريا الشمالية بالدرجة الأولى حليفة الولايات المتحدة الأساسية في ميزان الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا وهي كوريا الجنوبية.

أما بالنسبة لسياسة الالتزام فإنها تقوم أساساً على إدماج بيونغ يانغ في المجتمع الدولي كأفضل وسيلة لمنع خيار عسكري وخلق بيئة أكثر تهيؤاً للسلام[٣].

عمل كيم داي - جونغ *Kim Dae-jung* منذ انتخابه رئيساً لكوريا الجنوبية عام ١٩٩٨ على اعتماد مقاربة تُدعى سياسة الغواصة Submarine Policy "فدعا إلى الانتقال من الفرضية التقليدية للمواجهة إلى البحث عن التعاون والمصالحة"[٤]، وتعكس هذه النظرة تقارباً مع الرئيس بيل كلينتون، وسَعى لي مينغ- بوك *Lee Myng-bok* عام ٢٠٠٨ بعد انتهاء فترة بوش إلى تقارب وجهات النظر من جديد.

---

[١] رولاند بليكير هو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كيننسلاند، عمل في الفترة ما بين ١٩٨٦ و١٩٨٨ في المنطقة منزوعة السلاح التي تقتسم الكوريتين، كعضو في البعثة السويسرية إلى لجنة المراقبة للبلدان المُحايدة.

[2] Roland Bleiker, « Négocier avec la Corée du Sud ? Question Nucléaire et Relations intercoréennes », Critique Internationale, n° 49, (Paris: octobre-décembre 2010), p.p.21-٢٤.

[3] Ibid, p.26.

[4] Ibid, p.p.26-27.

يتمركز الهدف المباشر لسياسة الغواصة في أنها يُمكن أن تُجنّب الحرب وتمنع الانهيار العنيف للجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية، فلن يبقى من منطقها الخفي أقل من الرغبة في جعلها تختفي[١] أو ما يدعوه أحد الخبراء "نظرية الابتلاع على المدى البعيد"[٢].

ويجدُر بالذكر أنه لم تخرج أية دولة من معاهدة حظر الانتشار النووي باستثناء كوريا الشمالية، وأبانت في الحقيقة عن رغبتها الاستمرار في خلق المزايا من وضعها النووي، رغم المشكلات الداخلية لكوريا الشمالية والتي عهدت نظاماً سياسياً مُغلقاً.

ويظل هذا الملف حبيساً لمُحدِّدَيْن: أحدهما داخلي، أي بتحوّل النظام الداخلي لكوريا الشمالية مثل انهياره، أو حدوث انتفاضة أو تمرد عنه، والمحدد الثاني إقليمي، يتعلّق بالكيفية التي ستستمر في تحديد نظرة الجيران إلى كوريا الشمالية، ومنهم بالخصوص الصين واليابان وروسيا، والوضع الجيوسياسي العام في شرق آسيا.

ووفقاً لهذا المقاربة لا يبدو أن كوريا الشمالية تُشكّل أزمةً جيوإستراتيجية كبيرة من حجم المشكلة الإيرانية باعتبار أن المجال الجغرافي لكوريا الشمالية مُحاط بجوار نووي، ولا يُحدث حيازة كوريا الشمالية لهذا السلاح مُستجداً أمنيا جغرافياً كبيراً، ويبدو أن المُخيف في الموضوع هو انغلاق النظام السياسي في كوريا الشمالية وطبيعة قيادته المعزولة وذات الحسابات الخاصّة والتي لا تُساعد على جعل الوضع مَرِناً في شبه الجزيرة الكورية.

٦. الثلاثة الكبار في المجال النووي

أطلق بعض المحلّلين اسم المثلث الإستراتيجي على القوى الثلاث (الولايات المتحدة، والصين وروسيا)[٣] في فترة مبكرة، لا سيما منذ توتّر علاقات الصين مع الاتحاد السوفياتي ودخول الولايات المتحدة في فترة نيكسون إلى عهد جديد من العلاقة مع الصين بعد انقطاعٍ بينهما إثر إقامة الحكم الشيوعي، ويحتاج "هذا المثلث إلى ثلاثة

---

[1] Ibid, p.28.

[2] Ibid.

[3] VoirBobo Lo, op, cit. p.8.

أطراف، والتي إن لم تكن متساوية، فإنها يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية، وارتبطت بعلاقات ثُلاثية عميقة من أجل التأثير بكيفية مُثيرة، وفي النّظام الدولي المعاصر لا وجود لهذا النوع من المثلث"[١].

وتُعتبر روسيا اليوم الطرف الضعيف في هذا المثلث وليست الصين، رغم احتفاظها – أي روسيا- بصفة القوة صاحبة المصالح الدولية، وحسب باحثين فإن شكل المثلث الذي قد يعرفه عالم اليوم– مثلث ما بعد حداثي– لن يكون الطرف الثالث فيه هو موسكو أو قوة كبرى أخرى، ولكن مجموع الشَّبَكَات الهيكلية وغير الهيكلية، وتضمُّ الدول والمؤسسات المتعددة والفاعلين غير الدوليين، وحسب وجهة النظر هذه فإن نسقاً كهذا سيكون فوضوياً بعض الشيء، لكن سيتضمن فرصةً لـ"دمقرطة" العلاقات الدولية التي تدعو إليها بشكل عمومي موسكو وبكين[٢].

لقد ظلت علاقة الصين التقليدية مع معاهدة حظر الانتشار النووي تَتَّسِمُ بالحذر، ورَبَطَت دوماً بين حظر الانتشار وتوقُّف القوى الكبرى عن الاستمرار في التسلّح، وهي لم تُصادق على المعاهدة إلا في عام ١٩٩٢ كما سلف، ورغم ذلك فإن قُدُرَات الصين النووية أقل بكثير من نظيرتيْها الأمريكية والروسية، لكن ما يُقلق هاتين الأخيرتين، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية تلك الخطوات الهادئة التي تقوم بها الصين في اتجاه تطوير قدراتها العسكرية، ومن بينها قدراتها النووية، والتي تشمل حسب تقارير وزارة الدفاع الأمريكية (تقرير صادر في عام ٢٠١٠) أربعة مجالات مُقلقة: الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، والغواصات القتالية الجديدة، وحيازة أنظمة تسليح وتكنولوجيا متقدمة في مجال الدفاع الجوي، وطائرات مقاتلة[٣].

---

[1] Ibid.

[2] Ibid, p.31.

[٣] محمد عبد السلام، "القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣،(القاهرة، يناير ٢٠١١)، ص.٦١.

ويُمكن أن يكون لهذا التحديث الذي تُجْريه الصين أَثَرَانِ بَارزان؛ أولهما الدفع بدول الجوار إلى دعم وتطوير إمكانياتها النووية، وثانيهما يُمكن أن يؤثّر التفوق النووي الصيني– وهو احتمال في المدى البعيد– بشكل كبير وعميق على السياسات النووية العالمية، وعلى رأسها العلاقات النووية الأمريكية- الروسية، وسيُعيد للسؤال موضوع توقيف معاهدات ستارت، إذ قد يسعى كل طرف إلى تسليح حليفه نووياً في هذه الحمى النووية المحتملة.

ولا تُظْهر الصين ما يُهَدّد عسكرياً جوارها الإقليمي رغم الانفلاتات التي تقع، بل على العكس من ذلك تدخل في روابط تعاون على مختلف الأصعدة مع دول آسيا، فهي عضو في "آسيان"+٣ وعضو في منظمة تعاون شنغهاي، ولها روابط تعاون ومصالح مع الهند، وتواصل وثيق مع باكستان وعلاقات اقتصادية بالغة الأهمية مع كوريا الجنوبية، وعلاقة جيوإستراتيجية مُميّزة مع كوريا الشمالية، واهتمام باليابان رغم التوترات التي تنشب بينهما من حين إلى آخر[١].

وتجدر الإشارة إلى أن الصين غير مستعدة للانخراط في دور حيوي فيما يتعلق بحظر الانتشار، خاصة أنها أقل إمكانيات نووية، فرغم برنامجها المُكثف "لا تملك الصين سوى ٣٥ إلى ٤٠ صاروخاً باليستياً عابراً للقارات، وبالنسبة لرؤوسها الإستراتيجية التي تم نشرها، فهي قد لا تتجاوز ١٨٦ رأساً مقابل ٢٢٨٧ رأساً في روسيا (أكثر من ٢٠٤٦ رأساً غير إستراتيجية) و٢٢٠٢ رأساً في أمريكيا (٥٠٠ رأس غير إستراتيجية) وفق تقديراتٍ لمعهد استوكهولم الدولي للأبحاث حول السلام عام ٢٠٠٩"[٢].

وتعتقد الصين أن مسؤولية تخفيض ونزع السلاح تظل ملقاةً على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وانطلاقاً من هذا المبدأ تُدافع الصين عن منظور للقضاء الكامل على

---

[١] حول علاقات الصين مع جوارها، انظر الملف الذي أعدته مجلة السياسة الدولية، بعنوان: "الصين في محيطها الإقليمي... تكامل اقتصادي وتنافس إستراتيجي"، السياسة الدولية، ع ١٨٣، مرجع سابق، ص.ص. ٤٤- ١١٦.

[2] VoirBobo lo,op.cit, p. 24.

الأسلحة النووية، وبذلك فهي ترفض برنامج الدرع الصاروخية الأمريكية، وتدعو لاحترام مبدأ عدم استخدام الأسلحة النووية.

وتَعْتَبِرُ الصين الاستمرار في هذه البرامج عنصراً لعدم الثقة، سيشجّعها للاستمرار في برنامجها النووي، ليس إلى حد التوازن مع الروس والأمريكيين ولكن إلى حدود قدرة ردع نووية حقيقية[1]، وبناءً على ذلك تقف الصين في ملف إيران النووي موقف الطرف الأقل اهتماماً، فهي لا يُقلقَها حيازة شريكها الإيراني السلاحَ النووي، خاصة أن الصين مُحاطة بجوار نووي، ولا يُشكّل هذا الواقع تغييراً جيوإستراتيجياً كبيراً بالنسبة للصين، إذ لا يُغيّر حيازة إيران لهذا السلاح من الجيوإستراتيجية العامة المحيطة بالصين.

ويبدو أن الأمر عكس ذلك نسبياً بالنسبة لروسيا، إذ ستُشكل إيران المنافس النووي المباشر لها في آسيا الوسطى، وتتكلم الصين لإيجاد حل لهذا الملف عندما يُطلب منها ذلك في مجلس الأمن، أو في إطار تبادل للمصالح، أو كونها الشريك الأقرب لإيران في مجال شراء النفط والقادر على الضغط بفعالية.

تنهج الصين سياسة تُعطي أولوية كبيرة لمصالحها الداخلية عوض التّرَامِي في شؤون دولية تَمُسُّ مصالح الغرب أساساً، إذ تتصرف بلباقة عندما تجد في ذلك ما يُرْضِي حلفاءها الكبار، وتعكس بهذا الأسلوب دَوْرَهَا المُتّزن وغير المُبالَغ فيه والمُتلائم مع عضويتها في مجلس الأمن، وتنتمي للنادي النووي المعترف به، وبهذا فهي لن تبقى بعيدة كل البعد عن الملفات الدولية المهمة.

والظاهر أن الولايات المتحدة استطاعت جَمْع القوى الدولية الحليفة إلى جانبها إضافة إلى القوتين اللتين غالباً ما تعارضانها أو تُبْديان تحفظاً إزاء سياساتها لمواجهة الملف النووي الإيراني، فروسيا والصين مفتاحان للملفين عالقين لا يمكن للولايات المتحدة حلهما دون هاتين القوتين؛ هما ملف إيران وملف كوريا الشمالية، وانطلاقاً من هذا المقياس تَؤكد السياسة الأمريكية على مواصلة الحوار الإستراتيجي مع الصين وروسيا

[1] Ibid, p.p. 25-26.

لأجل الاستقرار، وكذا في معالجة مشكلة الانتشار النووي وإظهار أن إستراتيجيتها النووية بما فيه الدرع الصاروخية موجَّهة نحو تحديات إقليمية لا تستهدف الدولتين الكُبْرَيَيْن، إلا أن إقناعهما بذلك يبقى غير كافٍ بالإجراءات الأمريكية إلى الآن، كما أن تصاعُد قوة الصين يدفعها لبناء حسابات جديدة لا تقوم بالضرورة على تخفيض التسلّح وإنما على مُراكَمَته، وهذا مُنعطفٌ سياسي لا يُمكن العودة منه.

وتؤدّي روسيا من جهتها دوراً متعدد الأوجه في ملف الانتشار النووي، إذ استطاع فلاديمير بوتين منذ مجيئه إلى الحكم تقوية الدور الروسي دولياً، فقد وصف باحثونَ فلاديمير بوتين منذ وصوله للرئاسة بالزوج المخلص في المجال الإستراتيجي، فهو "متعدد الزوجات ومُتزاوج"، إذْ قام بوتين منذ مجيئه إلى السلطة بتنويع الاتّصالات دون أي خوف من إبرام عقود دولية ولقاءات مع دول الانتشار النووي مثل إيران، وبشكل مُوازٍ حَافظ على تضامنه مع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن بالنظر لطموحاته الكبرى، كما أنه قَبِل بإحالة الملف الإيراني من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن[١].

وتُعتَبَرُ روسيا كذلك تاجراً كبيراً في مجال الأسلحة، ومن المؤكد أنها تسعى للحفاظ على هذا الدور بشكلٍ دائم، وإيران أحد أكبر زبائنها، ويتوقّع باحثون أنه في المدى المتوسط سيكون لإيران النووية نتائج على مصالح روسيا في آسيا الوسطى وفي القوقاز، وأن روسيا تُراهن على إيران العَتَبَة النووية وبلوغها وضعاً شبيهاً بوضع اليابان من حيث القدرة على إنتاج السلاح النووي لكن دون إنتاجه، لتُكثّف – أي روسيا- تعاونها المدني معها، وتُسهم في إنقاذ معاهدة حظر الانتشار النووي وإضعاف القطبية الأحادية الأمريكية[٢].

---

[1] Thomas Gomart, «La Russie face au Nucléaire Iranien: la Logique de l'Ambiguïté»,(http://www.lefigaro.fr/debats/2006/08/31/01005-20060831ARTFIG90128-la_russie_face_au_nucleaire_iranien_la_logique_de_l_ambiguite.php), consulté le 20-05-2011.

[2]Voir Pearl Jonathan, «After New START: challenges and opportunities for 21st century arms control», le 18 February 2011, (http://www.thebulletin.org/web-

وعلى صعيدٍ آخر تعرف روسيا قضايا إستراتيجية عالقة أو على الأقل غير مُتوافَق بشأنها، أبرزها الدرع الصاروخية والأسلحة النووية التكتيكية والأمن الفضائي، إذ طالما أَحَسَّت روسيا أن هذه الملفات تُشَكِّل جوهر عمقها الإستراتيجي، فهي لم تُوَافِق على الدرع الصاروخية، ولا توافق على إزالة الأسلحة التكتيكية، كون هذه الأخيرة ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلد كروسيا بحدود بَرّية واسعة، وكذا بوجودها على حدود دفاع الناتو[1].

أما بالنسبة للولايات المتحدة المحاطة بالمحيطات، ولها حدود برية آمنة فلن تكون بحاجة لترسانة مهمة من السلاح النووي التكتيكي، إنما هي مهتمة بالتحديد بدرع صاروخية تحول بينها وبين هَجَمَات الأعداء المُتوقَّعين، ولهذا تُصرّ على ضرورة نزع الأسلحة النووية التكتيكية الروسية، وفي مقابل ذلك فإن الولايات المتحدة بالنظر لالتزامها الأمني في أوروبا لا يبدو من السّهل تخليها عن أسلحتها النووية التكتيكية المنشورة في أوروبا، لكون حلفائها هناك قد يفكرون بالاستقلال الدفاعي، أو قد يعني تراجعاً عن دورها المركزي ضمن الناتو، وبهذه الطريقة تُصبح مسألة ضبط التسلّح وتخفيضه مُركّباً سيكولوجياً- سياسياً يصعُبُ تفكيكه.

تُقدم الولايات المتحدة نفسها كراعية لأمن حلفائها بفضل الدرع الصاروخية التي تقترحها، وهي تحاجج روسيا بأن الأمر يتعلق بالأشرار، وتُقَدِّم لها حجة كذلك، بما قد يكون لهذه الدرع من دور في الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية لدى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشرق آسيا[2]، وتُقَدِّمُ الولايات المتحدة ذات الحجة حول الأمن

---

edition/features/after-new-start-challenges-and-opportunities-21st-century-arms-control**)**, (accessed 25-05-2011).

نُشير إلى أن مجلس الخارجية الأمريكي الذي نُشِر هذا المقال على موقعه الآتي:www.cfr.org هو مجلس مروج للسياسة الخارجية الأمريكية.

[1]Ibid.

[2]Ibid.

القضائي، فالحدُّ الأدنى من الأمن القومي الأمريكي سيكون بحاجة إلى تأمين الآليات المنشورة في الفضاء، ومنها الحاجة إلى تكنولوجيا فضائية لاستخدام الأسلحة النووية.

يدور اليوم الانشغال الإستراتيجي في أمريكا حول هذه الملفات ذات الأهمية القصوى، وتبقى هذه الملفات مطروحة على أجندة روسيا في علاقتها بالولايات المتحدة حتى بعد دخول معاهدة ستارت الجديدة حيّز التنفيذ، ويدعو الروس للاهتمام البارز بهذه الملفات، وهم الذين يشعرون أن دورهم يجب أن يتقوّى بتخفيض الترسانة النووية وليس أن يتراجَع، وأن يجعلوا بذلك من آسيا قلباً للمنافسة الإستراتيجية، وأن يكونوا حاضرين في أي حوار إستراتيجي آسيوي أو أوروبي وبشروط نِدّيّة لكسب الفوائد على المدى البعيد.

تتحدّد بلعبة الحتمية الجغرافية الكثير من عناصر سياسة روسيا، إذ تجد في محيطها الإقليمي القريب والواسع، ومنه إيران، مجالات لإفراز سياساتها، فالقوقاز الجنوبي، الذي تعتبره روسيا إرثاً لجغرافيتها السياسية، تُنازعها فيه اليوم القوى الغربية، ويذكر المُلاحظون أن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت منذ عام ١٩٩٩ من الدول الثلاث في المنطقة (أرمينيا وجورجيا وأذربيجان) مُحدداً أساسياً لخطة إستراتيجية طريق الحرير البرية كإطار لمساعدة أمريكية من جميع النواحي، مع إدماج المحور العسكري، كما قام الاتحاد الأوروبي بإدماج جورجيا في مجلس أوروبا منذ عام١٩٩٩ ثم أرمينيا وأذربيجان في عام ٢٠٠١، كما ضَمَّ القوقاز إلى السياسة الأوروبية للجوار في عام ٢٠٠٤ ثم الشراكة الشرقية في عام ٢٠٠٨[1].

تحتفظ روسيا بوجودها العسكري في ابخازيا واوسيتا الجنوبية على حدودها مع جورجيا، وهما منطقتان تدعمهما روسيا للاستقلال، وتعترف بهما منذ آب/ أغسطس عام ٢٠٠٨، كما أن لروسيا حضوراً عسكريا بأرمينيا وأذربيجان، وترتبط روسيا بعلاقات مصالح مهمة مع هذه الدول، وقد أثارت روسيا في ٠٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ انتباه الغرب بتدخلها في جورجيا، وهي رسالة واضحة من مدفيديف بأن له القدرة في أن

[1]Voir Jean Radvany, « Caucase: la Marche Turbulente de la Fédération de Russie », Hérodote, n° 138, (Paris, 2010), p. 10.

يتدخل عسكرياً في المجالات الجغرافية المحيطة بروسيا، وأن وجود حلف الشمال الأطلسي على حدوده لن يُوقِفَه، وسيعمل الغرب- بالنظر للأهمية الطاقية (غاز وبترول) في هذه الدول- على تغيير مسار نقل الغار والبترول من هذه الدول، دون وصاية القوة القديمة التي هي روسيا ولا عَبْرَ إيران[1]، ويتم كل هذا في إطار نظرية عزل روسيا في محيطها، وهي القوة البرّية الأساسية.

لا تطمئن روسيا إلى تفوّق حلف الناتو في القوات التقليدية، ويفسر ذلك رهانها على ميزة القدرات النووية كرادع إقليمي، وأهمية القوات النووية التكتيكية ضمن هذه الميزة، فقد كانت روسيا تزهو بماضي تفوّقِ قواتها التقليدية، وأكّدت في هذا الصدد العقيدة العسكرية الروسية لعام٢٠٠٠ أن الاستخدام النووي يبقى مطروحاً في حالات الحرب الإقليمية وليس فقط في حرب واسعة النطاق.

تذكُرُ ذات العقيدة ثلاثة أنواع من الحروب، وهي الشاملة والإقليمية والمحلية، ويظلُّ في الحالتين الأخيرتين خطر اللجوء للأسلحة النووية ممكناً، علماً أن "حربا محلية يمكن أن تتطور لحرب إقليمية أو شاملة"[2]، ويَعتبر ذات التصور العسكري أن فشل الرّدع سيجعل روسيا مستعدة لاستخدام الأسلحة النووية بغرض تحقيق خسارة كافية بالمعتدي أو بتحالف المعتدين، وتُعتبر الأسلحة النووية التكتيكية- حسب أهم التحليلات- وسيلةً مهمة وأيضا ذات أولوية من بين الوسائل التي تسمح بتحقيق هذه الخسارة المحسوبة[3].

تُمثل فرضية الحرب المحلية أو الإقليمية رسالة واضحة إلى الدول المجاورة التي قد تفكر فرادى أو بتحالف مع دول غربية في مهاجمة روسيا، وتُشير كذلك للناتو بأن روسيا تستطيع استخدام السلاح النووي للحفاظ على وجودها، وأكثر من ذلك أن العقيدة

---

[1]Ibidem.

[2]Voir Isabelle Facon et Bruno Tetrais, Des armes nucléaires " Tactiques" et la Sécurité de l'Europe, (Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique, 2008), p.21.

[3]Ibid.

العسكرية الروسية لا تَسْتَبْعِدُ ضربة نووية استباقية في حالة خطر فشل القوات الروسية في حرب غير نووية عن طريق ما يُسمى ضربة الإظهار Démonstration[١].

تُراهن روسيا في كل هذه التوجهات على القوة النووية، وهي لا تجد ما يدعوها إلى عدم استخدامها، علماً أن قوتها التقليدية بحاجة إلى تطوير، لا سيما أن أهم الحروب التي تعيشها روسيا في محيطها الإقليمي هي حروب تقليدية.

٧. الأمن القومي الأمريكي هو الأولويّة

انتظر المُتتبعون ملاحظة تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية إثْرَ مجيء باراك أوباما إلى الحكم، إلا أن الواقع أن هذا التغيير الذي يقع في الرؤساء لا يُغيّر جوهر السياسة الخارجية الأمريكية، فهم يعملون بهدف "حماية وتطوير المصالح القومية الأمريكية"[٢]، فمقياس الدولة يسبقُ متغيرات القيادة السياسية، ويُمكن للقيادات أن تُحدث تغييراً في السياسات عندما تُحدث انقلاباً في النظام السياسي، كأن يكون النظام ليبرالياً ويتحوّل إلى إسلامي، آنذاك تحدُث تغييرات في السياسات لكن دون أن يُغيّر ذلك من جوهر سلوك الدولة الذي يقوم على استهلاك وتكييف كل التحولات في محيطها، ويبدو أن السياسة الخارجية الأمريكية ترتكز على نفس هذه العقيدة، والتي يطلق عليها اسم الأمن القومي.

وتقوم السياسة العسكرية الأمريكية من جهتها على عدة محاور أساسية، منها تلك الموروثة عن القواعد الأساسية المرسومة في عقود سابقة:

- أولها ضمان الأمن القومي، وذلك باتّباع عدة آليات إستراتيجية، منها مثلاً تطوير قدراتها النووية من خلال تطوير الثُّلاثية الإستراتيجية[٣]، وبداية السجال حول الدرع الصاروخية مند عهد رونالد ريغان.

---

[1] Ibid, p. 23.

[2] Voir Pierre Mélandri, « Obama et le Monde: vers une Nouvelle Politique Etrangère? », Hérodote, n° 132, (Paris, 2009), p.p. 6-22.

[٣] تتمثل الثلاثية الإستراتيجية في:

- وثانيها ضمان تفوقها الدفاعي والهجومي، فهي انتقلت من نظرية الدّمار المتبادَل المؤكد إلى نظرية الأمن المتبادَل المؤكد، وبدأ ينظر الأمريكيون إلى أنه من الممكن كَسْب حرب نووية، تقوم الدرع الصاروخية في هذه الإستراتيجية على دمج عمليتي الدفاع والهجوم، ورغم ذلك تظلُّ نجاعة هذه الصواريخ أكبر مشكلة فيها، حيث إن الصواريخ المضادة ومنها الصواريخ التقليدية أو التكتيكية، أثبتت التجربة محدودية اعتراضها للصواريخ مثلما أكّدت صواريخ باتريوت في حرب الخليج الثانية.
- ثالثها أن حظر الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية هما سياستان تهدفان إلى حصر دائرة القوى النووية إلى القوى المعترف بها "قانوناً" والقوى التي أصبحت نووية بحكم الواقع، أما بالنسبة لنزع الأسلحة النووية، فهو يظل خياراً مُستبعداً، ويظل الحوار الأساسي في هذا الإطار مستقراً في التخفيض من خلال اتفاقيات ستارت، هذا زيادة على ما يطرحه عدم مصادقة واشنطن على اتفاقية الحظر الكامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦.

حاول باراك أوباما إشاعة خطاب دبلوماسي في معالجة أهم المُشكلات الإستراتيجية- العسكرية العالقة، لا سيما في معالجة ملف الانتشار النووي الإيراني، تكمن المُشكلة الأساسية في هذا الموضوع في صعوبة معالجة الملف الإيراني عسكرياً، ولا تعكس بعض الخطابات الإعلامية التي يُروّج لها مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون هذه الصعوبة، والتي تتمثّل- أي الصعوبات- أساساً في أسلوب التخصيب الذي اختارته إيران والقائم على اعتماد مفاعلات صغيرة وعديدة وتحت الأرض وأجهزة طرد مركزي تُعد بالآلاف.

- الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBM).
- المقنبلات الإستراتيجية.
- الغواصات النووية الإستراتيجية الحاملة للصواريخ (SLBM).

لقد استفادت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من القضاء على البرنامج النووي العراقي بتدمير (مفاعل تموز) بسلاح الجو الإسرائيلي في عام ١٩٨١، فاختارت إيران بذلك اعتماد أسلوب مختلف لا يقوم على إنشاء مُفاعل كبير ومركزي يسهل القضاء عليه بضربة عسكرية، ولذلك أصبح القضاء بضربة أو ضربات عسكرية على البرنامج النووي الإيراني أمراً غير ممكن.

أما الاحتمالات الأساسية المُتبقية فيُمكن الإشارة إلى ما يأتي:

الاحتمال الأول: إحداث تغيير إقليمي بدعم من قوى خارجية في الشرق الأوسط ومجموع غرب آسيا يُتيح وضعاً أمنياً غير نووي يُمكن بذلك أن يُقنع إيران بعدم التسلّح النووي مستقبلاً،

والاحتمال الثاني: يكون بين- إقليمي، وذلك عن طريق توطيد العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا والعراق ومصر، يكون من نتائجه توثيق التكامُل الإقليمي والضغط على إسرائيل لحظر وإزالة برنامجها النووي، وهذا الوضع يحتاج إلى تحمُّل قوى إقليمية مسؤولياتها مثل تركيا والسعودية (ومجلس التعاون الخليجي) ومصر بطريقة جديدة.

أما الاحتمال الثالث: فهو إحداث تغيير عن طريق وسائل استخبارية ودبلوماسية واقتصادية تؤدّي إلى قلب النظام السياسي في البلد والإتيان بجماعة جديدة للحكم.

أما الاحتمال الرابع: فهو غزو إيران للسيطرة عليها، وهو أمرٌ شبه مستحيل على الأقل في الوضع الدولي المعاصر.

الاحتمالان الأول والثاني ممكنان، غير أن الأول لا يُمكن أن يصمد دون تغيُّر في القيادة السياسية التي لها أثرٌ مباشر على السياسة الخارجية الإيرانية، والثاني لا يُمكن مناقشته دون تحليل وضعية إسرائيل ومستقبلها في الشرق الأوسط.

لقد انتقلت الولايات المتحدة للإجابة عن المشكلة الإيرانية، والمُشكلة الإستراتيجية العامة لانتشار السلاح النووي في المجال الأوراسي إلى حلِّ الدرع الصاروخية، زيادةً على إجراءات أخرى ذات طابع عالمي، فبالنسبة للدرع الصاروخية فيُفترض أن تشمل منطقة

حساسة تمتد من أوروبا الشرقية إلى تركيا ومنطقة شبه الجزيرة العربية، ويبدو أنها ستُحدث عزلاً في الجغرافية الأوراسية بتقسيمها إلى قسمين: قسم ما قبل إيران وقسم ما خَلْفَ إيران.

أما بالنسبة للإجراءات الأخرى ذات الطابع العالمي فيُمكن الإشارة إليها في ثلاثة إجراءات أساسية، هي:

أولها: البحث في تقوية نظام حظر الانتشار النووي بتغيير طموحات كوريا الشمالية وإيران وتقوية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانيها: تنفيذ خطة باراك أوباما لتأمين كل المنشآت النووية الهشة عبر العالم في غضون أربع سنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣.

ثالثها: مواصلة جهود ضبط التسلّح بما فيه تخفيض الأسلحة الإستراتيجية في ظل معاهدة ستارت الجديدة[١]، والمصادقة على معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية[٢].

وقد ظلت هذه الإجراءات ثابتة في السياسة النووية الأمريكية لعقودٍ طويلة وترسّخت بعد الحرب الباردة، ولا زال الإصرار للإقناع بهذه الإجراءات مُستمراً في الوقت الذي تزيد فيه الضغوط النفسية- الإستراتيجية على صُنّاع القرار.

لم تعمل إيران قطُّ على قطع التفاوض مع الغرب رغم الدعاية الإعلامية لقيادات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلا أنه "بشكلٍ عام اعتزم الزعماء الإيرانيون الحفاظ على

---

[١] تعنى ستارت الجديدة بالحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية وتخفيضها، تمّ توقيعها في براغ في ٨ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠ ودخلت حيز التنفيذ في ٥ شباط/ فبراير ٢٠١١، وتخلُف ستارت الجديدة معاهدة الحد من الأسلحة النووية الهجومية التي تنتهي في عام ٢٠١٢، وتخلف معاهدة ستارت الأولى التي انتهت في كانون أول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٩، كما أنه يُنتظر منها فعالية أكثر لتجاوز فشل ستارت الثانية وستارت الثالثة اللتين ظلتا دون تطبيق.

[2]See the detail in Departement of Defense, Nuclear Posture Reviewd Report, op.cit.

غموض نواياهم فيما يتعلق بشأن السلاح النووي"[١]، في مقابل استمرار تشبثهم بسلمية البرنامج النووي رغم استناده على استخدام المواد الانشطارية: البلوتونيوم واليورانيوم شديد التخصيب، وهما المساران نفسهما اللذان اتخذتهما الدول التي حازت على هذا السلاح[٢].

وفيما يتعلق بتقييمات التاريخ المحدد لوصول إيران لإنتاج سلاح نووي فهي متضاربة، فقد حدّدها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية الذي أصدر تقريراً مُعمقاً في هذا الصدد في عام ٢٠١١ في سنتين، " إذا ما اعتمدت إيران على المُعدّات المتوفرة لديها في منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم فقط، وكذلك إذا اعتمدت الأساليب المُستخدمة عامة في الانتشار النووي"[٣].

ويُشكّك هذا التقرير رغم ذلك في جدية السلاح النووي الإيراني، ويرى أن إيران "لو رغبت في تصنيع أسلحة نووية، فهي لن تكشف عن نواياها قبل أن تتوصل إلى جمع مخزون من السلاح النووي، وخاصة قبل القيام بأي نوع من هذه المجازفات النووية.

بناءً على ذلك فإن مستقبل السلاح النووي الإيراني ليس بالأكيد"[٤]، ويبدو أن التوقعات الزمنية بشأن حيازة إيران السلاح النووي تعدّدت، كما لا يخفى أن المشكلة النووية الإيرانية تبقى ضمن عناصر تنفيذ بعض السياسات الأمنية الدولية والإستراتيجية في المنطقة المحيطة بإيران، وتقع هذه المشكلة ضمن حساسية مزدوجة، فهي لا تُشكّل مشكلة فقط لإسرائيل ولكن أيضاً لمنطقة الخليج ودوله وربما للعراق مستقبلاً.

---

[١] مارك فيتزباتريك، قدرات إيران النووية والكيميائية والبيولوجية: تقييم شامل، (لندن: مُلخّص الملف الإستراتيجي للمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١١):

http://www.iiss.org/publications/strategic-dossiers/irans-nuclear-chemical-and-biological-capabilities/ **(٢٠١١-٠٢-٠٣).**

[٢] نفسه.

[٣] بيان صحفي صادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في ٠٣ فبراير ٢٠١١.

[٤] نفسه.

ولهذا يُعطي البُعد الإقليمي المركّب للمشكلة النووية الإيرانية ميزة خاصّة، تقع هذه الميزة ضمن عناصر الدعاية التي يتم التعبير عنها من كل الأطراف في هذا الصّدد، ولا يُمكن استبعاد حيازة إيران للسلاح النووي، ويُمكن الدفاع عن هذه الفرضية بطبيعة الإمبراطورية الإيرانية السابقة والدولة الحالية وقيادتها من جهة، وتطلعاتها السياسية من جهة ثانية، والضغوط المحيطة بها من جهة ثالثة، والميزات والموارد المُهمة التي تتوفّر عليها إيران من جهة رابعة، تدعو هذه العناصر مجتمعة المحلّل والمُلاحظ ترجيح حيازة إيران للسلاح النووي أو على الأقل سعيها الجدّي إزاء ذلك رغم ما يعترض هذا السعي من ضغوط، ويُمكن لهذه الخلاصة أن تتناقض واستنتاجات العلماء النوويين.

خاتمة

يُمكن إدراج مجموعة من الخلاصات والتوصيات في آخر هذا البحث، وفيما يتعلق بالخلاصات:

- يعكس الانتشار النووي مشكلة نظريّة مركّبة في تفسير السلوك السياسي والنفسي للدول والقادة، فرغم المخاطر التي يتضمّنها هذا الانتشار إلا أنهُ لم يُحدث أي أثر كبير على طريقة تمثّل الدولة لأمنها القومي، ومن ثم ظل هذا الموضوع يُعَالَج بطريقة غير معيارية، وتتحكّم الحسابات والمنافسة التي يُحتمل تحولها إلى صراع في هذه المشكلة، ما يجعل الفقه القانوني الدولي عاجزاً على تأطير المشكلة، فالسلاح النووي لم يُصبح سلاح ردع فقط ولكنه سلاح استخدام أيضاً، ويُفترض اعتماد ذلك من الناحية النظريّة في تحليل النظام الدولي.
- لقد دَفَعت التكنولوجيا النووية العسكرية المُتفوقة، والحسابات السياسية بين القوى العالمية الأساسية إلى تزويد هذه الدولة أو تلك بالسلاح النووي، وأحدثت هذه الدول التي حازت السلاح باعتمادها على الدول النووية الأولى أثر دومينو على مجالاتها الإقليمية المجاورة، مثل ذلك الذي أَحْدثته إسرائيل على دول الشرق الأوسط، ومن ضمنها إيران حالياً، وذات الأثر يُمكن أن تُحدثه

إيران على جيرانها مثل السعودية أو أذربيجان، كما أن الموضوع يُمكن أن يدخُل حَلَقة مُفرغة لا عودة منها.

- يُشكل السلاح النووي عبئاً إستراتيجيا (اقتصادياً وسياسياً) على الدولة، لذا فهو ليس سلاحاً مُتاحاً لكل الدول، وإنما يتاح فقط للدول المُتميّزة ببعض عناصر القوة الأساسية؛ مثل مستوى من النمو الاقتصادي وتوفّر الموارد الأساسية، ووجود قدر من الإرادة، وتتعلق حيازة السلاح النووي بالإرادة لكونها مُحدداً نفسياً- إستراتيجياً محورياً في تفسير نزعة الدولة ومدى قدرتها على بلوغ حالة دولة نووية، وتُعتبر الإرادة المقياس الحقيقي الذي يُمكن أن نَقِيسَ به ما مدى احتمال بلوغ هذه الدولة أو تلك لوضعية دولة نووية.

وفيما يتعلق بالتوصيات:

- يبدو أن مسألة حيازة إيران للسلاح النووي مسألة وقت، فهي من جهة اختارت سلوك منهج إستراتيجي يستفيد من التجارب التي سبقتها في المنطقة، ومن محوريّة الشرق الأوسط في التنافس السياسي الدولي.
- في وضعٍ كهذا لا يبدو أن الاصطدام بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي عملٌ مُجدٍ من الناحية الجيوإستراتيجية، سواء بالنسبة لإيران أو بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فالأولى معزولة في المنطقة، ولا يُمكن أن تكتسب ميزةً إستراتيجية في المنطقة إلا بالاتصال مع هذه الدول، ولن يُتيح السلاح النووي أي نفوذ لإيران في الشرق الأوسط إزاء دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأوسطية بشكلٍ عام، وذلك لسببٍ بسيط يتمثّل في أن حصول السعودية على هذا السلاح يبقى مُحتملاً أو أن قوى نووية أخرى ستكون حاضرة لتثبيت مستوى من التوازن السياسي الإقليمي.
- تحتاج الدول العربية في الشرق الأوسط إلى التعاون فيما بينها والتعاون مع الدول الأخرى كتركيا وأذربيجان وباكستان وفتح قنوات الحوار مع إيران وتوظيف علاقاتها الإقليمية وميزاتها للضغط لأجل وضع إقليمي جديد.

- يُمكن إحداث منتدى إقليمي منتظم، يكون من شأنه البدء باتخاذ بعض خطوات جماعية مُشتركة بين هذه الدول حول قضية الانتشار النووي يشمل الدول المذكورة أعلاه، وهي دولٌ وإن لم تكن مُتجانسة إلا أنها ذات مشكلات متداخلة ومركبة وتنتمي لرقعة جغرافية متقاربة.
- يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية يجب ألا تنظر لقضية الانتشار النووي مع إسرائيل بطريقة أحادية، إذ من الأفضل وضعها في إطار إقليمي أشمل، وبذلك يُمكن أن تُخفّف من الضغوط الواقعة على الدول الخليجية والشرق- أوسطية بشكلٍ عام والناتجة- أي الضغوط- عن المشكلة النووية الإسرائيلية والإيرانية.
- إن امتلاك إيران للسلاح النووي يخلق توازن قوى جديداً بالنسبة لإسرائيل ينهي احتكارها للقوة النووية في المنطقة، وهذا الوضع سيكون له آثار سياسية في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصراع العربي- الإسرائيلي.

التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة

دراسة في الجغرافيا السياسية

أنور سيد كامل*

توطئة

لا تقل العوامل الجغرافية البشرية أهمية عن العوامل الطبيعية في تقدير قوة الدولة ووزنها السياسي، بل ربما تكون أهم هذه العوامل جميعاً، وذلك نظراً لكون أغلب المشكلات السياسية التي تعانيها دول العالم في الوقت الراهن ترجع في أصولها إلى عوامل بشرية، ويعد التكوين الإثني(*) بما يشمله من معطيات من أهم تلك العوامل المؤثرة في تقدير القيمة السياسية للدولة، ومقياساً مهماً لمدى قوة ترابط أجزائها أو ضعفها، ومدى تجانس السكان وتماسكهم وشعورهم بالاندماج والولاء للدولة ومن ثم استقرارها.

ويود الباحث في البداية أن يتعرّض لتأصيل الإثنية ومدى أهميتها في الوقوف على القوة السياسية للدولة أو ضعفها، فقد عرفتها منظمة اليونسكو على أنها "كل قطاع من المجتمع يتمايز عن الآخرين بواسطة الثقافة أو اللغة أو الخصائص الطبيعية"(١)، في حين تعرفها الموسوعة البريطانية بأنها "جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة والقومية أو الثقافة"(٢).

ويذهب "Barth" إلى تعريفها بأنها "جماعة من البشر تتسم بالتفاعل والتواصل فيما بين أفرادها، ووجود ثقافة مشتركة مميزة لها عن باقي الجماعات، ويقوم هذا التمايز على عدة أسس عرقية ودينية وتاريخية، هذا بالإضافة إلى وجود وعي بأهداف الجماعة، وأيضاً وجود اتصال بين أفرادها(٣)، ويعرفها "Schermerhorn" بأنها "قسم فرعي داخل المجتمع ولديها سلسلة نسب مشتركة مزعومة أو حقيقية وتاريخ وذكريات مشتركة

* دكتور الجغرافيا السياسية ودبلوم نظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة بني سويف- مصر.

عن الماضي وتركيز ثقافي على واحدة أو أكثر من المحددات العرقية كصورة مصغرة للأخوة الشعبية People Hood "[٤].

ويتضح من التعريفات السابقة إجماعها على أن دراسة التكوين الإثني يشمل دراسة التكوين العرقي والتكوين اللغوي والتكوين الديني للسكان، وعند تناول الجغرافيا السياسية لموضوع التكوين الإثني فيتم دراسة التوزيع المكاني للمجموعات الإثنية بأنماطها المختلفة على رقعة الدولة، وتحديد مناطق التركز الرئيسية لكل مجموعة إثنية، ودراسة العلاقات القائمة بين الإثنيات المختلفة للوقوف على أثرها في تماسك الدولة أو ضعفها، وذاك هو الهدف الرئيس من دراسة التكوين الإثني.

وتتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع في أن إحدى السمات الرئيسية لدولة السودان هي التنوع الواضح في التكوين الإثني لها، فالشعب السوداني يتكون من جماعات إثنية عديدة، أدت إلى خلق مركب ثقافي متنوِّع على سطح الإقليم السوداني، وقد أثّر تباين هذا التركيب الإثني المتباين سلباً على استقرار الدولة، حيث تتسم العلاقات بين الجماعات الإثنية في السودان بالتوتر والصراع منذ نشأة الدولة وحتى الآن، وقد صبغ هذا الأمر الدولة بالاضطراب وعدم الاستقرار طوال تاريخها وأدّى بها في نهاية المطاف إلى تقسيمها إلى دولتين عام ٢٠١١، ومن هنا جاءت أهمية البحث للوقوف على أحد أسباب ضعف الدولة وتقسيمها.

ولتغطية الجوانب المختلفة لهذا البحث سوف تتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة الإثنية وأسبابها، وتحديد مناطق التركز الرئيسية لكل إثنية، وكذلك بمدخل تحليل القوة Power Analysis Approach، الذي يعتمد على تحليل العوامل الجغرافية– الإثنية– التي تدخل في تركيب الدولة كطرف في معادلة القوة وفي تقييم الوزن السياسي لها[٥]، إضافة إلى اتّباع بعض الأساليب الجغرافية، كالأسلوب الكمي الذي يُستخدَم في تطبيق بعض التحليلات الرياضية والكمية لإظهار الأبعاد الجغرافية للتكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة، فضلاً عن الأسلوب الكارتوجرافي الذي يستخدم لتحقيق أهداف البحث؛ وذلك من خلال تصميم مجموعة

من الخرائط التي تساعد على عرض وإظهار نتائج البحث، وذلك عن طريق تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات خرائطية كاملة للمنطقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS.

وللوقوف على حقيقة التنوع الإثني لسكان السودان وعدم تجانسهم، تم تقسيم البحث إلى أربعة عناصر تعالج المحاور الرئيسية للإثنية بشيء من التفصيل، وأول هذه العناصر تأثير الجغرافيا ودورها في تشكيل شخصية الدولة السودانية، وثانيها التكوين العرقي، وثالثها التكوين الديني، ورابعها التكوين اللغوي، وأخيراً الخاتمة، حيث تعرض لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج مع النظرة المستقبلية للواقع في السودان.

وقبل الخوض في دراسة هذه العناصر ينبغي التنويه إلى أن الفصل بين عناصر الإثنية "العرق- اللغة – الدين" هو فصل تعسفي نظراً للترابط الشديد بينها، إلا أن طبيعة التحليل الجغرافي-السياسي تقتضي تحليل الظاهرة إلى عناصرها الأولية؛ بمعنى تفكيكها للوقوف على خصائص كل عنصر منها، وعلى العلاقات التفاعلية القائمة بين هذه العناصر، وأثر ذلك على السمات العامة للظاهرة، مع مراعاة أن ذلك لا يتمّ إلا في إطار النظرة الشمولية للظاهرة المبحوثة وفقاً للمنهج الجغرافي(٦).

أولاً: تأثير الجغرافيا ودورها في تشكيل شخصية الدولة السودانية

شهدت فترة الحكم المصري ١٨٢١-١٨٨٥م ميلاد نشأة السودان الحديث، فقبل عام ١٨٢١ كانت المنطقة التي تشغلها السودان حالياً عبارة عن حضارات وممالك متعددة مثل ممالك النوبة المسيحية والسلطنات الإسلامية، ومع سقوط سلطنة الفونج على يد الفتح التركي المصري تم التكوين الحديث للسودان، وتم ضم كردفان وإقليم التاكا وسواكن ودارفور، وكذلك تم التوغل في جنوب السودان نتيجة لعوامل مختلفة أهمها:

أ- تحقيق أهداف محمد علي باشا في فتح السودان بجلب أكبر عدد من الرقيق إلى مصر.

ب- تعزيز انفصال محمد علي باشا عن سلطان الباب العالي، والحصول على موارد الذهب التي يزخر بها السودان.

ج- نشاط الرحالة الأوروبيين لاكتشاف منابع النيل.

د- نشاط التجار والمغامرين الأوروبيين والمصريين والسودانيين وغيرهم لتحقيق أكبر قدر من الأرباح من تجارة الرقيق والعاج وريش النعام والتجارة في جنوب البلاد، واستمر التوغل في الجنوب حتى برزت المعالم الأساسية لمديريات بحر الغزال وأعالي النيل والمديرية الاستوائية.

وتعد السودان أكبر دولة في قارة أفريقيا، وطبقاً لكتاب The CIA Fact book عن السودان عام ٢٠٠٥، فإن السودان تحتل مساحة تقدر بنحو ٢,٥٠٥,٨١٠كم٢، أي أكثر من نحو ٢٣٪من مساحة الوطن العربي في قارتي آسيا وأفريقيا(٧)، وقد ترتّب على حدود السودان التي تقدّر بنحو ٧٦٨٧كم، أن تكون هناك العشرات من القبائل والعشرات من اللغات المتداخلة بين السودان ودول الجوار الجغرافي، وقد نجم عن هذا التداخل، كما هو الحال في معظم الحدود السياسية التي صنعها الاستعمار، شيء من عدم الاستقرار والتوتر.

وقد ساهمت حركة السكان المستمرة قديماً وحديثاً بسبب الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية والفرار من بطش المستعمر والتطلّع إلى وضع اجتماعي واقتصادي أفضل، بالإضافة إلى الهجرة الدينية "طرق الحج" من الدول الأفريقية المجاورة وغير المجاورة للسودان في استقدام أعداد كبيرة لأفراد وأسر وجماعات تنتمي إلى قبائل مختلفة ولغات متفرقة، وقد كانت المحصلة النهائية أن أصبح السوادن مجتمعاً مركباً في غالبه الأعمّ(٨).

كما كان لموقع السودان الجغرافي وامتداد أراضيه فيما بين أوطان السلالات القوقازية والزنجية والمتزنجة تأثير واضح على العلاقات المكانية بين السودان وبين المنافذ التي شهدت التحركات ومرور الهجرات والموجات البشرية التي عبرت واستوطنت مساحات الأرض الأفريقية ومن بينها الأرض السودانية، وكان باب المندب والقرن الأفريقي مثلما كانت سيناء وبرزخ السويس من بين أهم وأخطر المنافذ التي أتاحت الفرص لتحركات الموجات البشرية، وأوصلت بعضها على محاور محدودة إلى مساحات الأرض السودانية، ولقد أدت محاور الحركة على الاتجاهات المتضادة إلى وضع الأرض في

السودان، وكأنها جبهة التقاء وتقابل بين هجرات قوقازية وهجرات متزنجة[٩].

لقد كان لموقع السودان الجغرافي وعلاقاته المكانية في شمال شرق أفريقيا متوسطاً حوض النيل أثره الكبير في تكوينه البشري، فإلي الشمال من السودان بل وفي السودان نفسه يسود العنصر القوقازي، بينما يسود في جنوبه العنصر الزنجي، ومن ثم جمع السودان بين العنصرين.

كما كان لموقعه في شرق القارة أثره الواضح في تأثره بالمؤثرات الآسيوية من الجزء الغربي للنطاق السوداني، فهو قريب من مداخل القارة الأفريقية، وقريب من باب المندب في الجنوب ومن برزخ السويس في الشمال، وعن طريق باب المندب والقرن الأفريقي دخل العنصر الزنجي قارة أفريقيا بعامة، ولم يتجه نحو السودان مباشرة لاعتراض الكتلة الإثيوبية، فاتجه نحو الجنوب الغربي، ولم يدخل حوض النيل بعامة والسودان الجنوبي بخاصة إلا بعد أن تأثر بدماء غير زنجية، وكانت فجوة بحيرة ردولف بين الهضبة الإثيوبية وهضبة البحيرات هي منفذ الهجرات الجنوبية. وعن طريق باب المندب دخلت العناصر الحاميّة في السودان؛ ويمثلها عناصر البجا والنوبيون أصدق تمثيل، في حين كان طريق برزخ السويس مدخلاً للهجرات السامية، التي انتشرت في مصر ثم اتجهت جنوباً نحو السودان منذ أقدم العصور، وكان لمواجهة السودان لشبه الجزيرة العربية أثره في عبور بعض الهجرات للبحر الأحمر إلى السودان مباشرة.

وساعد على انتشار حركة التوطّن في السودان إلى جانب الموقع الجغرافي، امتداد نهر النيل الذي ربط قلب أفريقيا بالبحر المتوسط، وقد كان النيل نفسه طريقاً مهماً تبعته الهجرات والموجات البشرية في تنقلها، ولم تكن الجنادل التي تكتنفه في جنوبي مصر وشمالي السودان عائقاً يمنع الحركة والاتصال[١٠].

يتضح مما سبق أن التطور التاريخي للسودان والهجرات المتتالية على أراضيه، والتي استمرات لفترة طويلة من الزمن، غيّرت الخريطة الديمغرافية فيه، وانعكست آثار تلك الهجرات على الأوضاع العرقية واللغوية والدينية بشكل واضح.

أما عدد سكان السودان فيقدر بنحو ٣٩ مليون نسمة تقريباً طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٨، يقيم معظمهم في المناطق الريفية، ويبلغ عدد سكان الولايات الشمالية نحو ٣٠ مليون نسمة، والباقي في الولايات الجنوبية[١١].

وتجدر الاشارة إلى أنه لم يكن هناك تعداد سكاني بالمعنى المعروف في السودان قبل عامي ١٩٥٥-١٩٥٦، وذلك نتيجة لعدم وجود الفنيين الذين يقومون بالتعداد، فضلاً عن تفشّي الأمية بين السكان وتخلفهم لا سيّما الجماعات الرُّحَّل، إضافة إلى العنصر المادي لأن نفقات التعداد باهظة في بلد محدود الموارد.

ويكاد ينفرد السودان بمجموعة من العوامل المؤثرة في عمليات حصر السكان وهي[١٢]:

أ. كبر المساحة: فالسودان أكبر أقطار أفريقيا، وهي في حد ذاتها لا تمثل عائقاً أمام عمليات حصر السكان، لكن كبرها يتيح للعوامل الأخرى المؤثرة في عملية حصر السكان كالوضوح والتأثير.

ب. تنوّع الظروف المناخية وصعوبتها: إذ تتنوع ما بين المناخ الاستوائي في جنوبه والصحراوي الجاف في شماله وما يرتبط بهما من أنشطة اقتصادية وهجرات فصلية.

ج. الهجرات السكانية المستمرة: فعلى سبيل المثال هجرة الذكور من المزارع الموجود في الغرب إلى المدن في الوسط والشرق، والتحرّكات الموسمية الكبيرة من الريف بالنسبة لعمال الزراعة، كما يوجد تحرّك جوهري إلى داخل السودان من الدول الواقعة إلى الشرق منه، لا سيما إثيوبيا، وإلى الغرب منه لا سيما تشاد ونيجيريا، ولا تقتصر التحرّكات السكانية على النمط الاختياري، فهناك هجرة قسرية تسببها الأخطار البيئية كالجفاف والتصحّر والحروب الأهلية سواء في السودان أو في بعض الدول المجاورة له.

ويكاد ينفرد السودان بمجموعة من العوامل المؤثرة في عمليات حصر السكان وهي[١٢]:

أ. **كبر المساحة:** فالسودان أكبر أقطار أفريقيا، وهي في حد ذاتها لا تمثل عائقاً أمام

عمليات حصر السكان، لكن كبرها يتيح للعوامل الأخرى المؤثرة في عملية حصر السكان كالوضوح والتأثير.

ب. **تنوع الظروف المناخية وصعوبتها؛** إذ تتنوع ما بين المناخ الاستوائي في جنوبه والصحراوي الجاف في شماله وما يرتبط بهما من أنشطة اقتصادية وهجرات فصلية.

ج. **الهجرات السكانية المستمرة،** فعلى سبيل المثال هجرة الذكور من المزارع الموجود في الغرب إلى المدن في الوسط والشرق، والتحرّكات الموسمية الكبيرة من الريف بالنسبة لعمال الزراعة، كما يوجد تحرّك جوهري إلى داخل السودان من الدول الواقعة إلى الشرق منه، لا سيما إثيوبيا، وإلى الغرب منه لا سيما تشاد ونيجيريا، ولا تقتصر التحرّكات السكانية على النمط الاختياري، فهناك هجرة قسرية تسببها الأخطار البيئية كالجفاف والتصحّر والحروب الأهلية سواء في السودان أو في بعض الدول المجاورة له.

د. **التعديلات الإدارية المتعاقبة**: فبعد إجراء عملية الحصر الثاني للسكان عام ١٩٧٣ تم عمل تقسيم جديد لمديريات السودان المختلفة، حيث بلغت بمقتضاها ١٨ مديرية، بعد أن كانت تسع مديريات فقط في تعداد ١٩٥٦، كما تم اختيار مراكز حضرية صغيرة كعواصم إقليمية لبعض المديريات الجديدة، وقد أدت التغييرات في حدود الولايات والمحافظات والمجالس البلدية والريفية فيما قبل تعداد ١٩٩٣ إلى حدوث اضطرابات في عملية جدولة بيانات مكان الميلاد أو مكان الإقامة في مقابل مكان الإقامة الحالية، فعند إجراء ذلك التعداد كان السودان قد قُسِّم إدارياً إلى تسعة أقاليم، لكن مجموع ولاياتها أصبح ٢٦ ولاية وليس ١٨ ولاية كما كان في تعداد ١٩٨٣، مما أدى إلى تغير أعداد المجالس البلدية والريفية، ومن ثم حدوث بعض الأخطاء فيما يتعلق ببيانات الهجرة على سبيل المثال.

ه. **الفقر النسبي للمواصلات**: حيث تقوم وسائل النقل التقليدية الأولية على نهر النيل، غير أن الطرق المائية غير صالحة للنقل الجيد المتطور، فضلاً عن أنه لا يوجد سوى عدد قليل من الطرق بين المدن، ويتواضع النمو السنوي لكثافة الطرق الرئيسية

وارتفاع المساحة التي يخدمها الكيلومتر الطولي من الطرق الحديدية والبرية.

و. **طول فترات إجراء التعداد ونوعية معالجة البيانات.**

ز. **ارتفاع نسبة الأمية**: أسهمت معدلات الأمية المرتفعة بين السكان في صعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة يعتد بها مثل السن والمهنة وعدد الأطفال والمواليد والوفيات.

ويود الباحث التنويه إلى الاعتماد على بيانات السكان في تعداد ١٩٩٣ نظراً لكونه آخر تعداد أُجْرِيَ في السودان، وحظي باعتراف جميع الفئات السودانية، إضافة إلى احتوائه على تفصيلات عن التركيبة الإثنية كالتكوين العرقي والديني واللغوي، وهو ما لم يظهر في تعداد ٢٠٠٨، والذي سبق تقسيم الدولة، والذي لم تحظَ نتائجه بقبول السودانيين وخاصة في الجنوب، حيث أعربت حكومة الجنوب عن مخاوفها ورفضها لاستخدام احصاءاته في تفسير كيفية توزيع الثروات والسلطة، وهاجم جيش تحرير السودان حكومة المؤتمر الوطني الحاكم واتهمها بتعمد إسقاط إدراج اللغة والعرق والدين والجهة من وثيقة التعداد لطمس هوية القوميات المختلفة فى السودان وسيادة الثقافة الأحادية رغم إقرار اتفاقية "نيفاشا" بالتنوع اللغوى والعرقى والثقافى.

ونظراً لطول الفترة الزمنية ما بين تعداد ١٩٩٣ وتعداد ٢٠١٢ فقد لجأ الباحث إلى استخدام معادلات النمو السكاني المستقبلي المعروفة، وحسابها بالطريقة الأسِّيَّة لتقدير حجم السكان في الفترة الحالية اعتماداً على معادلات الإسقاط السكاني.

ويتضح مما سبق أن السكان والمكون الجغرافي بشقّيه؛ الموقع وعلاقاته المكانية من أهم المكونات التي أسهمت في تشكيل الشخصية السودانية بكل خصائصها المتفردة، كما أسهم بشكل أو بآخر في تكريس عوامل النزاع بين سكانه، وذلك لضعف سيطرة الحكومة المركزية على حدوده الواسعة المترامية الأطراف، أو التكيف مع بيئته وتضاريسه المختلفة، لاسيما في جنوبه ذي المناخ الاستوائي الذي تنمو فيه الأشجار والحشائش بكثافة وارتفاعات عالية تعيق السيطرة على حركات التمرّد والحركات الانفصالية، فضلاً

عن الامتدادات السكانية للقبائل المتداخلة والتي تقطن على حدود التماس مع دول الجوار التي تشكل غطاءً جيداً لنشاطاتها المعادية.

ثانياً: التكوين العرقي في السودان

تعدّ المشاكل السياسية الناجمة عن التعدد العرقي هي الأوضح في السودان، إذ يصنَّف الإنسان في السودان أولاً على الأساس العرقي، ثم تأتي بقية التصنيفات القائمة على أساس الدين أو الوضع الاقتصادي... إلخ، فالتمييز العرقي في السودان هو سيد أنواع التمييز، وخاصة في آثاره المجتمعية، حيث إن التمييزين الديني واللغوي لهما تأثيراتهما لكنهما لا يتسيدان الموقف بمقدار التمييز العرقي، والذي تحول في نهاية المطاف إلى حرب لا هوادة فيها لرد الحقوق من قبل المُميَّز ضدهم والسيطرة من قبل المُميِّزين.

ويقصد بمصطلح العرق stock الجماعات الإنسانية التي تشترك في خصائص بيولوجية وفيزيقية تجمع بينها، وهو يختلف عن مصطلح الأمة وعن الأسر اللغوية[١٣]، وأصبح تعريف العرقية يستخدم بشكل متزايد في الأدبيات العربية ليقابل التعبير الانجليزي Ethnicity المشتق من الأصل اليوناني Ethnos بمعني شعب أو أمة أو جنس؛ وتعني لدى اليونانيين جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل[١٤]، ويعرِّف المعجم الوسيط "العرق" بأنه كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك والجمع أعراق[١٥]، ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف العرق بأنه مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة[١٦].

ويتوقف أثر هذا العامل في التكوين السياسي للدولة على درجة الوعي السلالي أو الوعي الجنسي Race Consiousness للسكان، أو بمعني آخر التعصّب الجنسي الذي يبديه أفراد كل سلالة من السلالات المعروفة ومقدار امتناعهم عن الاختلاط بالسلالات الأخرى[١٧]، ونود في هذا المجال أن نذكر أن وجود سلالة نقية يعتبره العلماء خرافة؛ وأي خرافة؛ بل أسطورة، ذلك أن السلالة النقية غير موجودة على الإطلاق بسبب الهجرات

البشرية التي استمرت عبر العصور التاريخية وما قبل التاريخية[١٨]، والتي أدت إلى اختلاط السلالات وتمازجها.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه كلما كان التركيب العرقي لسكان الدولة متجانساً كان ذلك أدعى لاستقرار الأوضاع الداخلية فيها، فتعدّد أعراق السكان في الدولة قد يكون سبباً رئيسياً في خلق مشكلات سياسية، بعضها خاص بتنظيم العلاقة بين سكان الدولة بعضهم ببعض، وبعضها الآخر خاص بوضع الأقليات التي توجد في الدولة، لا سيما إذا كانت هذه الأقليات مرتبطة في أصلها العرقي بسكان بعض دول الجوار.

ومن خلال دراسة التركيب العرقي لسكان دولة السودان، يتم التعرف على الأعراق الموجودة في الدولة من حيث أصولها وتوزيعها الكمي والمكاني، إضافة إلى دراسة العلاقات القائمة فيما بينها.

(أ) أصول المجموعات العرقية في السودان

يرى بعض الدارسين أن أصول سكان السودان الحالي كبلد موحد تعود إلى غزو الأتراك له عام ١٨٢١م، وهذا الاعتقاد يتجاهل حقيقة أن السودان يتمثَّل في بلاد البجه والنوبة وما سمي ببلاد الزغاوة في الغرب والمجموعات التي وصفت بالبدائية جنوب أرض النوبة، كما يعتبر بلداً أو عالماً قائماً بذاته في نظر الآخرين من فراعنة وأغريق ورومان وعرب وغيرهم[١٩].

وقد أثبتت الحفريات التي أجريت في أوائل القرن العشرين أنه ومنذ فجر التاريخ، وجدت حضارة ذات طابع متميز في المنطقة الممتدة من الشلال الأول وحتى الشلال السادس، وطبقاً لآراء المؤرخين فإن أقدم الممالك في هذه المنطقة هي مملكة "إثيوبيا"، التي امتدت من مشارف الشلال الأول إلى أقاصي الحبشة، وقد انقسمت إلى قسمين هما: إثيوبيا العليا وتضم أغلب مناطق إثيوبيا الحالية وعاصمتها أكسوم، وإثيوبيا السفلي وقد

شملت المنطقة الممتدة من الشلال الأول وحتى الشلال السادس، وسادت فيها مملكتا نبتة ومروى؛ اللتان كانتا تشملان معظم مناطق السودان الشمالي ووسطه[٢٠].

إلا أن أشهر الأسماء التي عرفت بها هذه المنطقة هي اسم "بلاد النوبة"، في حين أطلق المصريون على المناطق الواقعة جنوب مصر اسم "تانهسو" وتعني بالهيروغليفية "أرض السود" كما ورد اسم "كوش" في العهد القديم للإشارة إلى هذه المنطقة، واستخدم الاسم للدلالة على السكان الموجودين في هذه المنطقة والذين يعتقد أنهم من سلالة "سيدنا نوح" الذين هاجروا إلى أفريقيا بعد الطوفان[٢١].

وترجع أصول السكان الأصليين لأرض السودان الشمالي والأوسط قبل الهجرات إلى منطقة النوبة، وهم شعب هجين من سلالات قوقازية وزنجية تسكن على ضفاف النيل من دنقلة إلى أسوان، وكذلك النوبيين في الشمال الأوسط والبجا في شرق السودان، والفور والمساليت في غرب وجنوب غرب السودان، بالإضافة إلى القبائل النيلية في الجنوب عدا قبيلة الشلك التي كانت حدودها تمتد حتى ملتقي النيلين[٢٢].

ويؤكد المؤرخون أن بلاد النوبة الشمالية سكنتها قبائل الجنس الحامي الذي ينتمي اليه معظم سكان أفريقيا الشمالية ابتداء من البحر المتوسط وحتى الصومال، وإلى الجنوب من ذلك توجد قبائل زنجية، وقد كانت هذه القبائل الزنجية على درجة متفاوتة من الاختلاط بالقبائل الحامية[٢٣].

وقد بدأت الهجرات لأرض السودان قبل الإسلام، وكانت هجرات المسيحيين الأوائل من مصر، كما كانت هناك هجرات للعرب قبل ظهور الإسلام، لكنها لم تكن هجرات مقننة كالهجرات التي تلت ظهور الإسلام عندما تواترت هجرات العرب المسلمين لأرض السودان بعد القرن السابع الميلادي، ولم يتوغل المهاجرون العرب جنوباً لصعوبة التضاريس، حيث السافانا الكثيفة والحيوانات المفترسة[٢٤]، وحينما قدم العرب المسلمون إلى السودان في القرن السابع الميلادي كانت تقطن السودان ثلاث مجموعات عرقية رئيسية هي: "النوبيون" في الشمال؛ في المنطقة الممتدة من جنوب مصر حتى أواسط السودان، وقبائل "البجا" شرقاً بين النيل والبحر الأحمر، و"الزنوج" الذين

يجوبون مناطق غرب وجنوب السودان الحالي، ويقيم بعضهم في مملكة علون المسيحية[٢٥].

ولا بد من التأكيد في هذا المقام على أن الممالك والجماعات التي وجدت في السودان قبل القرن السابع لم تكن معزولة عن العالم الخارجي، إذ يحدثنا التاريخ أن نوبيا "بلاد النوبة" قد تمكنت في القرن الثامن قبل الميلاد من غزو مصر والسيطرة على الجزء السوداني المصري من وادي النيل إلى أن هزمها الأشوريون عام ٦٦٣ ق.م، وتم دحر النوبة، ويذهب البعض إلى أنه وقبل ٣٠٠٠ ق.م أخضع فرعون الأسرة الأولى في مصر وادي حلفا، الأمر الذي مكّن المصريين من الإقامة والتوغّل جنوبًا[٢٦].

وفي بداية القرن الثالث عشر الميلادي –أي بعد ستة قرون من محاولة الفتح الإسلامي الأول التي أنتهت بمعاهدة البقط- تكاثفت الهجرات العربية بشكل كبير من مصر ومن الجزيرة العربية؛ وذلك نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية، وانفتح المهاجرون العرب على الشعوب السودانية من نوبة وبجا وغيج معايشة واختلاطًا، لينفتح الباب على مصراعيه لتوغّل العرب – خاصة قبائل جهينة- إلى حوض وادي النيل الأوسط ومتابعة السير إلى البطانة والجزيرة، وعبر بعضهم النيل إلى كردفان ودارفور، وقد أدى هذا التوافد العربي الكثيف إلى إسقاط الكيانات السياسية التي كانت موجودة "المقرة- علوة" ونشأت على أثرها مشيخات وإمارات عربية[٢٧].

وقد أضفت الهجرات العربية صبغة جديدة على التركيبة السكانية في السودان، فنتيجة لحركة المصاهرة والاختلاط والحركة والتنقل ظهرت الكيانات القبلية المعروفة لدينا الآن في السودان الشمالي، فالقبائل النوبية في الشمال كالدناقلة والمحس والسكوت والكنوز دخلت في الاسلام ونالت حظاً من الاستعراب، ولكنها ظلت محتفظة بلغاتها ولهجتها وعاداتها المتوارثة، كذلك الأمر بالنسبة للقبائل البجاوية في الشرق كالأمرار والهدندوه والبشاريين، وقبائل الزغاوة والمساليت والفور في الغرب، أما القبائل المصنفة عربياً مثل الجعليين والشكرية والكواهلة وكنانة والكبابيش والبقارة فقد تأثرت في ملامحها الجسمية بالتداخل مع السكان المحليين، ورغم ذلك فقد ظلت تحتفظ بكيانات

قبلية متميزة تستشعرها وتعتز بها، أما في الجنوب فإن المجموعات التي تتحدث اللغات النيلية اليوم، كالشلك والباريا والنوير والأنواك، فقد انحدرت حسبما يشير التراث الشفهي المنقول إلى مواطنها الحالية من أصول أولية وفدت إلى المنطقة من جنوب غرب الحبشة، وبالتحديد ما بين نهر "أومو" وأعالي نهر "البيبور"، وكان تعرض هذه المجموعات للتأثير العربي ضعيفاً ويكاد يكون منعدماً، وذلك بسبب توقف حركة الفتح الإسلامي لدولة الفنج[٢٨].

ويستخلص مما سبق بأن توافد الهجرات البشرية إلى السودان قد استمر بلا انقطاع، وأن هذه الهجرات قد أسهمت إسهاماً مباشراً في بلورة حضارة السودان، ومن المؤكد أن السمة الغالبة لهذا التوافد ليس الثبات بل الحركة والتنقل، بيد أن أول وجود ذي بال للحضارة كان في بلاد النوبة؛ والتي نشأت فيها البدايات الحضارية الأولى والثانية والثالثة، ويرجح أنهم ينتمون إلى جنس البحر المتوسط، وأن بهم شيئاً من الجنس الزنجي، وأن هذه المجموعات بعد تعرضها إلى تدخلات فرعونية وحامية وغيرها من العناصر البشرية، انحدرت منها الفصائل التي أنشأت الحضارة في السودان القديم وهم النوبة والعنج.

وفي الشرق سكنت العناصر التي عرفت عند العرب باسم البجا، وتعرضوا كذلك للاختلاط بسكان النيل والمصريين، كما جاء في المخطوطات المروية والكوشية والفرعونية، كما خالطوا الأحباش وخالطهم العرب في هجرات قديمة لقبائل حمير.

أما الغرب فقد توافدت إليه مجموعات كبيرة عبر دارفور، وأما الاقليم الجنوبي فقد شهد تحركات سكانية امتدت من بدايات القرن الأول الميلادي، فقد وفدت مجموعة تعرف باسم "اللول" سكنت على امتداد بحر الغزال– سابقة لمجئ الدنيكا والنوير– وأصول هذه المجموعة زحفت من الشمال غالباً من كردفان.

(ب) التوزيع الكمّي والمكاني للتركيب العرقي في السودان

أكدت دراسات علماء الاجتماع أن خمسة من الأجناس المعروفة وهي: البوشمن والمغول والقوقاز والزنوج، قد عاشت في أفريقيا، وأن أربعة من هذه الأجناس على الأقل قد سكنت السودان في مرحلة من مراحله[٢٩].

ويوضح الجدول رقم (١)* التالي التكوين العرقي في السودان:

جدول رقم (١) التكوين العرقي في السودان

المجموعات العرقية الرئيسية	المجموعات العرقية الثانوية	عدد السكان "تعداد ١٩٩٣"	إسقاطات السكان عام ٢٠١٢	٪
العرب ARAB	البقارة	١,٨٩٥,٦٠٠	٣,٩٧٩,١٧٦	٨,٩١
	دار حامد	٤٢٠,٨٤٤	٨٨٣,٤٢١	١,٩٨
	بديرية	٥٣٢,١٢٥	١,١١٧,٠١٨	٢,٥٠
	جعليين	٢,٩٥٠,٥٤٠	٦,١٩٣,٦٦٨	١٣,٨٧
	جهينة	١,٨٠٤,٤٦٢	٣,٧٨٧,٨٦٢	٨,٤٨
	قبائل عربية أخرى	١,١٣٨,٦١٥	٢,٣٩٠,١٤٠	٥,٣٥
	"الأوسط"	١,٢١٣,٥٧٤	٢,٥٤٧,٤٩١	٥,٧١
	قبائل عربية أخرى "شمالية"	٣٤٥,٠٧٨	٧٢٤,٣٧٥	١,٦٢
	قبائل عربية أخرى "شرقية"	٧٠٦,٤٢٧	١,٤٨٢,٩٠٦	٣,٣٢
	قبائل عربية أخرى(*)			
	المجموع	١١,٠٠٧,٢٦٥	٢٣,١٠٦,٠٦٠	٥١,٧٥
النوبه Nuba	نوبه شمال شرق	١٤,٠٣٨	٢٩,٤٦٨	٠,٠٧
	نوبه شمال غرب	١٩٠,٧٧٧	٤٠٠,٤٧٢	٠,٩٠
	نوبه جنوب غرب	٢٢٤,٩٦٩	٤٧٢,٢٤٧	١,٠٦
	نوبه جنوب شرق	٨٨,٩٣٧	١٨٦,٦٩٣	٠,٤٢

* **المصدر** : الجدول من تصميم وحساب الباحث اعتماداً على: CBS. Pop . Census 1993 , PP.71-72.، معادلات الإسقاط السكاني المعروفة.

- تم الاعتماد في تقسيم المجموعات العرقية الرئيسية على:

Balamon,G.Ayoub(1981)Peoples and Economics in The Sudan , 1884 to 1956 .- Harvard University Center For Population Studies, P.152.

(*) بلغ إجمالي عدد المجموعات العربية نحو ١٢ مجموعة عرقية.

المجموعات العرقية الرئيسية	المجموعات العرقية الثانوية	عدد السكان "تعداد ١٩٩٣"	إسقاطات السكان عام ٢٠١٢	٪
	نوبه أخرى(**)	٥٠٣,٤٥٢	١,٠٥٦,٨٢٩	٢,٣٧
	المجموع	١,٠٢٢,١٧٣	٢,١٤٥,٧٠٩	٤,٨
البجا Beja	أمارار	٧٦,٩٤٠	١٦١,٥١٠	٠,٣٦
	بشاريين	٧٦,٩٧٠	١٦١,٥٧٣	٠,٣٦
	هدندوه	٤٨٥,٣١٦	١,٠١٨,٧٥٨	٢,٢٨
	بني عامر	٣٨٥,٧٣٥	٨٠٩,٧٢١	١,٨١
	بجا أخرى(***)	٢٧١,٧١٨	٥٧٠,٣٨١	١,٢٨
	المجموع	١,٢٩٦,٦٧٩	٢,٧٢١,٩٤٣	٦,٠٩
نوبا Nubiyin	-	٨٥٩,٧١٣	١,٨٠٤,٦٧٩	٤,٠٤
النيليون الأصليون Mainly Nilotic	دينكا	٤٤١,٢٥٣	٩٢٦,٢٦٣	٢,٠٧
	فونج	٢٤٤,٤٤٧	٥١٣,١٣٤	١,١٥
	نوير	٣٣,٠٠١	٦٩,٢٧٥	٠,١٦
	قبائل نيلية أخرى(****)	٦٢,٨٦٠	١٣١,٩٥٣	٠,٣٠
	المجموع	٧٨١,٥٦١	١,٦٤٠,٦٢٥	٣,٦٧
النيليون الحاميون Mainly Nilotic Hamitic	متحدثي الباريا	٣٦,٠١٥	٧٥,٦٠١	٠,١٧
	متحدثي اللاتوكا	١٠,٠٥٣	٢١,١٠٣	٠,٠٥
	متحدثي اللغة الدينكاوية	١,٦٢٩	٣,٤٢٠	٠,٠١
	شمال شرق أخرى(*****)	١,٢١٨	٢,٥٥٧	٠,٠١
	المجموع	٤٨,٩١٥	١٠٢,٦٨١	٠,٢٣

(**) بلغ إجمالي عدد المجموعات النوبية نحو ثماني مجموعات عرقية.

(***) بلغ إجمالي عدد المجموعات البجاوية نحو ست مجموعات عرقية.

(****) بلغ إجمالي عدد مجموعات النيليون الأصليون نحو تسع مجموعات عرقية.

(*****) بلغ إجمالي عدد مجموعات النيليون الحاميون نحو خمس مجموعات عرقية.

المجموعات العرقية الرئيسية	المجموعات العرقية الثانوية	عدد السكان "تعداد ١٩٩٣"	إسقاطات السكان عام ٢٠١٢	٪
السودانيون الأصليون Mainly Sudanic	وسط مورو	٦,٧٢٧	١٤,١٢١	٠,٠٣
	بونكو باكا	٩,٩٧٠	٢٠,٩٢٩	٠,٠٥
	نولوجوسير	٣,٧٥٤	٧,٨٨٠	٠,٠٢
	زاندي	١٣,٧٦١	٢٨,٨٨٧	٠,٠٦
	أخرى شمالية شرقية(******)	٢٣,٧٦٢	٤٩,٨٨٠	٠,١١
	المجموع	٥٧,٩٧٤	١٢١,٦٩٧	٠,٢٧
الغربيون(*******) Westerners	قبائل شرق دارفور	٤,٢٥٠,٥١٠	٨,٩٢٢,٥١٩	١٩,٩٩
	قبائل نيجيرية	١,٤٣١,٣٣٨	٣,٠٠٤,٦١٤	٦,٧٣
	المجموع	٥,٦٨١,٨٤٨	١١,٩٢٧,١٣٣	٢٦,٧١
قبائل غير مبينة	-	١٢٨,٩٤٢	٢٧٠,٦٧٠	٠,٦١
غير سوادنيين	-	٣٨١,٥٧٤	٨٠٠,٩٨٧	١,٧٩
الإجمـــالـــي	٥٣	٢١,٢٦٦,٦٤٤	٤٤,٦٤٢,١٨٤	١٠٠

وبدراسة الجدول يتضح تكوّن سكان السودان عرقياً مما يقارب عشر مجموعات رئيسية ونحو ٥٣ مجموعة ثانوية، وما يقارب ٥٩٧ مجموعة فرعية، ويتوزع الكيان البشري في السودان على المجموعات التالية:

(١) العرب

ينتمي العرق العربي سلالياً إلى سلالة البحر المتوسط التي تمثل أحد السلالات الفرعية الرئيسية للعنصر القوقازي Caucasoid Race المعروف بالعنصر الأبيض Whit Race، ويتميز العرق العربي بمجموعة من الصفات والخصائص الجسدية، يمكن حصرها في استطالة الرأس أو توسطها والأنف الضيق الذي يأخذ الشكل المستقيم، ولون البشرة المائلة إلى السمرة، والشعر المتموج شديد السمرة، والقامة متوسطة الطول إلى دون المتوسطة بقليل[٣٠].

(******) بلغ إجمالي عدد مجموعات السودانيون الأصليون نحو ست مجموعات عرقية.

(*******) بلغ إجمالي عدد مجموعات الغربيون نحو أربع مجموعات عرقية.

بلغ عدد المجموعة العرقية العربية ما يقارب ٢٣ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٥١,٧٥٪ من إجمالي عدد سكان السودان عام ٢٠١٢، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولي عرقيًا.

ومن المعلوم أن العرب كانوا يعرفون الأقسام الشرقية والشمالية للقارة الأفريقية، فقد تعرّضت السودان قبل وصول الإسلام لهجرات عربية استخدمت البحر الأحمر بشكل دائم وعبر مضيق باب المندب، وبدأت السودان مع وصول الإسلام بتلقي الهجرات العربية الجديدة عن طريق وادي النيل، وكان لها دورها المهم، والذي يختلف عن الهجرات السابقة التي لم يكن لها عقيدة أو ثقافة، أما الهجرات الجديدة فقد وصلت مسلحة بالدين الإسلامي والقوة والثقافة، وقد أضافت العناصر العربية إلى أجناس البلاد القديمة عنصراً بدم جديد وأمدتهم بالدين الإسلامي واللغة العربية.

أ) **المجموعة الجعلية:** تنسب إلي العرب العدنانيين، وتشمل قبائل الميرفاب والرباطات والمناصير والشايقية والركابية وأتباعهم والبديرية والجوامعة والبطاحين، ولقد أقام أكثرها على النيل في الغالب، وتعد هذه المجموعة أكبر المجموعات العربية، إذ تشكل ما نسبته ١٣,٨٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢.

ب) **المجموعة الجُهَنِيَّة:** تنسب إلى القحطانيين وتشمل قبائل رفاعة وأقربائهم، وسكنت البطانه وحوض النيل الأزرق[٣١]، ويشكل عدد سكانها نحو ٨,٤٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، فضلاً عن مجموعات البقارة الذين هاجروا غرباً من مصر في القرون الوسطى واستوطنوا دارفور وكردفان ووادي غرب السودان، ونتيجة لاختلاطهم بقبائل الفولاني النيجيرية اكتسبوا كثيراً من صفاتهم، ويشكلون ما نسبته ٨,٩٪ من إجمالي السكان في السودان عام ٢٠١٢، إضافة إلى بعض المجموعات العربية الأخرى، والتي يبلغ عددها نحو ١٢ مجموعة عرقية.

ويستخلص أن هذه المجموعة الكبرى بما تتضمنه من قبائل تنحدر من القبائل العربية الأصلية التي عاشت وعرفت مواطنها ومنازلها منذ وقت بعيد في شبه الجزيرة العربية، وتحمّلت هذه الهجرات مسؤولية نشر العروبة وانتشار الإسلام في السودان[٣٢].

(٢) الغربيون

تحتل المجموعات العرقية المسماة بالغربيين المرتبة الثانية من حيث عدد السكان، فقد بلغ عددهم نحو ١٢ مليون نسمة، ويشكلون ما نسبته ٢٦,٧٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، ويتكون الغربيون من نحو أربع مجموعات عرقية ثانوية أشهرها قبائل شرق دارفور، والتي تعد من أكبر القبائل عدداً في السودان بنحو ١٩,٩٪ من إجمالي عدد السكان في السودان، وأيضاً القبائل النيجيرية بنحو ٦,٧٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢.

(٣) البجا

يطلق لفظ البجا على أربع مجموعات قبلية كبيرة تحتل نحو عُشر مساحة السودان فيما بين العطبرة والنيل غرباً، والبحر الأحمر شرقاً ومن منحدرات الهضبة الأثيوبية جنوباً حتى أسوان شمالاً.

والبجا خير من يمثل العناصر الحامية القديمة، نظراً لبعدهم عن طريق الهجرات، ولشدة مراسهم وطبيعة بلادهم الجبلية بشعابها المتفرقة، ومن ناحية أخرى قاوموا الغزو الأجنبي لبلادهم، واستطاعوا مقاومة المؤثرات الخارجية العرقية والثقافية.

ويبلغ عددهم ما يقارب ٢,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٢، احتلوا بها المرتبة الثالثة من حيث العدد بنسبة ٦٪ من إجمالي عدد السكان في السودان، وينقسم البجا إلى أربع مجموعات كبرى هي من الشمال إلى الجنوب:

أ. **البشاريون:** تقسِّم الحدود المصرية السودانية أراضيهم، ويبلغ عددهم نحو ١٦١,٥٧٣ نسمة، وينقسمون إلى قسمين؛ هما: بشاريو أم علي فيما بين أسوان والبحر الأحمر، وبشاريو أم ناجي في الأجزاء الغربية والجنوبية من صحراء العتباي، ويمتدون جنوباً حتى الجزء الشمالي الشرقي من سهل البطانه ويتركزون حول العطبرة.

ب. **الأمارار:** إلى الجنوب من البشاريين وتمتد أراضيهم من مسمار إلى بور سودان، ويبلغ عددهم ١٦١,٥١٠ نسمة.

ج. **الهدندوه:** أكثر القبائل عدداً، إذ يبلغ عددهم نحو مليون نسمة، ويمتدون من سواكن حتى سنار.

د. **بنو عامر:** يتركزون تقريباً حول خور بركة ودلتاه، ويزيد عددهم على ٨٠٩ ألف نسمة.

وإلى جانب هذه القبائل الأربع الكبرى توجد بعض القبائل الصغيرة التي تعتبر نفسها من البجا، ويبلغ عددهم نحو ٥٧٠ ألف نسمة، ومنها الأرتيقا والشيعاب والحالنقا والكميلاب وغيرهم، وهم غالباً ما يلتحقون بالقبائل الكبرى.

وإذا كان عدد البجا ٢,٧ مليون نسمة، فإن مديرية كسلا تضم معظم البجا وتجمعاتهم القديمة، إذ يتجمع بها ما يزيد على نصف عددهم، والباقي في المديرية الشمالية ومعظمهم من البشاريين يليهم الأمارار، وهذا أمر طبيعي لاشتراك كسلا والمديرية الشمالية معاً في الحدود الإدارية، ثم بعد ذلك مديريتي النيل الأزرق والخرطوم[٣٣].

(٤) النوبيون

يحتل النوبيون المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان، إذ يقدر عددهم بنحو ٢,١ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٤,٨٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢.

وتعيش المجموعة النوبية على جانبي الحدود السياسية بين مصر والسودان، فيما بين أسوان والدبة، وينقسمون إلى خمس مجموعات رئيسية، ثلاث منها في السودان، هي: الدناقله ما بين الدبة وكرمة أي في المنطقة السهلية المتسعة نسبياً في إقليم النوبة، ويليهم شمالاً المحس والسكوت في منطقة الجندلين الثاني والثالث، وفي مصر توجد الفديجة والكنوز.

والنوبيون هنا بقية من العنصر الحامي القديم تأثرت ببعض المؤثرات الخارجية التي ظهرت في لون بشرتهم بصفة خاصة فأصبحت تتفاوت بين السمرة الخفيفة بتأثير العرب والأتراك والسمرة الداكنة بتأثير الزنوج[٣٤].

ومهما يكن من أمر فإن إنتشار الجماعات التي تنتمي إلى الأصول الحامية في أفريقيا القوقازية كان منذ وقت بعيد، ويبدو أنهم مثلوا القاعدة الأولى التي جاءت من بعدها الجماعات من الأصول الحامية، وكان النوبيون مثل البجا من تلك الجماعات التي احتفظت إلى أقصي حد بذاتها، وقد تعلّقت وحرصت كل الحرص على ما يشدها إلى تراثها الحامي.

ويتجمع النوبيون في وطن منيع، يتمثل في مساحات ضيقة قوامها أشرطة رفيعة أو سهول فيضية في جيوب متفرقة وغير مترابطة لاصقة بضفة من ضفاف النيل النوبي، إضافة إلى وجود الجنادل والجزر الصخرية التي تعترض المجرى، وتكاد تخنق جريانه وتحول دون صلاحية النهر للملاحة وتكسبهم في أرضهم الضيقة حماية وأمناً، كما تتيح الصحراء الحارة تحدياً طبيعياً يسبغ الحماية على ظهر الأرض الموحشة فيما وراء الجيوب السهلية والأشرطة الضيقة من ناحية الشرق والغرب، وهكذا كانت أوطانهم في منعة شبه تامة.

وكان النوبيون في مأمن من أن تتعرض جموعهم للغزو أو أن يتعرض كيانهم الذاتي للاذابة أو الانصهار، ومن ثم اقترن وجودهم في الوطن الضيق الذي يقع في أكثر أجزاء النيل النوبي وعورة فيما بين الشلال الأول في مصر والشلال الثالث وحوض دنقله في السودان، ونتبين الحد السياسي بين مصر والسودان وقد مزق وطن النوبيين مثلما مزق وفرق بين الجماعات النوبية، ولئن أدخل الحد السكوت والمحس والدناقله في السودان، فإنه يخرج منهم الكنوز والفديجة[٣٥].

(٥) النوبا

هو شعب زنجي يعيش في منطقة هضاب النوبة في منطقة كردفان، ويبلغ عددهم نحو ١,٨ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٤٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، وينقسمون إلى حوالي ٥٠ مجموعة عرقية مختلفة، وهم مستعربون تقريبًا[٣٦].

(٦) النيليون الأصليون

اتصفت تلك المجموعة بالنيلية لارتباطها بنهر النيل، وتوجد في وسط وشرق أفريقيا وتحديداً في جنوب السودان، حيث توجد أكبر القبائل النيلية، ويبلغ تعداد النيليين

الأصليين نحو ١,٦ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٣,٦٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، ومن أشهر الجماعات النيلية الأصلية:

- **الدينكا أو الجيينق:** أكبر القبائل النيلية السودانية، ويقدر عددهم بنحو ٩٢٦ ألف نسمة عام ٢٠١٢، ويوجدون في الجنوب في مناطق متفرقة، ويتوزعون في نطاق عرضي يمتد من بحر الغزال غرباً حتى الحدود الإثيوبية شرقًا[٣٧]. ويتركز وجودهم في إقليم بحر الغزال وبحر العرب.
- **النوير:** أكبر قبائل ولاية أعالي النيل، ويصل عددهم إلى نحو ٦٩ ألف نسمة، وهم من أكثر القبائل النيلية تشابهاً مع الدينكا في التكوين الجسماني وفي الثقافة، ويقطن النوير مساحة تقدر بنحو ٣٠ ألف ميل^{٢} من الجنوب السوداني، يقع أغلبها في إقليم المستنقعات على ضفتي النيل الأبيض ويمتدون شرقاً إلى حدود الحبشة وغرباً إلى كردفان[٣٨]، فضلاً عن العديد من المجموعات النيلية الأخري كالفونج والأنواك والأشولي واللو واللافون والباري والمابان والمندري وغيرهم، وتعد هذه المجموعة العرقية العمود الفقري للحركة الشعبية لتحرير السودان.

(٧) السودانيون الأصليون

يعيشون في جنوب السودان، وينتمون إلى إثنيات زنجية مختلفة تعيش في الجزء الغربي والجنوب الغربي، ويبلغ عددهم نحو ١٢١ ألف نسمة، يشكلون ما نسبته ٠,٢٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، وهم من أهم قبائل الزاندي وهي من أكبر القبائل غير النيلية، وهي عبارة عن منصهر لعدد من الجماعات البانتوية، وعرفت في القرن التاسع عشر والعشرين بالنيام نيام، وتتمركز قبيلة الزاندي في ولاية بحر الغزال، وفي الجزء الغربي من الولاية الاستوائية، وبلغ عددهم نحو ٢٨ ألف نسمة، فضلاً عن قبائل المورو والفيري والمادي والبونكوباكا ونولوجوسير، وهي مجموعات صغيرة.

(٨) النيليون الحاميون

تعيش أكثر القبائل النيلية الحامية في الاستوائية، ويبلغ عددهم ما يقارب ١٠٢ ألف نسمة، وتتكون من قبائل المورلي والديدنجا والبويا والتبوسا واللاتوكا، ويعيشون في ولاية

شرق الاستوائية ومحافظة البيبور وهضبة البوما جنوب شرق البيبور، وجزء منهم يقطن الركن الجنوبي الشرقي من السودان بالقرب من جبال الديدنجا.

(٩) الجماعات العرقية الأخرى

وهي تشمل الجماعات غير المبينة وغير السوادنيين، ويبلغ عددهم قرابة المليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٢,٤٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢.

ويستخلص مما سبق أن السودان الشمالي يضم أوطان البجا والنوبيين والعرب، وهي المجموعات التي تنحدر من أصول سلالية قوقازية، ويضم السودان الجنوبي القبائل التي تنحدر من أصول متزنجة.

ويرجع الاختلاف والتنوع في أصول سكان السودان إلى التفاوت في وصول الموجات والهجرات التي مكّنت هذه المجموعات من أن تتخذ أرض السودان وطناً لها، ولم تكن الحصص من المساحات على ما هي عليه في الوقت الحاضر، بل كانت تحركات الجماعات ووصولها على التوالي مدعاة لتغيرات كثيرة حتى بلغت الأوطان ما بلغته الآن من حيث الموقع والمساحة والامتداد، وتجدر الإشارة إلى أن البجا والنوبيين من أقدم الجماعات التي استوطنت السودان، وتبعتها المجموعة العربية في فترات لاحقة.

بعد العرض السابق للتكوين العرقي لدولة السودان يتضح أنها دولة تعاني من عدم التجانس العنصري Racial Heterogeneity، إذ تتعدد السلالات والأعراق التي تدخل في تكوين سكانها، وتختلف هذه الأعراق في حجمها ونسبتها إلى جملة السكان، هذا إلى جانب أن هذه الأعراق تعيش كل منها في منطقة خاصة بها.

ويستنتج مما سبق أن التعددية العرقية مثلت مصدر اضطراب هدد استقرار الدولة السودانية بسبب سلوك وتطلعات الأعراق للانفصال أو الحكم الذاتي، والعلاقات الشائكة بين هذه الأعراق من جهة وعلاقاتها مع الحكومات السودانية من جهة أخرى، ويفهم من هذا أن التعددية العرقية يمكن أن تعوق أي نظام سياسي سوداني عن أداء الوظائف المنوط بها مالم يوفق بين هذه الأعراق ويحقق لها مطالبها بالمشاركة في الحكم والسلطة، وهو مالم يتحقق في السودان، مما حدا به في نهاية المطاف إلى التقسيم.

ثالثاً: التكوين الديني في السودان

إن الأديان السماوية التي نزلت من السماء للسمو بالانسان من الناحية الثقافية والاجتماعية والانسانية كانت عاملاً من العوامل التي أثرت في الجغرافيا السياسية، وترجع معظم الحروب التي حلت بالعالم إلى المنازعات الدينية[٣٩]، فإذا لم يكن هناك صراع بين الديانات المختلفة، فإن الانسجام الديني يؤدي إلى القوة السياسية، على عكس التعقيد الديني والمذهبي الذي يؤدي إلى ضعفها، ورغم هذا فإن التعصب الديني ومحاولة التخلص من الأقليات الدينية يؤدي إلى خسائر كبيرة[٤٠].

وتنقسم الدول من ناحية التكوين الديني إلى ثلاثة أقسام[٤١]:

أولاً: الدول التي يسود فيها دين واحد، وهي التي يعتنق أكثر من ٩٠٪ من سكانها ديناً واحدًا، ولا ينتظر في هذه الفئة أن يكون الدين سبباً يساعد على حدوث اضطرابات فيها تؤدي إلى انحلالها وضعفها، لكن قد تكون الأقليات فيها باعثاً على حدوث قلاقل؛ وهذا لا يوجد إلا في حالة واحدة فقط، وذلك عندما تكون الأقلية قوية.

ثانيًا: الدول التي يغلب فيها دين على سائر الأديان، وهي التي يعتنق ذلك الدين من ٦٠- ٨٠٪ من سكانها، وفي هذه الفئة يغلب دين على دين.

ثالثًا: الدول التي تتعدد فيها الأديان ولا تظهر الغلبة فيها لدين واحد على غيره، ومن المنتظر أن تقوم في تلك الدول حروب واضطرابات بسبب الخلافات الدينية.

وكانت تسود في السودان القديم الوثنية بأديانها المختلفة ومعبوداتها المتعددة، كالمعبودات الفرعونية في ممالك النوبة آمون وإيزيس وحورس، أو مثل المعبودات المحلية كأبادماك آله الحرب والنصر عند المرويين وسيبوتكر وأرينوسنوفس، أو المعبودات المأخوذة من الطبيعة مثل الأفعى والأشجار.

وفي منتصف القرن الرابع الميلادي دخلت المسيحية إلى السودان عن طريق الإرساليات البيزنطية، وما لبثت أن صارت هي الدين الرسمي لممالك النوبة الثلاث

"نوباطيا، المقرة، علوة"، وانتشرت الكنائس فيها، وإن كان هناك من يرجِّح أنها لم تكن ديناً شعبياً بل كانت دين النخبة، بينما ظل عامة الشعب على وثنيتهم .

وفي القرن السابع الميلادي والأول الهجري ٣١هـ، ٦٥١-٦٥٢م، توغلت الجيوش الإسلامية في بلاد النوبة وحاصرت دنقلة عاصمة المقرة؛ ولأن غرض المسلمين لم يكن الفتح، بل وضع حد لهجمات النوبة على الحدود المصرية، فقد انتهت هذه المرحلة بإبرام ما عرف باتفاقية "البقط"، لكنها كفلت حق التوغّل السلمي والتبادل التجاري للجانبين مجتازين غير مقيمين، وهو الأمر الذي كان له أكبر الأثر في نشر الاسلام عن طريق التجار المسلمين، وتم عقد اتفاقيات مماثلة مع البجا في القرن الثامن الميلادي مكّنت من فتح الموانئ السودانية مثل عيزاب وسواكن لنقل الحجيج والتجار القادمين من مصر، وهكذا تسربت المؤثرات الإسلامية تدريجياً حتى جاء القرن الثالث عشر الميلادي، وبدأت القبائل العربية تتدفق بأعداد كبيرة إلى السودان، وتداخلت مع السكان المحليين من النوبة والبجا، وفي منتصف القرن الرابع عشر سقطت مملكة النوبة المسيحية على يد بني عكرمة، وانهزمت المسيحية تماماً في السودان، ولكنها عادت مرة أخرى على يد المبشرين الإنجليز في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، حتى صارت دين النخبة السياسية والمثقفين في تلك المناطق[٤٢].

وعليه ينقسم سكان السودان من الناحية الدينية إلى عدد من الديانات، منها ما يمثل امتداداً للديانات السماوية كالإسلام والمسيحية، ومنها ديانات لا يمثل أتباعها إلا نسبة محددة من السكان كالديانات الوثنية، وفيما يلي دراسة للتكوين الديني في السودان من حيث توزيع الديانات وأماكن انتشارها على امتداد الإقليم السياسي للدولة[٤٣].

ومن خلال دراسة الجدول رقم (٢)*، والذي يوضح التكوين الديني لسكان السودان عام ٢٠١٢، يتضح توزيع الأديان في السودان على النحو الآتي:

* الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على حساب القيمة الفعلية لعدد أصحاب الديانات المختلفة من خلال النسبة المئوية المستقاة من:

CIA World Fact book(11/1/2009) Available at:
http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2122html

جدول رقم (٢) التكوين الديني في السودان عام ٢٠١٢

المسلمون		المسيحيون		ديانات أخرى	
العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
٣١,٢٤٩,٥٢٨	٧٠	٢,٢٣٢,١٠٩	٥	١١,١٦٠,٥٤٦	٢٥

الإسـلام

يبلغ عدد السكان الذين يدينون بالإسلام في ولايات السودان المختلفة نحو ٣١,٢ مليون نسمة، يشكّلون ما نسبته ٧٠٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢.

ويتبع أغلب المسلمين السودانيين مذاهب أهل السنة وبشكل خاص المذهب المالكي، كما يشتهر السودان بوجود العديد من الطرق الصوفية مثل القادرية والسمانية والبرهانية والتيجانية والختمية، بالإضافة إلى الطرق السودانية الصرفة مثل الأنصار.

وصلت الفتوحات الإسلامية السودان عن طريق مصر شمالاً وعبر البحر الأحمر شرقاً ومن المغرب وشمال أفريقيا غربًا، إلا أن هذه الفتوحات عجزت عن التوسع في جنوب السودان لوعورة الطرق وصعوبة الوصول إليها.

وتتركز الغالبية العظمي من المسلمين في الولايات الشمالية بنحو ٨٦,٦٪ من إجمالي مسلمي السودان، وتأتي الخرطوم في المرتبة الأولى من حيث عدد المسلمين بنسبة ١٤,٨٪، وذلك كونها العاصمة، إضافة إلى أنها تضم ما يقارب ٦,٦ مليون نسمة، تليها ولايتا الجزيرة وشمال كردفان بنسب ١٢,٦٪، ٦,٢٪ على التوالي من إجمالي عدد السكان عام ٢٠١٢.

المسيحية

يدين بها نحو ٢,٢ مليون نسمة، يشكّلون ما يقارب ٥٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، وتتوزع على أقليات صغيرة من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية القبطية والإثيوبية والأرمنية وبعض الكاثوليك والبروتستانت وأتباع الكنيسة الإنجيلية.

واعتماداً على إسقاط السكان الذي قام به الباحث لسكان السودان عام ٢٠١٢.

وكما هو معروف في التاريخ فقد تسربت المسيحية إلى السودان أولاً من مصر بسبب هجرة المسيحيين المصريين إلى السودان هروباً من ضغط الرومان، ونظراً لإقامة هؤلاء المهاجرين في منطقة وسط النوبة انتشرت الديانة المسيحية في تلك المنطقة، ثم قامت الإمبراطورية الرومانية بإيفاد المبشرين الرسميين إلى المنطقة مما عاظم من انتشار الديانة المسيحية فيها، فقامت ثلاث ممالك مسيحية في السودان هي: "علوة والمريس والمقرة"، وقد توحّدت "المريس والمقرة" في وقت لاحق تحت اسم "مملكة النوبة"، وقد دانت هذه الممالك التي قامت على أنقاض "مروى" بالمسيحية، واعتبرت المسيحية هي الديانة الرسمية في هذه الممالك، وتوغلت حتى منطقة سنار، ووصلت شرقاً حتى منطقة البجا، وقد ازدهرت المسيحية حتى غدت مظهراً من مظاهر القومية السودانية، إلا أن دخول العرب إلى السودان بعد الإسلام، شكّل بداية النهاية للعهد المسيحي في السودان الشمالي، حيث حلّ الإسلام محلّ المسيحية وقضي على ممالكها تمامًا(٤٤).

ويتمركز المسيحيون في الولايات الجنوبية، فضلاً عن تواجدهم في ولاية الخرطوم التي تحتلّ المرتبة الأولى من حيث عدد المسيحيين ٧٣٥ ألف نسمة، بنسبة ٣٢,٩٪ من إجمالي عدد المسيحيين في السودان، تليها ولاية القضارف بنحو ١٥١ ألف نسمة، بنسبة ٦,٧٪ من إجمالي عدد المسيحيين في السودان عام ٢٠١٢.

الديانات الأخرى

يدين نحو ١١,١ مليون نسمة من سكان السودان بديانات غير سماوية، يشكلون ما يقارب ٢٥٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢.

ويتركز أصحاب الديانات غير السماوية في الجنوب السوداني، حيث انتشار الأديان الأفريقية التقليدية حتى مع التبشير المسيحي والدعوة الإسلامية، ففي تلك المجتمعات القبلية لازالت الأعراف حاكمة إلى حد بعيد، ولا يعني اعتناق أي دين جديد لدى الكثيرين التخلي عن معتقداتهم وطقوسهم القديمة، ويوجد لكل قبيلة ديانة وإله خاص بها كالدينكا والنوير وغيرهم الكثير.

ويُستخلَص مما سبق أن الدين في السودان لم يكن مصدراً للصراع في كل مراحل التاريخ السوداني حتى وصول الاستعمار الإنجليزي المصري، الذي عمل على خلق واقع ديني جديد من خلال رعايته لجمعيات التبشير المسيحي في الجنوب لتقوم على اختلافات دينية بين جنوب البلاد وشمالها حيث يسود الدين الإسلامي هناك، فحملات التبشير المسيحي في السودان كانت تعمل بالإضافة إلى نشر المسيحية في الجنوب على التحريض ضد الدين الإسلامي وتصويره على أنه ديانة شريرة وعنصرية[٤٥].

بعد العرض السابق للتكوين الديني في السودان نصل إلى النتائج الآتية:

(أ) تدخل دولة السودان ضمن الدول متعددة الأديان.

(ب) يعدّ الدين في السودان أحد الحواجز البشرية التي تحد من مستوى الانسجام بين السكان، وتعمل على تفكيك الدولة، وذلك أن كل طائفة دينية تسعى إلى الحفاظ على هويتها التي تجعلها أكثر إيدلوجية سياسية تستظل تحتها، كما أن الطوائف لم تنسجم معاً، وتسعى كل طائفة لمصالحها الخاصة.

رابعاً: التكوين اللغوي في السودان

تعدّ اللغة من أفضل الوسائل وأظهرها أثراً في خلق التجانس السكاني للدولة، حيث إنه من الطبيعي أن يكون الاتفاق في اللغة عاملاً مهماً من عوامل توحيد الجماعات، كما أن اختلافها يؤدي إلى التفرقة في الغالب[٤٦]. فهي وسيلة التعبير والتفاهم وسبيل الربط بين عناصر الأمة، وأداة تعبير تميِّز بها الإنسان عن سائر الحيوان، وعن طريق اللغة تنتقل الأفكار ويتحدد السلوك البشري وتنتشر الثقافة والأفكار، ويسهِّل هذا الانتشارَ وحدةُ اللغة فيكون التفاهم أسرع وأدق، فاللغة عامل مهم من عوامل تكوين وتمييز الأمة أو الدولة وترابطها[٤٧]، فضلاً عن كون اللغة عاملاً مساعداً لتوثيق الصلات بين الشعوب، فإذا كانت الشعوب التي تشترك في بناء الأمة تتكلم لغة واحدة كان ذلك باعثاً على تآلفها واندماجها، أما إذا كان لكل شعب منها لغة خاصة فإن ذلك يكون

بمثابة حاجز بين الشعوب يحول دون اندماجها، وتساعد اللغة المشتركة على التعاون بين الأمم التي تتكلم تلك اللغة(٤٨).

وتصنف الجغرافيا السياسية الدول حسب اللغة إلى ثلاث فئات، هي(٤٩):

أ- **دول وحيدة اللغة:** وهي الدولة التي يستخدم سكانها في تعاملاتهم لغة واحدة فقط، ويُنَصّ عليها في الدستور بأنها اللغة الرسمية للدولة، مثال ذلك: بولندا "اللغة البولندية"، ومصر "اللغة العربية".

ب-**دول ثنائية اللغة:** وهي الدولة التي يوجد فيها لغتان تستخدمان من قبل سكانها، ويُنَصّ عليهما في الدستور بأنهما لغتان رسميتان للدولة، مثال ذلك: بلجيكا "اللغة الفرنسية – والفلمنكية"، والعراق "اللغة العربية – والكردية".

ت-**دول متعددة اللغة:** وهي الدولة التي يوجد فيها أكثر من لغتين، مثال ذلك: الهند إذ يوجد فيها نحو ١٥ لغة رئيسية.

ومن خلال دراسة الشكل رقم (٣) والذي يوضح التكوين اللغوي في السودان عام ٢٠١٢ يتضح ما يلي :

شكل رقم (٣) التكوين اللغوي في السودان عام ٢٠١٢

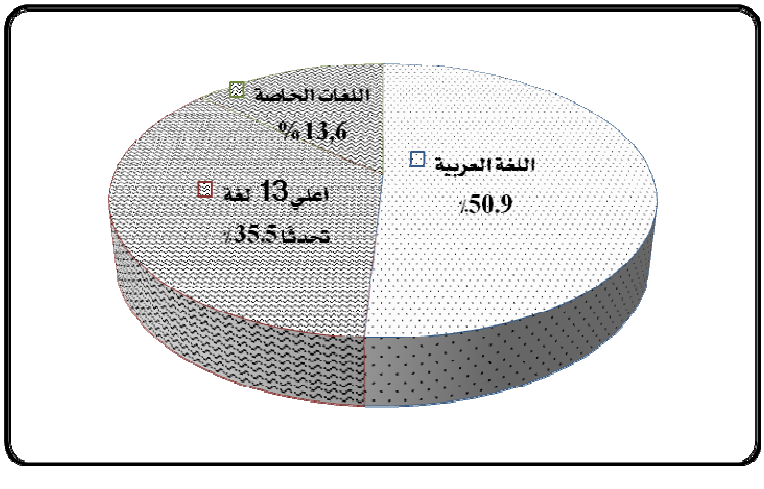

يجمع السودان كل ألوان الطيف اللغوي في أفريقيا، عدا لغة الخويسان في جنوب أفريقيا، كما يتميز السودان بميزتين هما: كثرة اللغات واللهجات وتعددها من ناحية،

والتداخل اللغوي من ناحية أخري، ويتضح من دراسة الجدول وجود نحو ١٠٦ لغات للتخاطب في السودان، ومما يؤكد التعددية اللغوية المميزة للسودان هو ما أورده "جوزيف جدنبيرج Joseph Jodenburge" من أن هنالك أربع مجموعات لغوية في أفريقيا هي: اللغات الكنغو-كردفانية، واللغات النيلية-الصحراوية، واللغات السامية-الحامية أو الأفروآسيوية، واللغات البانتوية، ويعد السودان موطن ثلاثة من بين هذه المجموعات اللغوية الأفريقية وهي الثلاث الأولى(٥٠).

كل ذلك يجعل من السودان بلداً محورياً في أفريقيا ليس فقط من الناحية الجغرافية، بل من الناحية الثقافية أيضاً، وتصنيف هذه اللغات كالآتي:

- اللغة العربية

أوردت جميع المصادر الإحصائية أن اللغة العربية هي اللغة الأولى في السودان، حيث يتحدث بها أكثر من ٥٠٪ من إجمالي سكان السودان، لا سيما ثلثي الجزء الشمالي من البلاد.

وتنتمي اللغة العربية إلى مجموعة اللغات السامية Semitic Language Group التي تمثل فرعاً من أسرة اللغات الأفروآسيوية Afro-Asian Language Family والمعروفة أيضاً بأسرة اللغة السامية- الحامية Hamitic-Semitic Language Family(٥١).

وتتخذ اللغة العربية في السودان ثلاث صور؛ أولها: العربية التقليدية The Classical Arabic وتعرف باللغة العربية الفصحى، وهي لغة القرآن الكريم، وتمثل الشكل القياسي من اللغة العربية، وتستخدم في التعليم والأدب والإعلام، وثانيها: لغة الأدب The Literary Language وقد تطورت عن اللغة الفصحى، ويشار إليها بأنها العربية القياسية الحديثة، وثالثها: العامية Vernacular وهي اللغة المتداولة بين عامة الناس، وتعرف باللغة الدارجة Slang وهي تتكون من كلمات جديدة ومدلولات ومعاني قريبة للمصطلحات القياسية(٥٢).

وكان للهجرات الإسلامية والعربية أثر ملحوظ في انتشار اللغة العربية في السودان بشكل مكثّف، حتى غدت برغم وجود عدد كبير من اللغات واللهجات المحلية الأكثر انتشاراً في السودان، لدرجة أصبحت معها اللغة المشتركة لكل سكان السودان على اختلاف لغاتهم ولهجاتهم.

وتجدر الإشارة إلى انتشار لغة خاصة بمناطق الإقليم الجنوبي تستخدم مفردات اللغة العربية، ولكنها تلتزم أشكالاً مختلفة في تركيب الجمل وفي التذكير والتأنيث، مما حدا بالدارسين في هذا المجال إلى تسمية هذه اللغة باسم "عربي جوبا" نسبة إلى عاصمة الإقليم الجنوبي(٥٣).

- أعلى ١٣ لغة تحدثاً

تأتي مجموعة اللغات المحلية والتي يبلغ عددها نحو ١٣ لغة في المرتبة الثانية من حيث عدد المتحدثين بها، مما يدل على أن السودان ليست فقط منطقة تعدّد لغوي بل ومنطقة ازدواج لغوي أيضاً، ويبلغ عدد المتحدثين بتلك اللغات نحو ١٥,٨ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٣٥,٥٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢.

وتعتبر لغة الدنيكا من أهم تلك اللغات، إذ يتحدث بها قرابة ٥,٦ مليون نسمة، وللغة الدينكاوية خمس عوائل مختلفة هي: الشمالية الشرقية "أجار"، والشمالية الغربية "ريك"، والجنوبية الشرقية "بور"، والجنوبية الغربية "بادانق"، والوسطى "دونجول"، وكل عائلة تحتوي على لهجات مختلفة تبلغ في مجملها ما يزيد على الثلاثين لهجة دينكاوية.

وتأتي في المرتبة الثانية لغة البجا، حيث يتحدث بها قرابة ٢,٢ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٥٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، وهي لغة كوشية قديمة لا يعرف لها حرف مكتوب اليوم، في حين تأتي لغة النوير في المرتبة الثالثة، حيث يتحدث بها نحو ٢,١ مليون نسمة، يشكلون ما نسبته ٤,٩٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، فضلاً عن مجموعة أخرى من اللغات التي يبلغ متوسط المتحدثين بها نحو نصف مليون نسمة، كلغة الفور والزاندي، ويتم التحدث بها في كل إقليم

الزاندي إما كلغة أولى أو ثانية، وهي تتبع اللغات النيجر كونغولية، ولها العديد من اللهجات، وكذلك لغات الفلاته والهوسا والكواليب والشيلك.

- اللغات الخاصة

ويبلغ عددها نحو ٩٢ لغة، يتحدث بها نحو ستة ملايين نسمة، يشكلون نحو ١٣,٥٪ من إجمالي عدد السكان في السودان عام ٢٠١٢، وهي لغات محلية خاصة ومنها لغة قبيلة الديدنجا، ولغة المورلي والبويا حيث تنتمي إلى فرع اللغات السومرية، ولغة قبيلة المورو التي تنتمي إلى فرع اللغات الوسط سودانية في العائلة "النايلوصحراوية"، ولغة البلاندافيري وهي تنتمي إلى عائلة اللغات النيجركونغولية، وغيرها الكثير.

بعد العرض السابق للتكوين اللغوي في السودان تتضح الحقائق الآتية:

أ) يمكن اعتبار السودان كلها منطقة تداخل لغوي لما فياه من تنوع وتعدد لغوي.

ب)يؤكد الواقع أن السودان ضمن الدول متعددة اللغة.

ت)تعد اللغة في السودان أحد العوامل السلبية "الحواجز البشرية"، التي تعمل على تفكك الدولة والحد من مستوى الانسجام بين سكانها، وبذلك تمثل اللغة في دولة السودان عائقاً يحد من قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه، وكان عنصراً مؤثراً في تقسيم الدولة.

خاتمة "نظرة مستقبلية"

تبيَّنَ مما ورد في هذا البحث أن الخريطة السكانية لدولة السودان تتصف بالتعقيد الشديد في مكوناتها الإثنية، وعليه تدخل السودان في فئة الدول غير المتجانسة من ناحية التكوين الإثني، طبقاً لتصنيف "شورت Short" فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والسكان أو المجتمع المدني(٥٤)، ويمكن تصنيف السودان ضمن فئة الدول غير المستقرة Unstable States، وذلك بسبب عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب الجماعات الإثنية المختلفة، وبالتالي قدرته على تحقيق الانسجام فيما بينها بما يحفظ استقرار الدولة.

ويستخلص مما سبق أن التنوع الإثني في السودان كان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في تقويض دعائم الوحدة الوطنية وتصدّع الجبهة الداخلية واستنزاف موارد الدولة وتبديد طاقاتها في صراعات ونزاعات داخلية، وهو الأمر الذي ساعد على سرعة انهيار الدولة وتقسيمها.

ويمكن القول إن السودانيين ليسوا قومية بالمفهوم الانثروبولوجي أو السلالي، وإنما هم شعب واحد بالمفهوم السياسي تمازجت عناصره في فضاء جغرافي محدَّد وأفق تاريخي معيَّن، ولكل واحد منهم مزاج خاص(٥٥).

فالسودانيون إذن نتاج لصدف الجغرافيا والتاريخ شأن شعوب كثيرة تخلفت نتيجة لمثل هذه الصدف "الولايات المتحدة- جنوب أفريقيا – بيرو- البرازيل- كندا"، هذه الشعوب المتعددة المنابت والمتنوعة الثقافات أدركت بحسها الواعي أن الرابطة الوثقى التي توحِّد بين مواطنيها هي الاحساس بالانتماء لوطن واحد "المواطنة" والولاء لدستور واحد يؤطر هذه المواطنة، فالخيار أمام هذه المجموعات هو الانتماء للوطن انتماءً مباشراً عن طريق المواطنة ودستورها(٥٦).

وتجدر الإشارة إلى تعدّد أدوات إدارة المشكلات وسياساتها الناتجة عن التعدد الإثني، ومنها:

(١) استراتيجية هيمنة الدولة

وهي تعني بناء مؤسسات ذات تحكُّم حكومي كفء، وفي الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات(٥٧)، ويعرِّفها البعض بأنها اتخاذ الحكومة مجموعة من الإجراءات، مما يجعل من إمكانية قيام الجماعات العرقية بالنضال والصراع العلني العنيف أمراً لا يمكن التفكير فيه أو القيام به من الأساس.

ولعل استراتيجية هيمنة الدولة لا تقتصر فقط على النظم السلطوية، بل إنه يُمارَس أيضاً في إطار عدد من النظم الديمقراطية الليبرالية، وتتعد آليات هيمنة الدولة على الجماعات العرقية ومنها سياسة الإخضاع Subjection، وتكون باستخدام إجراءات قصرية، وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة في تقرير مستقبل البلاد دون السماح بأية

تنازلات للجماعات العرقية، وهناك سياسة عزل الجماعات المناضلة Isolation، عن طريق عزل الجماعات العرقية المناضلة في أطر سياسية متميزة أو منفصلة، وهناك سياسية عزل الاجتناب Avoidance، وذلك عن طريق احتواء الصراع الطائفي.

(٢) استراتيجية الفيدرالية والكيمونات العرقية

وذلك عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات قد تكون متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة يحكم نظام المجلسين "الحكومة المركزية، والوحدات الحكومية الصغرى".

والدولة الفيدرالية هي دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية متعددة، لكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي، وتخضع للدستور الفيدرالي باعتباره المُنشِئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي، وهي بذلك نظام دستوري مركَّب، وعليه فالدستور الفيدرالي هو القانون الأساسي للدولة الفيدرالية من جانب، وهو عقد سياسي بين الولايات الأعضاء من جانب آخر.

ومما لا شك فيه أن الفيدرالية تعتبر مدخلاً ملائماً وفعالاً إذا ما حدث تطابق بين التقسيم الإقليمي من جانب والتقسيم العرقي من جانب آخر، بمعنى أنه في المجتمع الفيدرالي الإثني تكون الفيدرالية أداة فعالة لتنظيم وضبط الصراعات الإثنية خاصة، وتساهم في تفكيك ساحة الصراع إلى ساحات صغيرة يمكن إداراتها[٥٨].

وتكمن عبقرة الفيدرالية في قدرتها اللامتناهية للتسوية والتوفيق بين الجماعات المتنافسة والمتنوعة وأحياناً المتسارعة في الحصول على التنفيس السياسي داخل الدولة.

(٣) استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقسيم السلطة

تقوم على قبول التعددية الإثنية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، هذا فضلاً عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة دون الحاجة للاستيعات القهري، وتعتمد الديمقراطية التوافقية على المكونات الآتية:

أ- حكومة ائتلافية موسَّعة تضم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع التعددي.

ب- حكم ذاتي للجماعات وفق قواعد محددة بحيث تختص كل منها بمعظم شؤونها الخاصة.

ج- تمثيل نسبي وقواعد للتوظيف والاتفاق يطبق من قبل الدولة[٥٩].

وقد أكدت تجارب السودان وغيره من الدول أن مفتاح الحل للمسألة الإثنية؛ هي الديمقراطية بمعناها الشامل وبمضمونها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحرية المعتقد، وعبر الروابط الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وبالسماح بالانتشار الطبيعي للغات والديانات، ويستدل على ذلك من خلال:

أ. فشل الاستعمار البريطاني في جعل الانفصال حقيقة واقعة بوسائل قسرية "قانون المناطق المقفولة" في مؤتمر "الرجاف ١٩٢٨"، كما فشل في جعل اللغة الانجليزية لغة رسمية.

ب. فشل ديكتاتورية عبود "الحكم العسكري الأول" في فرض الحل العسكري أو فرض الإسلام أو اللغة العربية بوسائل قسرية، أو محاربة المسيحية والتبشير بوسائل قسرية، وكانت النتيجة هي تعميق المشكلة بدلاً من حلها، أي أن الوحدة فشلت على أسس قسرية، فعلى سبيل المثال بعد انفراد المبشرين المسيحيين لأكثر من قرن بالتبشير في الجنوب لنشر تعاليم المسيحية ونشاط المبشرين المكثّف خلال تلك الفترة كانت الحصيلة حسب إحصاء عام ١٩٥٦ أن ١٠٪ من سكان الجنوب مسيحيون ومسلمون، بمعنى أن أقل من ١٠٪ مسيحيون برغم كل جهود التبشير"، وحتى إذا تم الأخذ بنتائج إحصاء مجلس الكنائس في كتابه السنوي للتبشير الصادر في ١٩٨١ فإنه يلاحظ أن ٦٥٪ من سكان الجنوب وثنيون، و١٨٪ مسلمون، و١٧٪ مسيحيون، ورغم انفراد المبشرين المسيحيين بالتعليم في الجنوب لأكثر من نصف قرن خلال فترة الاستعمار البريطاني نجد أن نسبة المسلمين في الإحصاء الأخير كانت أكبر من نسبة المسيحيين،

وأن أغلبية سكان الجنوب وثنيون، وكذلك كانت اللغة العربية بشكل طبيعي أداة تفاهم بين قبائل الجنوب.

ج. فشل نظام "نميري" الشمولي في حل مشكلة الجنوب رغم اتخاذه لمجموعة من التدابير، حيث دخل السودان في دائرة الحرب الأهلية بين شماله وجنوبه لمدة ستة عشر عاماً بعد تحقيق الاستقلال ١٩٥٦، ثم دخل في حرب أهلية ثانية بدأت منذ عام ١٩٨٣، ومعلوم أن الحرب الأهلية الأولى كانت بين الشمال والجنوب من أجل رغبة حكومة السودان في نشر اللغة العربية والإسلام اللذين حرَّمهما الاستعمار على سكان الجنوب، فنشر بدلاً منهما اللغة الانجليزية والتبشير بالمسيحية، أما الحرب الأهلية الثانية بين الشمال والجنوب فكانت من أجل المشاركة في السلطة والاعتراف بسكان الجنوب، وكذلك تقسيم الثروة وعلى رأسها البترول، إلا أن حكومة السودان اعتبرت نفسها المالك الشرعي لحقول البترول، وسكان هذه المناطق من دنيكا ونوير ليس لهم الحق في شيء سوى حكمهم الخاص على القبائل الذي تتركه لهم الحكومة على مر التاريخ، ولا يأخذون شيئاً من حقوقهم في البترول(٦٠).

د. في الفترات التي سادت فيها الديمقراطية كانت هناك رغبة جماهيرية كبيرة من الأحزاب والشخصيات الوطنية لإيجاد حل للمشكلة.

وخلاصة القول: أكدت التجربة الطويلة في السودان استحالة التوحيد أو الانفصال على أسس قسرية غير ديمقراطية، وتوحيد الوطن يجب أن يتم على أسس اختيارية طوعية وديمقراطية، ولنا ما يحدث حالياً من نزاعات في أبيي وغيرها خير مثال.

ويتفق الباحث مع ArendLijphart في أن الديمقراطية التوافقية هي أحد الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة المشاركة في الدول التي تعاني التعدد العرقي أو اللغوي أو الديني، حيث تلائم هذه الديمقراطية واقع الدول التعددية وتكفل لها الاستقرار والتقدم، وتقوم هذه الديمقراطية التوافقية على عدد من العناصر، منها(٦١):

١- **الائتلاف الكبير:** حيث يتم إنشاء تحالفات كبيرة تضم القوى السياسية كافة.

٢- **الفيتو المتبادَل:** حيث يمكن للأقلية أن تحتفظ بحق النقض من أجل حماية مصالحها.

٣- **التناسب:** حيث يتم توزيع الثروة والسلطة على جميع فئات المجتمع حسب وزنها العددي.

٤- **الاستقلال الإداري:** حيث ينعم كل قطاع بإدارة شؤونه الداخلية.

لقد حققت الديمقراطية التوافية نجاحاً باهراً في عدد من دول العالم التي تتميز بالتعددية، مثل النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا، وبعض دول العالم الثالث مثل الهند والكونغو وجنوب أفريقيا.

١-وهناك ثلاثة شروط أساسية لكي يعمل النموذج التوافقي:

٢-ألّا يكون لدى الجماعات المتناحرة خطة بدمج الأخرين أو استيعابهم بغرض بناء أمة.

٣-على القادة السياسيين أن يتبنوا نوعاً من الفكر يقوم على الالتزام بالاستقرار السياسي والاقتصادي لبلادهم وأقاليمهم دونما الحاجة لسيطرة أو هيمنة الدولة.

٤-التحلّي بثقافة وتفهم مزايا الحكم الذاتي، والقدرة على التوفيق والمساواة[٦٢].

ومن الجدير بالملاحظة أننا كعرب لنا تاريخ حافل في احتواء الأقليات العرقية والدينية واللغوية، ففي عهد الدولة الإسلامية التي وصلت حدودها إلى الصين تعايشت هذه الأقليات جميعاً في كنف الدولة الإسلامية التي أعطتهم حقوقاً متساوية، فلم تفرق بين عربي ولا عجمي، وعاش الجميع في مجتمع متكافل اعتمد التعاونَ طريقاً لتحسين ظروف البشرية على الاعتقاد بأن كل فرد وكل جماعة بشرية لديها ما تسهم به في مسيرة التقدم الإنساني العريضة، وأن الثراء الناتج عن تبادل الثقافات والمعارف والأفكار والتقاليد يمكن أن يؤدي إلى تعظيم الفائدة العائدة على الجميع، كما أن من شأنه أن يجعل الحياة الإنسانية أكثر خصباً وإمتاعاً وتشويقاً، وليس من الصعب علينا أن نتخيل كم ستكون الحياة فقيرة ومحدودة لو أن البشر جميعاً كانوا متشابهين[٦٣].

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية- وهي من أكثر الدول تعدداً وتنوعاً إثنياً- بفضل النظام السياسي الديمقراطي من أن تحقق أعلى درجات الاستقرار حتى غدت

الدولة الأولى في العالم، وعليه فإن إدارة التنوُّع بصورة فعالة هي الضمان الأساسي للوحدة الوطنية والاستقرار في أي دولة من الدول.

إن موقع السودان الوسيط وخصوبة أراضيه ووفرة مياهه، وتسامح أهله، قد جعله مركز جذب لكثير من المهاجرين من الشمال والغرب والشرق، وكانت نتيجة الهجرات المتتالية على أراضيه والتزاوج بين المهاجرين والسكان المحليين وجود اختلافات في الجوانب العرقية والدينية والثقافية حتى غدت التعددية أهم ما يميز السودان، مع ملاحظة أن هناك تداخلاً واضحاً في هذه الجوانب، فهنالك جماعات تتوحد في الأصل العرقي ولكنها تختلف في الدين، وأخرى تتوحد في الجوانب الدينية وتختلف في الأصل العرقي أو اللغة التي تتحدث بها، وهكذا.

إن الأوضاع المعقدة في السودان تحتاج إلى سياسة رشيدة تسمح لكل هذه الاختلافات بالتعبير عن نفسها، ولا بد للدولة من أن تقوم بالتوفيق بين مظاهر هذه التعددية من خلال السياسات التي تصدر عنها[٦٤].

المراجـع والهوامش

(*) هناك كثير من الباحثين يستخدم مفهوم "الإثنية" Ethnicity مرادفاً أو مطابقاً لمفهوم العرقية Racial أو الجماعة العرقية على الرغم من وجود فارق بينهما.

(1) **UNICCO** (1975) Deux Etudes Surles Relations EntereGroupesEthniques en Afrique, SenegaRepubliqueunie De Tanzanie Paris: Editions De Junesco , P.5.

(2) The New Encyclopedia Britannic (1992) Encyclopedia Virtannica, 5thEdition ,Vol 4 .

(3) **Frederic Barth** ,(1969) Ethnic Groups and Boundaries .- Boston, Little Brown, PP.9-11.

(4) **Richard A. Schermerhorn**(1970) Compartive Ethnic Relation: A Frame Work for Theory and Research .- New York: Random House, PP. 12-14.

(٥) للمزيد: **محمود توفيق محمود** (٢٠٠٧) منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي – ط١ – القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص ٥٣- ٧٢.

(٦) **رضا محمد السيد سليم** (٢٠٠٧) الجغرافيا السياسية للعراق: دراسة في وظائف منطقة الدولة- رسالة ماجستير – غير منشورة – جامعة الزقازيق: كلية الآداب، ص ص ١٩٨- ١٩٩.

(7) For more – CIA World Fact book (march 2010) Sudan Retrieved from United States Central Intelligence Agency .- available at:http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/goes/su.html

- US Department of State (June, 2010) Background Note: Sudan Retrieved from United States Government .- Department of State.- available at:http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5424.htm.

- WFP (april,2010) Countries: Sudan .Retrieved from World Food Programme.- available at:
http://www.wfp.org/countries/sudan

(٨) **كمال محمد جاب الله** (د.ت) التداخل القبلي واللغوي بين السودان والدول الأفريقية – مجلة دراسات أفريقية، ع ٤٣ – مركز البحوث والدراسات الأفريقية: جامعة أفريقيا العالمية، ص ص ٧٢-٧٣.

(٩) **صلاح الدين على الشامي** (١٩٧٢) السودان: دراسة جغرافية – الإسكندرية: منشأة المعارف، ص ص ٢١٥- ٢١٦.

(١٠) **محمد محمد الصياد، محمد عبد الغني سعودي** (١٩٦٦) السودان: دراسة في الوضع الطبيعي والكيان

البشري والبناء الاقتصادي- القاهرة: دار الرائد للطباعة، ص ص ١٥١- ١٥٢.

(١١) **الجهاز المركزي للإحصاء** (ديسمبر ٢٠١٠) السودان في أرقام ٢٠٠٥- ٢٠٠٩ - وزراة رئاسة مجلس الوزراء - الخرطوم، ص ٢.

(١٢) **أحمد محمد عبد العال** (٢٠٠٠) المصادر الإحصائية لدراسة سكان السودان: عرض وتقييم - المجلة الجغرافية العربية - س ٣٢، ع ٣٦، ج٢- القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.

(١٢) **أحمد محمد عبد العال** (٢٠٠٠) المصادر الإحصائية لدراسة سكان السودان: عرض وتقييم - المجلة الجغرافية العربية - س ٣٢، ع ٣٦، ج٢- القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.

(١٣) **السيد عوض** (٢٠٠١) علم الإنسان- القاهرة، ص ١٣٥.

(14) **Walker Conner**,(1994) A nation is A nation ; is A State is An Ethnic Group, In John Hutchinson Anthony D. Smith, Nationalism .- Oxford University Press. P.43.

(١٥) **المعجم الوسيط** (١٩٨٥) معجم اللغة العربية - القاهرة، ص ص ٦١٧، ٦١٨.

(١٦) **علي الدين هلال وآخرون** (١٩٩٤) معجم المصطلحات السياسية- القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص ٢١٥.

(١٧) **محمد متولي، محمود أبو العلا** (١٩٨٦) الجغرافيا السياسية - القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١١٧.

(١٨) **محمد عبد الغني سعودي** (١٩٩٧) الجغرافيا السياسية المعاصرة - القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٦١.

(١٩) **قيصر موسي الزين** (فبراير ٢٠٠٩) مسألة الهوية في السودان: الظاهرة والمنظور - مركز التنوير المعرفي: معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، ص ٥.

(٢٠) **شوقي الجمل** (١٩٦٩) تاريخ سودان وادي النيل - ج١- القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٤.

(٢١) **مصطفي محمد خوجلي** (نوفمبر ٢٠٠٠) مفهوم مصطلح السودان عبر التاريخ، مجلة دراسات أفريقية، ع٢٣- الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، ص ص ٩-١١.

(٢٢) **عاطف عبد الله قسم السيد** (٩/ ١/ ٢٠١٢) ثقافة أم مثقافة السودان وحرب الهويات - صحيفة سودانيل - متاح في:

http://www.mathoum.com/press4/121c37.htm

(٢٣) **شوقي الجمل** (١٩٦٩) مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢٤) **عاطف عبد الله قسم السيد** (٩/ ١/ ٢٠١٢) مرجع سابق .

(٢٥) **محجوب باشا** (١٩٩٨) التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان - الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ص ٣٤.

(26)**M.O.Beshir**(1974) Revolution and Nationalism in The Sudan .- Barnes and Noble .- PP 2-3

(٢٧) **أحمد إسماعيل** (٦/ ١/ ٢٠١٢) التباين الإثني والثقافي في السودان وإشكالية الوحدة،متاح في:
http://www.dahasha.com/old/viewarticle.php?id=28892

(٢٨) **المرجع السابق.**

(٢٩) **محجوب باشا** (١٩٩٨) مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣٠) **محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون** (١٩٩١) الوطن العربي أرضه وسكانه وموارده - القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٢٥.

(٣١) **محمد عدنان مراد** (٢٠٠٣) الجمهورية السودانية الديمقراطية بين الوحدة والتجزئة - مجلة الفكر السياسي - دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ص ص ٢٧٨- ٢٧٩.

(32)For more: - **Abdel Salam E.**(1989) Ethnic Politics in The Sudan .- in S.H.Hurreiz and Abdel Salam(eds) Ethnicity , Conflict and National Integration in The Sudan.-Khartoum: University of Khartoum .- Printing Press , PP.29-86.

- **Klaus .F.Zimmermann**(September 2007) Migrant Ethnic Identity: Concept and Policy Implication .- IZA .- No 3056 .- Bonn: Germany.

(٣٣) **محمد محمود الصياد، محمد عبد الغني سعودي** (١٩٦٦) مرجع سابق، ص ص ١٥٧- ١٥٨.

(٣٤) **المرجع السابق**، ص ١٥٣.

(٣٥) **صلاح الدين على الشامي** (١٩٧٢) مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٣٦) **محمد عدنان مراد** (٢٠٠٣) مرجع سابق، ص ص ٢٤٢- ٢٨٦.

(٣٧) **عبد القادر إسماعيل** (١٩٩٤) مشكلة جنوب السودان: دراسة لدور الأحزاب السياسية- القاهرة: مطابع الفتح، ص ص ١٢-١٥.

(38)**E. Pritchard**(1970) The Nuer Of Southern Sudan .- in: M.Fortes and E. Pritchard(eds) .- African Political Systems .- London: Oxford University Press, PP. 272-296.

(٣٩) **محمد محمود إبراهيم الديب** (١٩٨٩) الجغرافيا السياسية: منظور معاصر- القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٤٤٥.

(٤٠) **محمد عبد الغني سعودي** (١٩٩٧) مرجع سابق، ص ٧٥.

(٤١) **محمد متولي، محمود أبو العلا** (١٩٨٦) مرجع سابق، ص ص ١٣٦ – ١٤١.

(٤٢) **أحمد إسماعيل** (٦/ ١/ ٢٠١٢) مرجع سابق.

(43) For more: - **Encyclopedia Britannica of World Religions** (2006) Encyclopedia Britannica , Inc , Chicago. 1181P.

- **Park ,C.**(2004) Religion and Geography .- Chapter 17 in Hinnells , J.(ed) Rout ledge Companion to The Study of Religion .- London: Rout ledge, 29P.

- **The Pew Forum on Religion and Public Life** (October 2009) Mapping The Global Muslim Population .- Washington, P.17.- available at :www.pewforum.org

(٤٤) **ج. فانتيتي** (١٩٨٧) تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث، الخرطوم، ص ٦٩.

(٤٥) **بهاء الدين مكاوي** (ديسمبر ٢٠٠٨) الهوية السودانية من الثنائية المتوهمة إلي التعددية: دراسة للتطور التاريخي للهوية السودانية ومظاهر التعددية في السودان – مجلة دراسات مجتمعية، ع ٢ – الخرطوم: جامعة النيلين، ص ١٥.

(٤٦) **فتحي محمد أبو عيانة** (١٩٨٣) الجغرافيا السياسية- الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص ٩٣.

(٤٧) **فيليب رفلة**(١٩٨٢) جغرافية العالم الإسلامي – القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٧٢.

(٤٨) **محمد متولي، محمود أبو العلا** (١٩٨٦) مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٤٩) **فتحي محمد أبو عيانة** (١٩٨٣) مرجع سابق، ص ٩٤.

(٥٠) للمزيد: – **مشادي أحمد محمود** (١٩٨٨) جدلية الوحدة والتشتت في قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان – في: دراسات في الوحدة الوطنية – مركز دراسات الحكم الإقليمي – الخرطوم: جامعة الخرطوم، ص ١٥٤.

- **Kenneth Katzner** (2002)The Languages of The World .- Third Edition .- London and New York: Rout ledge and Kegan Paul Ltd, P.363.

(51)**Held , C.** (1994) Middle East Pattern, Places , Peoples and Politics .- Oxford: Westview Press, P.76.

(52)**Metz, H.**(1989) Iraq: A country Study .- Washington: Library of Congress, P. 96.

(٥٣)**عبد الغفار محمد أحمد** (١٩٩٥) السودان بين العروبة والأفريقية .– ط٢ – القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ص ٢١.

(54)**Short, J.**(1993) An Introduction to Political Geography .- London: Routledge, P.133.

(٥٥)**منصور خالد** (٢٠٠٠) السودان الصورة الزائفة والقمع التاريخي- لندن: دار تراث للنشر، ص

.٣٤١

(٥٦) **عاطف عبد الله قسم السيد** (٩/ ١/ ٢٠١٢) مرجع سابق.

(٥٧) **محمود أبو العنين** (٢٠٠٠) إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا - مجلة الدراسات الأفريقية، ع ٥٩- جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ص ص ٤٣- ٤٤.

(٥٨) **المرجع السابق**، ص ٤٢.

(59) For more :**Ahmed T. el Gaili**(2004) Federalism and Tyranny of Religious Majorities: Challenges to Islamic Federalism in Sudan .- Harvard International Law Journal .- vol 45 , No 2 , PP. 503- 546.

(60) **Rone , J.**(2003) Sudan: Oil and War .- Review of African Political Economy , Canada, Car fax, Taylor and Francis , Uk .- No 97, vol 30 , P.505.

(61) **ArendLijphart** (1977) Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration .- New Haven , Ct: Yale University Press , P. 25.

(٦٢) **وفاء لطفي عبد الواحد** (٢٠٠٩) التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان، والأكراد في العراق- رسالة ماجستير منشورة - جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ص ٤١- ٤٣.

(٦٣) **عندما يكون التنوع نعمة** (١/ ١/ ٢٠٠١) موسوعة الشباب - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- متاح في :

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/youN36.htm

(٦٤) **بهاء الدين مكاوي** (ديسمبر ٢٠٠٨) مرجع سابق، ص ص ١٨- ١٩.

ملفات العدد

- الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٣
- الانتخابات الإسرائيلية ٢٠١٣
  وتشكيل الحكومة

الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٣ ودور البرلمان

النتائج والتحديات*

يعدّ البرلمان الأردني دائرة أساسية من دوائر صنع القرار في الأردن، ويتحمل عبئاً كبيراً في زيادة مستوى الإرادة السياسية نحو مسيرة الإصلاح وتحقيق مطالب الشعب الأردني، ويتساءل الأردنيون عن مدى قدرته على القيام بهذا الدور واستعادة ثقة الشعب له في أعمال الرقابة والتشريع ومحاربة الفساد التي تخدم جميعاً مبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة وأن الأمة مصدر السلطات.

- **الصالون السياسي لمركز دراسات الشرق الأوسط- عمّان**

كان مركز دراسات الشرق الاوسط في عمّان قد عقد صالوناً سياسياً لنخبة من الأكاديميين والخبراء والسياسيين مؤخراً لدراسة نتائج الانتخابات ودور البرلمان في الإصلاح السياسي والاقتصادي*.

وأشار المشاركون في الصالون إلى أن الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية الأردنية ومؤسسات المجتمع المدني تكاد تُجمع على أن قانون الانتخابات الأردني والمرحلة التي جرت فيها الانتخابات وإجراءاتها لم تكن على مستوى يقنع اللاعبين السياسيين الأردنيين بالرضا بمخرجات العملية الانتخابية، وأن ما شهدته الساحة الأردنية سياسياً واجتماعياً من تباينات في الرؤى وضعف آلية الحوار العام والمعمَّق زاد من الفجوة بين النظام والقوى السياسية المعارضة الرئيسة، بل إن الفجوة انتقلت إلى دوائر ومستويات مجتمعية جديدة.

*** إعداد د. بيان العمري، مديروحدة الدراسات والبحوث- مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.**

* عُقد الصالون يوم الأحد ٢٠١٣/٠٢/١٠، بعنوان "ما بعد الانتخابات، دور البرلمان في الإصلاح السياسي والاقتصادي"، وأداره الدكتور أمين مشاقبة- رئيس مجلس إدارة صحيفة الدستور الأردنية.

واعتبر مشاركون في الصالون أن غياب عدد معتبَر من النواب ذوي الانتماءات الحزبية والسياسية وذوي البرامج السياسية والاقتصادية داخل قبة البرلمان يمثّل عامل ضعف في البرلمان لتحقيق الطموحات الأردنية في تقديم نموذج إصلاحي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتناسبة مع ديناميكيات الربيع العربي، ولذلك رأوا أن على المجلس أن يوفر فرصة لتغيير أدائه رغم صعوبة ذلك ووجود عوائق واقعية، الأمر الذي ينذر بتقديم نموذج مكرّر للنماذج السابقة للمجالس النيابية.

وأكد المشاركون على أنه يمكن أن يكون ثمة تغيّر في الرأي العام تجاه المجلس النيابي السابع عشر في حال نجح في تحقيق قدر معقول من الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعيد ثقة المواطن به وبمؤسسات الدولة، وليكون دائرة مهمة وفاعلة من دوائر صنع القرار، وحلقة أساسية من حلقات الإصلاح الشامل.

واعتبر المشاركون أن رافعة نجاح البرلمان الأساسية هي توفُّر الإرادة السياسية العليا نحو الإصلاح الشامل، ولا يقلل ذلك من أهمية دور الأحزاب والقوى السياسية، خاصة المعارضة منها، بالضغط على البرلمان وعلى صانع القرار، وألا تتخذ من حجة عدم تمثيل البرلمان للإرادة الأردنية وأطيافها سبيلاً للانكفاء سياسيّاً.

وركّز المشاركون على أن أهم ما يمكن أن يضطلع به البرلمان هو ممارسة الدور الرقابي والتشريعي كاملاً وبشكل سريع وجادّ لإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لزيادة مستوى الديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد، وخاصة ما يتعلق بإزالة التناقضات الدستورية المؤدية إلى تطوير الواقع الديمقراطي نصّاً وتطبيقاً، وصياغة قانون انتخابات ديمقراطي يحقق توافقاً شعبياً واسعاً، ويحفظ الأمن والاستقرار والازدهار للأردن، كما وينشئ حالة توافق مجتمعي عالية المستوى، وكذلك العمل على تعزيز الوحدة الوطنية، ومحاربة الفساد وتجفيف منابعه وإضعاف مظاهره، وتقليل مشهد التزاوج بين الثروة والسلطة، وتحقيق الانفتاح على كافة مكونات المجتمع ومؤسساته المدنية، وقواه السياسية الفاعلة، إضافة إلى إعادة النظر بالقوانين والتشريعات والإدارة الاقتصادية التي تسببت بتدهور الاقتصاد والميزانية العامة للدولة.

وطرح بعض المشاركين فكرة الحوار الوطني المباشر بين الأحزاب والقوى السياسية مع مراكز صنع القرار السياسي من أجل إبقاء خطوط اللعبة السياسية وخيوطها مفتوحة نحو خلق واقع سياسي يجمع كافة الأطراف حول صناعة القرار وتحمل المسؤولية الجماعية في بناء الأردن، إضافة إلى أهمية المحافظة على الحراك الشعبي السلمي الضاغط بمطالبه الإصلاحية العادلة لتحقيق هذه الغاية.

كما حذر المشاركون من الاستخفاف والتجاهل للمطالب الشعبية الواسعة والقوى المعارضة ورؤيتها السياسية، حتى لا تزيد الفجوة السياسية والاجتماعية.

- **ندوة معهد الشرق الأوسط- واشنطن**

وفي سياق آخر، وفي قراءة تفصيلية للعملية الانتخابية ودراسة التحديات ما بعدها، فقد عقد معهد الشرق الأوسط (MEI) في واشنطن ندوة علمية بهذا الخصوص، واستضاف كلاً من المدير الإقليمي لمعهد الديمقراطية الوطنية في الشرق الأوسط (NDI) ليزلي كامبل[١]، ونائبة رئيس مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط في المجلس الأطلنطي دانيا جرين فيلد[٢]، واللذين أشرفت جهاتهما على مراقبة الانتخابات النيابية الأردنية، في محاولة لتقييم الانتخابات وحجم التحديات السياسية التي يواجهها الملك عبد الله الثاني في ظل تصاعد حدة التوتر الشعبي ضد سياسات نظامه*.

وأشارت الندوة التي عقدت بعد نتائج الانتخابات إلى أن هذه الانتخابات جرت في

---

١ باحث متخصص في شؤون التنمية الدولية، والنظم البرلمانية والشؤون الخارجية، وهو مشرف على مجموعة برامج (NDI) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) منذ ١٩٩٦، وعمل في الإشراف على مجموعات الديمقراطية في الشرق الأوسط في معهد كارنيجي للسلام ومؤسسة بروكنجز.

٢ باحثة متخصصة في مجال الديمقراطية وأنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعملت سابقاً مديرة لمكتب المركز الدولي للمشاريع الصغيرة (CIPE) في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

*See Middle East Institute In:

http://www.mei.edu/events/after-jordan-elections-challenges-ahead-hashemite-kingdom

ظل توترات سياسية في الساحة الأردنية، للمطالبة بالمشاركة السياسية بشكل أوسع وتمثيل نيابي حقيقي في مجلس النواب الأردني، وقد كان الملك قد وعد بإصلاحات سياسية وانتخابية تقدمت بها المعارضة لتعديل قانون الانتخابات بحيث تسمح بتمثيل الأغلبية بشكل صحيح، واختيار حكومة ذات أغلبية نيابية، غير أن كثيراً من المعارضين وصفوا التعديلات في قانون الانتخابات بالشكلية وغير الملبية لطموح الشارع، ومن وجهة نظر الحكومة الأردنية فإن الانتخابات الأخيرة كانت أكثر شفافية ونزاهة من سابقاتها.

وقد رصدت الندوة عدة ملاحظات على العملية الانتخابية، وأهمها أن الملك عبد الله الثاني حرص أن تكون الانتخابات نزيهة لتفادي ما تم انتقاده في انتخابات ٢٠١٠ من قبل المعارضة، ويرى كامبل أن ذلك لم يتحقق.

والملاحظة الثانية أن الانتخابات لم تشكل منافسة سياسية وبرامجية على المقاعد النيابية، وخاصة في ظل مقاطعة الإسلاميين لهذه الانتخابات، وهم أوسع تيار سياسي واجتماعي في البلاد.

والملاحظة الثالثة أن رصد الانتخابات ومراقبتها يتناول ثلاثة مجالات أساسية: مدى تحسن إجراءات هذه الانتخابات عن سابقاتها واستجابة الناس لها، ومدى نزاهتها وشفافيتها، إضافة إلى ما تفرزه من جديد في الساحة السياسية.

وأشارت الندوة إلى أن النظام السياسي الأردني قد أحرز بعض النقاط على مستوى المجالين الأول والثاني، أما في المجال الثالث فإن الملاحظ أن الأمور تراوح مكانها.

ورأت الندوة أن قانون الانتخاب الذي أُجريت على أساسه هذه الانتخابات لم يراع عدالة توزيع الدوائر، واعتمد نظام الصوت الواحد، الأمر الذي أدى إلى نتائج غير متكافئة نسبة لحجم الدوائر وعدد الأصوات فيها، وأظهر مشكلة التصويت لصالح العشيرة أو العائلة على حساب الكفاءة أو القناعة بمرشح ما، فقد حصل مرشح في العاصمة عمان مثلاً على ١٩ ألف صوت مقابل ألف وستمائة صوت في دائرة ثانية تحكمها العشائرية، وبمقارنة هذه الأرقام يلاحظ أن تمثيل مرشحي المدن في النظام الانتخابي أكبر من تمثيل

مرشحي الأرياف، ولو فاز مرشح في المنطقة الريفية بألف وستمائة صوت على سبيل المثال، فإن معيار حصده للأصوات يكون معياراً عشائرياً لأن العشيرة كلها هي التي انتخبته لأنه منها وليس لسبب آخر، بينما يبذل المرشح في الحضر جهداً أكبر في حصد الأصوات، الأمر الذي يعد قصوراً في نظر مراقبي الانتخابات لأن تفاوتاً كهذا يُضعف بناء جسم تشريعي وطني حقيقي في البلاد.

وكان قانون تعديل الانتخابات قد صدر بعد جدل واسع حوله تمثل في صورة حوار مجتمعي شاركت فيه شرائح سياسية مختلفة ثم عُرض على مجلس النواب السادس عشر للتصديق عليه بعد مدة من تداوله، وقد أُقرّ القانون بشكله الحالي الذي جاء محبطاً وغير ملبٍّ لطموحات الشارع والمعارضة من ناحية تحقيق تحول ديمقراطي وسياسي وضمان العدالة التمثيلية في البرلمان، كما لم يتطرق للإصلاح المالي ومصادر تمويل الانتخابات، مما نتج عنه توتر في الساحة الأردنية وعدم رضا عن التعديلات، إضافة إلى الإصرار على نظام الصوت الواحد وعدم عدالة توزيع الدوائر.

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة في القوائم النسبية، والتي خصص لها ٢٧ مقعداً من أصل ١٥٠، ظهرت بشكل جليّ في بناء معظم تلك القوائم على أساس عشائري وأفراد ورجال أعمال بدلاً من بنائها على أساس أحزاب وقوى وطنية وبرامجية، فجاءت النتائج قريبة من سابقاتها من حيث نوعية المرشحين أو حجم الإنجازات المنتظرة من البرلمان.

وعلى هذا، فإن دعوة النظام السياسي الأردني لإنشاء حكومة ذات أغلبية نيابية تُعدُّ أمراً صعباً، فبرغم التعديلات الدستورية التي أجريت مؤخراً نجد أن النظام الانتخابي ساهم في جعل ولاء كثير من الشرائح المجتمعية الأردنية يرجع إلى العشيرة ويرتبط اهتمامهم بها، مما يجعل من الصعب تكوين تحالفات أو مجموعات على أسس تنموية إصلاحية حقيقية أو حتى ممثلي مجتمع مدني، ويعدّ ذلك تحدياً محلياً كبيراً حيث ينتخب المرشحون على أنهم نواب خدمات أو مدعومون من محلياتهم وليس على أساس أنهم مشرعون وطنيون أو قادرون على تشكيل حكومات نيابية مستقلة، فيؤدي ذلك إلى وصاية النظام السياسي والحكومة على المجلس.

ولا تتوقع الندوة تحقيق مستوى أعلى في استقلالية البرلمان، حيث من المتوقع وجود تدخلات متعددة من متنفذين سياسيين وأمنيين وربما اقتصاديين على أعضاء البرلمان في رئاسته وتشكيلات لجانه وفي مواقفه السياسية تجاه تشكيل الحكومة وإصدار التشريعات الناظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما سجلت الندوة النقاط التالية على الانتخابات:

١- دوام قوة الروابط العشائرية وتأثيرها في إدارة العملية الانتخابية،

٢- غياب الحماس عن المشاركة السياسية على نطاق واسع في الشارع الأردني، فنسبة المشاركة التي بلغت ٥٦,٦٪ طبقاً للجنة العليا للانتخابات، مقارنة بمشاركة ٣٤,٨٢٪ فقط ممن يحق لهم الانتخاب تعد نسبة ضئيلة في ظل أجواء الربيع العربي وتوقعات المشاركة الأوسع للشعوب، وزيادة وعيها السياسي، فالأردنيون فيما يبدو لا يرون أي جدية من النظام في الإصلاح السياسي.

٣- استمرار الصراع السياسي بين النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين وحزبها جبهة العمل الإسلامي إثر مقاطعتهم للانتخابات.

٤- ضعف حضور معظم الأحزاب السياسية الأردنية في الشارع الأردني وضعف التأثير الملموس لها على الرأي العام الأردني، أو حتى القوة العددية الحقيقية، ولذلك لم تسهم هذه الانتخابات في دفع فكرة الأحزاب الوطنية للأمام ولو حتى قليلاً، خصوصاً مع مقاطعة جبهة العمل الإسلامي للانتخابات، فإعطاء ٢٧ مقعداً للقوائم النسبية كان هدفه دفع الحياة السياسية إلى الأمام فيما ظلت القوائم مقتصرة على مجموعة من الأفراد ليس بالضرورة أن يجمعهم أي رابط سياسي أو أية أرضية أيديولوجية أو برنامج موحد وإنما كانت على شكل روابط عائلية أو مجموعة أشخاص لهم مصالح مشتركة.

٥- لم تقدم الانتخابات قراءة دقيقة لحجم ما حصدته جماعة الإخوان المسلمين والقوى المقاطة معها للانتخابات من هذه المقاطعة، كما لم يتقدم الحراك

الشعبي خلال الفترة الماضية سياسياً كإنشاء حزب مثلاً.

٦- لم يظهر حجم الدعم الشعبي لتوجهات النظام السياسي الإصلاحية، فالمقربون من النظام السياسي الأردني حاولوا تصدير الأمر وكأن نجاح الانتخابات دليل على هذه الشعبية التي يحظى بها النظام، ولكن الحقيقة أن ما يدفع المرشحين لمقعد البرلمان في البيئة الأردنية كما قيل سابقاً هي العشائرية بالدرجة الأولى، خاصة أن رصد الأجواء السياسية منذ شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢، أي قبل الانتخابات بشهور ثلاثة، كان يشير إلى عدم الرضا عن الإصلاح السياسي في البلاد.

إن الفترة القادمة جديرة بالالتفات ومراقبة التحديات السياسية والاقتصادية وما ستؤول إليه، وتأثر المحيط الإقليمي على الأردن، وبرنامج رئيس الحكومة المقبل، وهي لحظة مهمة ليثبت فيها النظام السياسي صدق نواياه في الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لا سيما بعد طرح الملك لوثيقة الإصلاح في مجموعة أوراق، فإذا ما تم نقل بعض الصلاحيات التي أعطاها الملك للحكومة إلى البرلمان فهذا ربما يعزز مصداقية النظام السياسي أمام الرأي العام الأردني والناخبين الأردنيين، ففي الفترة السابقة لم يحظ البرلمان بتلك الصلاحيات التي تؤهله لسن القوانين، وإعطاء الثقة أو حجبها، أو النظر في قضايا الفساد داخل الحكومة، فإن تم هذا الإصلاح على أرض الواقع فثمّة إمكانية لرؤية حياة سياسية جديدة وناضجة في الساحة الأردنية، أما إن لم يحصل، خاصة في ظل تدخلات المتنفذين سياسياً وأمنياً واقتصادياً في تشكيل الحكومة ورسم السياسة القادمة للبرلمان الجديد فإن فرص تطور الحياة السياسية في الأردن قد تبدو في نظر كثير من المحللين ضعيفة، وهو ما يبقي حالة التوتر والصراع السياسي قائمة بين النظام السياسي والمعارضة الأردنية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

كما لا بد من الإشارة إلى الوضع الإقليمي الذي يحيط بالدولة الأردنية، ورؤية المواطن الأردني لنفسه ولدور بلده الإقليمي، خصوصاً مع تأثير ما يجري في سوريا، الأمر الذي يروج لحالة من الإحساس بأن حال الأردن أقل ضرراً مما حولها والرغبة

بالتروي في اتخاذ أي خطوات نحو تصعيد المواجهة مع الحكومة وفرصة للتحمل خوفاً من عواقب عدم الاستقرار كما في المحيط العربي، ما أعطى للنظام السياسي الأردني وقتاً ومتنفساً، ولكنه أمر لن يستمر بالتأكيد لوقت طويل إذا لم تتم معالجة تراجع الوضع الاقتصادي ومكافحة الفساد الإداري والمالي، وتطوير الحياة والنظام السياسي الأردني.

وثائق:

نتائج الانتخابات النيابية الأردنية للبرلمان السابع عشر*

جرت الانتخابات البرلمانية الأردنية لمجلس النواب السابع عشر يوم الأربعاء ٢٣/ ٠١/ ٢٠١٣، وبلغ عدد المشاركين حسب الإحصاءات الرسمية الأردنية ١,٢٨٨,٥٠٦ ناخبين بنسبة مشاركة وصلت ٥٦,٦٩٪ من المسجلين في الجداول الانتخابية، حيث بلغ عدد المسجلين ٢,٢٧٢,١٨٢ مواطناً[١] وبنسبة ٦١,٤١٪ من كافة المواطنين الذين يحق لهم التصويت والذين يصل عددهم إلى ٣,٧ مليون ناخب[٢]. وعلى هذا تكون نسبة المصوتين الإجمالية في الانتخابات، بحسب الأرقام والإحصاءات الرسمية، قد بلغت ٣٤,٨٢٪ ممن يحق لهم التصويت.

واعتمد قانون الانتخابات في توزيع عدد مقاعد المجلس على النظام الفردي ونظام القوائم، وكانت حصة الفردي منها ١٢٣ مقعداً، والقوائم ٢٧ مقعداً بنسبة ١٨٪، تنافست عليها ٦١ قائمة من كافة أرجاء البلاد، ولم يسمح قانون الانتخابات بحصول أي قائمة وطنية على أكثر من ٥ مقاعد، وقد حصلت ١٨ قائمة على مقعد واحد لكل منها، وحصلت ٣ قوائم على مقعدين لكل منها، وحصلت قائمة واحدة على ٣ مقاعد. وقد حصلت خمس نساء على مقاعد عن طريق القوائم الوطنية والفردي ليصبح مجموع النساء في المجلس ٢٠ بإضافة مقاعد الكوتا النسائية الـ١٥.[٣]

---

* **إعداد الأستاذ محمد عابد، مساعد باحث، مركز دراسات الشرق الأوسط.**

[١] أنظر الهيئة المستقلة للانتخابات في:
http://www.entikhabat.jo/Documents/Media/VoterAll.pdf

[٢] وكالة رويترز في:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE89F0AP20121016

[٣] أنظر موقع الانتخابات الأردنية في: http://elections.jo1jo.org

الجدول (١)

نتائج انتخابات القوائم لمجلس النواب الأردني السابع عشر

القائمة	عدد المقاعد
الوسط الإسلامي	٣
الأردن أقوى	٢
وطن	٢
الاتحاد الوطني	٢
الشعب، العمالية والمهنية، الفجر، أهل الهمة، الوحدة الوطنية، التيار الوطني، الإنقاذ، البناء، صوت الوطن، العمل الوطني، التعاون، الجبهة الموحدة، الكرامة، الصوت الحر، كتلة شباب الوطني، البيان، المواطنة، القدس الشريف	واحد لكل منها وعددها (١٨)
المجموع	**٢٧**

الشكل (١)

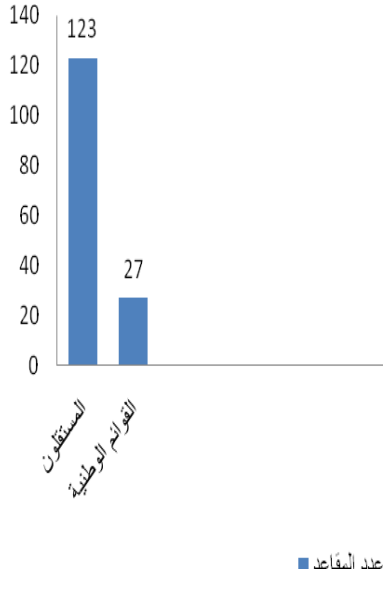

وعقب ظهور نتائج الانتخابات النهائية في ٢٥/ ١/ ٢٠١٣، قدمت حكومة عبد الله النسور استقالتها حيث رفضها الملك حتى تتفق الكتل البرلمانية على تسمية رئيس وزراء جديد[١]، لتبدأ بعد ذلك مشاورات امتدت لأكثر من شهر بإدارة رئيس الديوان الملكي فايز الطراونة، حتى استقرت المشاورات النيابية على إعادة تكليف عبد الله النسور، وفي ٩/ ٣/ ٢٠١٣ قبل الملك استقالة الحكومة وكلف النسور بتشكيل حكومة جديدة[٢]. وأدت حكومته اليمين الدستورية يوم السبت ٣٠/ ٣/ ٢٠١٣ أمام الملك عبد الله الثاني، حيث ضمت الوزارات التالية[٣]:

١. عبد النسور رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع
٢. أمين محمود وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
٣. ناصر جودة وزيراً للخارجية وشؤون المغتربين
٤. حسين هزاع المجالي وزيراً للداخلية ووزيرا للشؤون البلدية
٥. محمد الوحش وزيرا للتربية والتعليم
٦. حاتم حافظ الحلواني وزيراً للصناعة والتجارة والتموين ووزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٧. حازم الناصر وزيراً للمياه والري ووزيراً للزراعة
٨. أمية طوقان وزيراً للمالية
٩. خليف الخوالدة وزيراً لتطوير القطاع العام
١٠. محمد نوح القضاة وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
١١. نضال مرضي القطامين وزيراً للعمل ووزيراً للنقل
١٢. أحمد زيادات وزيراً للعدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

---

[١] جريدة الغد، ٢٩/ ١/ ٢٠١٣.

[٢] جريدة الغد، ٩/ ٣/ ٢٠١٣.

[٣] أنظر الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء في: http://www.pm.gov.jo/arabic

١٣. وليد المصري وزيراً للأشغال العامة والإسكان
١٤. إبراهيم سيف وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي ووزيراً للسياحة والآثار
١٥. محمد حسين المومني وزير دولة لشؤون الاعلام ووزيراً للشؤون السياسية والبرلمانية
١٦. ريم ممدوح أبوحسان وزيراً للتنمية الاجتماعية
١٧. الدكتور مجلي محيلان وزيراً للصحة ووزيراً للبيئة
١٨. مالك عطاالله الكباريتي وزيراً للطاقة والثروة المعدنية
١٩. بركات عوجان وزيراً للثقافة

قراءة في نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي

وتشكيل الحكومة*

أولاً: نتائج انتخابات الكنيست التاسع عشر

خرجت أصوات مختلفة بعد صدور نتائج الانتخابات الإسرائيلية الرسمية للكنيست التاسع عشر، التي جرت بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠١٣، تصف هذه الانتخابات بالتاريخية، وبأنها ستعمل على إحداث انعطافة واضحة في الخريطة السياسية داخل إسرائيل، ولكن نظرة متفحِّصة لاستطلاعات الرأي التي أجريت قبيل الانتخابات، تجعلنا ندرك أن النتائج التي تم الإعلان عنها عبّرت، بشكل كبير، عن الأوزان الحقيقية للكتل المتنافسة على مقاعد الكنيست، مما يعني أنه ليس صحيحاً الحديث عن مفاجآت من العيار الثقيل حملتها هذه النتائج، كما أن الحديث عن تحوّل كبير في الخريطة السياسية أمر مبالغ فيه.

وعلى سبيل المثال فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد داحف ونشرته صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٨/ ١/ ٢٠١٣ حصول ائتلاف الليكود- بيتنا على ٣٢ مقعداً، وهو عدد المقاعد نفسها التي حصل عليها الائتلاف في استطلاع متزامن لمعهد ديالوغ ونشرته صحيفة هآرتس، من جهته حصل حزب "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لابيد على ١٣ مقعداً في استطلاع داحف و١٢ مقعداً في استطلاع ديالوغ، بينما حصل البيت اليهودي بزعامة نفتالي بينات على ١٢ مقعداً و١٤ مقعداً على التوالي.

من زاوية أخرى فإن قراءة مقارنة لنتائج الانتخابات الحالية مع نتائج الانتخابات السابقة التي أجريت عام ٢٠٠٩ كفيلة بأن تعزّز حقيقة عدم حدوث تحوّل حقيقي في أوزان الكتلتين المتنافستين، معسكر اليمين من جهة، ومعسكر اليسار- وسط من جهة

---

* إعداد أ. نبيل برغال، مساعد باحث، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

أخرى، ولكن هذا لا يعني أنه لم تحدث بعض التغييرات المهمة خصوصاً في معسكر اليسار، وهي تغييرات جديرة بالملاحظة والدراسة، وهو ما سيبينه هذا التقرير بالتفصيل.

جدول (١)

نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر والتاسع عشر (عدد المقاعد)

الكنيست سنة الانتخابات	الثامن عشر ٢٠٠٩	التاسع عشر ٢٠١٣
الليكود بيتنا	٤٢	٣١
يوجد مستقبل	- - -	١٩
العمل	١٣	١٥
البيت اليهودي	٣	١٢
شاس- الاتحاد العالمي للشرقيين المتمسكين بالتوراة	١١	١١
يهدوت هتوراة	٥	٧
الحركة	- - -	٦
ميرتس	٣	٦
القائمة العربية الموحدة	٤	٤
حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٤	٤
التجمع الوطني الديمقراطي - بلد	٣	٣
كاديما	٢٨	٢

جدول (٢)

موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٣ (عدد المقاعد)

الكنيست سنة الانتخابات	السابع عشر ٢٠٠٦	الثامن عشر ٢٠٠٩	التاسع عشر ٢٠١٣
اليسار – وسط	٦٠	٤٤	٤٨
اليمين القومي والديني	٥٠	٦٥	٦١
الأحزاب العربية	١٠	١١	١١

- **معسكر اليمين**

- خسرت كتلة الليكود- بيتنا، وهي الكتلة التي تمثل اليمين القومي في إسرائيل، ١١ مقعداً إذا ما قورنت عدد المقاعد التي حصلت عليها في هذه الانتخابات بعدد المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات الكنيست الثامن عشر، حيث كانت تحتل ٤٢ مقعداً، بينما حصلت في الكنيست الحالي على ٣١ مقعداً، وفي حال تم احتساب المقاعد بشكل منفرد، يظهر أن حزب الليكود قد خسر ٧ مقاعد (إذ حصدت قائمة حزب الليكود ٢٠ مقعداً)، بينما خسر حزب إسرائيل بيتنا ٤ مقاعد (إذ حصدت قائمة إسرائيل بيتنا ١١ مقعداً). (انظر الجدول رقم ١)
- في المقابل ارتفع رصيد أحزاب اليمين الديني الإشكنازية الممثلة بحزبي البيت اليهودي ويهدوت هتوراة بـ ١١ مقعداً، حيث أضيفت تسعة مقاعد إلى حزب البيت اليهودي، ومقعدين إلى حزب يهدوت هتوراة، بينما حافظ حزب شاس وهو الحزب اليميني الديني عن اليهود الشرقيين على حجمه بـ ١١ مقعداً. (انظر الجدول رقم ١)
- ومن هنا نلاحظ أنه لم يحدث استنزاف حقيقي لمقاعد كتلة اليمين باتجاه كتلة اليسار- وسط، فالمقاعد التي خسرتها الأحزاب اليمينية القومية صبّت في صالح الأحزاب اليمينية الدينية، وهذا يؤشر إلى أن معسكر اليمين مازال متماسكاً، فالمقاعد من حيث الربح والخسارة يعاد تدويرها داخل المعسكر ذاته بشقيه القومي والديني.

ومما يدل أيضاً على تماسك معسكر اليمين عدم حدوث عمليه انشقاق كبيرة في كتله أو أحزابه، على غرار ما حدث في عام ٢٠٠٦ عندما انشق رئيس الوزراء الأسبق أرييل شارون عن حزب الليكود ليشكل حزباً جديداً هو كاديما.

- إذا ما قارنا ما حصل عليه معسكر اليمين من مقاعد في الكنيست الحالي مع الكنيست السابق نلاحظ أن المعسكر ككل خسر أربعة مقاعد فقط، وهو لا يؤشر على ضعف في المعسكر أو إلى منعطف كبير في الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل على غرار ما حدث عام ١٩٧٧، عندما فاز حزب الليكود بأغلبية مكنته من تشكيل الحكومة لأول مرة في تاريخ الدولة العبرية. (انظر الجدول رقم٢)

- **معسكر يسار- الوسط**

- يلاحظ انهيار كبير حصل لحزب كاديما الذي خسر ٢٦ مقعداً، وهي المقاعد التي توزّعت (بشكل ما) على باقي أحزاب هذا المعسكر، حيث حصل حزب "يوجد مستقبل" بقيادة لبيد على ١٩ مقعداً، وحزب الحركة بقيادة وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني على ٦ مقاعد، بينما ارتفع رصيد حزب العمل من ١٣ مقعداً إلى ١٥ مقعداً، أي أن ما خسره الحزب الأكبر في معسكر يسار-الوسط ورثته الأحزاب الجديدة في المعسكر ذاته. (انظر الجدول رقم ١)
- حافظ معسكر يسار- الوسط على حجمه من حيث عدد المقاعد، فلم يحقّق اختراقاً كبيراً في عددها تمكنه من تشكيل ائتلاف حكومي يقوده أحد رموزه، فإذا قارنا عدد المقاعد التي حصل عليها مجتمعة في هذه الانتخابات نجد أنها ٤٨ مقعداً، بينما كان عددها في الكنيست السابق ٤٤ مقعداً، فالحديث يدور عن أربعة مقاعد فقط. (انظر الجدول رقم ٢)
- يوجد حالة من الديناميكية يتصف بها معسكر يسار- الوسط (في مقابل الحالة الاستاتيكية التي يتصف بها معسكر اليمين نوعاً ما)، فقد شهد هذا المعسكر تفتّت حزب الأغلبية السابق (كاديما) الذي شكّل العمود الفقري

للمعارضة سابقاً، كما أنه شهد ولادة حزبين جديدين؛ هما حزب "يوجد مستقبل" وحزب "الحركة".

- هذه الديناميكية التي تنحو منحى التشظّي، وهو منحى سلبي بشكل عام، أدّت إلى تقليص حجم الاستفادة من الزخم الذي حقّقه حزب "يوجد مستقبل" الذي حلّ ثانياً من حيث عدد المقاعد (١٩ مقعداً) بعد حزب الليكود (٢٠ مقعداً)، وبذلك يكون الاختراق الذي حقّقه هذا الحزب بقياده لبيد اختراقاً داخلياً أي داخل المعسكر ذاته، ولم يصل إلى القدر اللازم من القوة التي تمكنه من عكس دفة السيطرة لصالح كتلة اليسار–وسط.

- **الكتلة العربية**

- لم تسجِّل القوائم العربية أي تغييرات في نسب الاقتراع، فقد احتفظت بسقف ١١ مقعداً في الكنيست الحالي، وهو السقف ذاته الذي وصلت إليه في الكنيست السابق، وهو ما يعكس استمرار حالة الفتور عند العرب في إسرائيل تجاه المشاركة السياسية، نظراً لعدم فاعليتها في تحصيل حقوقهم الآخذة في التآكل يوماً بعد يوم بسبب السياسيات العنصرية التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية ضدهم، وقد بلغت نسبة التصويت عند العرب ما يقرب من ٥٣٪، وهي تقريباً ذات النسبة التي سُجِّلت في انتخابات عام ٢٠٠٩، مع العلم أن نسبة التصويت كانت عام ٢٠٠٣ قد بلغت ٦٢٪.

- **استنتاجات**

- لا يمكن الحديث عن تحوّل جذري في الخريطة الحزبية والسياسية داخل إسرائيل، فما زال اليمين يسيطر على الأغلبية، ولم يستطع اليسار–وسط من تغيير الوضع القائم بالشكل الذي يمكنه من تشكيل الحكومة.
- كما أنه لا يوجد فارق هائل بين المعسكرين، فإذا أمكن لنا أن نأخذ نسبة عدد المقاعد في الكنيست معياراً للحكم على الاتجاهات السياسية لقطاعات

المجتمع الإسرائيلي نجد أن الفارق بين اليمين واليسار ليس كبيراً، حيث يصل إلى ١٣ مقعداً فقط.

- حسب المعطيات التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة لن يستطيع أي من المعسكرين فرض أجندته الخاصة لافتقاده إلى الأغلبية المريحة التي تمكّنه من ذلك، وهو ما يعني أن الأجندات السياسية للحكومة المقبلة لن تشهد تغيراً ملحوظاً، فرئيس الوزراء الجديد هو نفسه بنيامين نتنياهو، والائتلاف الحكومي سيبقى خاضعاً لأجندات الأحزاب اليمينية.

ثانياً: الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون

- **تركيبة الحكومة**

بعد مشاورات استمرّت شهراً ونصفاً تقريباً، أُعلن في ٢٠١٣/٣/١٤ عن تشكيل الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو وهي الثالثة والثلاثون منذ إنشاء إسرائيل، وتمت المصادقة عليها في الكنيست الإسرائيلي يوم الإثنين ٢٠١٣/٣/١٨، وحظيت بأغلبية ٦٨ صوتاً، ومعارضة ٤٨ صوتاً من أعضاء الكنيست.

وتتكون الحكومة الجديدة من واحد وعشرين وزيراً موزعين على الكتل المشاركة في الائتلاف الحكومي، حيث حصلت كتلة الليكود-بيتنا على ١٣ حقيبة، من بينها حقائب الخارجية والداخلية والأمن بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، وحظي حزب يائير لابيد (يوجد مستقبل) بخمس حقائب من بينها المالية والتعليم، وحظي حزب البيت اليهودي بأربع حقائب منها الاقتصاد والزراعة والبناء والإسكان، وأخيراً حظي حزب الحركة بحقيبتين هما القضاء وحماية البيئة.

- **مميزات الحكومة**

امتازت الحكومة الجديدة بصغر حجمها مقارنة مع سابقتها التي ضمّت ثلاثين وزيراً، وذلك على الرغم من تساوي عدد الأحزاب المشاركة في الائتلاف في كلا

الحكومتين[١]، ويشير ذلك إلى توجّه الحكومة الجديدة نحو سياسة ترشيد النفقات من جهة، والعمل وفق آلية أكثر مرونة من جهة أخرى، مع العلم أن عملية اتخاذ القرار بالنسبة لرئيس الحكومة نتنياهو في الحكومة الحالية أصعب مما كان عليه الوضع في الحكومة التي سبقتها، وذلك لوجود تكتل منافس له يتمتع بقوة وثقل داخل الائتلاف الحكومي، وهو تكتل "يوجد مستقبل" و"البيت اليهودي" الذي يحوز على تسعة مقاعد وزارية، و٣١ مقعداً في الكنيست، ويشكل كل واحد منهما منافساً قوياً على مقعد رئاسة الحكومة في المستقبل، وهو ما يشير إليه بعض المراقبين من أن هدف التكتلين ليس الحكومة الحالية فحسب، وإنما الحكومة التالية، حيث من الممكن أن يعملا على استغلال منصبيهما في الحكومة الحالية لزيادة شعبيتهما استعداداً للانتخابات المقبلة[٢].

كما امتازت الحكومة الجديدة أيضاً بخروج حزب شاس (الذي يمثل اليهود الشرقيين الحريديم) من الائتلاف الحكومي لأول مرة منذ ٢٠٠٥، وهي المرة الثانية التي لا يدخل فيها الحكومة منذ تأسيسه عام ١٩٨٤[٣]، وهو الأمر الذي قد يعمل على تضييق هامش المناورة لدى نتنياهو، إذ يعتبر حزب شاس من الداعمين التقليديين له، ولكنه يبقى أحد الخيارات المهمة التي قد يلجأ إليها نتنياهو في حال تعرض الائتلاف لخطر الانفراط إذا ما انسحب حزب البيت اليهودي أو حزب يوجد مستقبل، ولكن من المراقبين من يرى أن حزب شاس قد يرفض الدخول في الائتلاف، ويفضّل الانتخابات المبكرة لمعاقبة نتنياهو، وتعزيز مكانة الحزب الانتخابية.

---

[١] تكونت الحكومة الثانية والثلاثين من أحزاب: الليكود، وإسرائيل بيتنا، والبيت اليهودي، وشاس، والعمل.

[2] See Tamara Cofman Wittes, Brookings Institute, 18/3/2013, *in*: http://www.brookings.edu/blogs/up-front/posts/2013/03/18-israel-palestine-obama-roundtable

[٣] كانت المرة الأولى في الحكومة التي شكلها شارون بعد انتخابات ٢٠٠٣.

- **أبرز الملفّات على أجندة الحكومة**

١. على المستوى الخارجي هناك ثلاثة ملفات تتصدر أجندة الحكومة:

أ- الملف النووي الإيراني

سيبقى الملف النووي الإيراني على ما يبدو الشغل الشاغل لحكومة بنيامين نتنياهو في نسختها الثالثة، ولكن ربما تختلف طريقة التعاطي مع هذا الملف عما كانت عليه في السابق، فالحماسة لشن ضربة عسكرية على المواقع النووية الإيرانية قد يصيبها بعض الفتور؛ وذلك بناء على موقف وزير الدفاع الجديد موشيه يعلون الذي يعارض فكرة توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية بشكل منفرد، مفضّلاً إعطاء الولايات المتحدة الفرصة للتعامل مع هذا الملف عبر تشديد العقوبات المفروضة على طهران وزيادة عزلتها السياسية، وذلك من أجل إرغام النظام الإيراني على الاختيار بين البقاء والاستمرار في المشروع النووي قبل أي تدخّل مباشر من قبل إسرائيل[1].

ب- ملف الأزمة السورية

على صعيد الأزمة في سوريا وتصاعدها المطرد الذي من شأنه أن يفرض تهديداً أمنياً على الحدود الشمالية لإسرائيل تقوم المؤسسة العسكرية الإسرائيلة بأخذ كافة استعداداتها لمواجهة أي تهديد من هذا النوع، سواء أكان الاستعداد دفاعياً كبناء شريط أمني على طول الحدود أم هجومياً لضرب بعض الأهداف داخل الأراضي السورية، لا سيما ما يتعلق منها بتهريب صواريخ لحزب الله.

كما سيبقى ملف السلاح الكيماوي السوري هو الأكثر إلحاحاً على الأجندة الأمنية داخل إسرائيل، والتي لم تُخفِ عزمها القيام بشن هجمات مباشرة للحيلولة دون وصول هذه الأسلحة للمنظمات "الإرهابية" على حد وصفها.

---

[1] See Jerusalem Post, 17/3/2013, *in*:
http://www.jpost.com/Defense/Analysis-Yaalons-priorities-Iran-1st-Palestinians-last-306739

ج- ملفّ التسوية مع الفلسطينين

أما فيما يتعلق بملف التسوية مع الفلسطينين فقد احتل المرتبة الأخيرة في سلّم أولويات الحكومة، ويبدو أن الأيام المقبلة لن تحمل جديداً على هذا المسار، فالتسوية التي تقوم على مبدأ حل الدوليتن اصطدمت في السابق، ومازالت، بمعضلة الاستيطان، وهي ذاتها التي سوف تتعزّز مع استلام حزب البيت اليهودي اليميني لوزارة البناء والإسكان، وهو الحزب الذي سوف يعارض أي ضغط لتجميد الاستيطان، فيما لا يبدو أن الولايات المتحدة ستمارس أي ضغوط في هذا الاتجاه.

أما التفاؤل الذي صاحب الإعلان عن تسلّم وزيرة العدل في الحكومة الجديدة تسيبي ليفني ملف التفاوض فلن يدوم طويلاً، وذلك لعدم وجود أغلبية داخل الحكومة متحمّسة وقادرة على ممارسة الضغوط وفرض رؤيتها في سبيل إيجاد حل مع الفلسطيين، ويبدو أن نقل ملف المفاوضات من مكتب رئاسة الوزراء إلى وزيرة العدل لا يغدو أكثر من محاولة تلميع الحكومة، والنأي بها عن التعرّض للانتقاد من المجتمع الدولي ومحاولة لسحب البساط من تحت أقدام المنادين بعزل إسرائيل دولياً بسبب سياساتها في الأراضي المحتلة.

٢. على المستوى الداخلي تتصدر الأجندة الحكومية عدة ملفات أهمها:

أ- الملف الاقتصادي (الموازنة، ودعم الطبقة الوسطى)

من أولى القضايا التي سوف تشغل الحكومة على المستوى الداخلي إقرار موازنة ٢٠١٣، وذلك في الفترة القانونية المسموح بها والتي لا تتجاوز ٨٥ يوماً، على أن يتم التصويت عليها في الكنيست في فترة لا تتجاوز خمسين يوماً، وهو ما يعني أن إقرار الموازنة لا بد أن يتمّ كحد أقصى في ٣١/ ٧/ ٢٠١٣، وإذا فشلت الحكومة في هذا المسعى فسوف يتم إعادة الانتخابات[1].

[1] Jerusalem Post, 19/3/2013, *in*: http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Knesset-okays-90-day-extension-for-passing-budget-306990

يواجه مسألةَ الموازنة تحديان يزيدان من صعوبة الاتفاق على حجمها ومن ثم إقرارها، يتمثل التحدي الأول في العجز المالي الذي تعاني منه إسرائيل، والذي تضخّم في العام السابق ليصل إلى ٤,٢٪ من الناتج المحلي، وهو ما يستلزم اتباع سياسة تقشّف وتخفيض نفقات ربما لا تتناسب مع التحدي الثاني المتمثل بتفاقم التهديدات الأمنية التي تواجهها إسرائيل على خلفية حالة عدم الاستقرار التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط.

وتشير التقارير إلى أن خفض ميزانية الدفاع قد يصل إلى ملياري شيكل، وبالرغم من التوافق بين وزيري الدفاع يعلون والمالية لبيد على ضرورة إجراء مثل هذه التخفيضات إلا أن يعلون يرفض أن تمسّ هذه التخفيضات الميزانيات المخصصة للبحوث والتطوير العسكري[١].

إن سياسة التقشف وتخفيض النفقات، وهي السياسة التي يروِّج لها وزير المالية الجديد يئير لابيد، قد تتسبب ببعض الاضطرابات الاجتماعية في ظل الانتقادات التي توجهها المعارضة لهذه السياسية، والتي تقول إنها تأتي على حساب الشرائح المتوسطة والفقيرة عبر زيادة الضرائب عليها، في حين يتم تجاهل فرض ضرائب على الشركات الكبرى والأغنياء[٢]، وهو الأمر الذي يخالف، على حد تعبير زعيمة المعارضة يحوفيمتش، ما كان يدعو إليه لبيد في أثناء حملته الانتخابية بسعيه لدعم الطبقة الوسطى وتحسين المستوى المعيشي، غير أن لبيد وعبر تصريحاته المتتالية يؤكد على أن سياسة التقشّف ستكون مؤقتة[٣] إلى حين استعادة الاقتصاد عافيته، وبناء على ذلك يبقى الرهان على عدم تفاقم الأزمة وتحوّلها إلى مظاهرات شعبية محصوراً بين قدرة لبيد على إدارة الملف المالي وإيفائه بوعوده الانتخابية، ومقدرة الشارع على تحمّل هذا التقشّف والتأقلم معه مؤقتاً.

---

[1] *Ibid*.

[2] Jerusalem Post, 24/3/2013, *in*: http://www.jpost.com/National-News/Yacimovich-Lapid-budget-cuts-will-milk-public-307605

[3] Jerusalem Post, 24/3/2013, *in*: http://www.jpost.com/National-News/Finance-Minister-Lapid-warns-of-budget-cuts-307547

ب- ملف الخدمة العسكرية للمتدينين

الملف الثاني الذي ستتعامل معه الحكومة هو ملف تقاسم "الأعباء الوطنية عبر تحقيق المساواة في التجديد للخدمة العسكرية والمدنية" خصوصاً لطائفة المتدنيين (الحريديم) التي تتمتع بامتياز الإعفاء من الخدمة وفق قانون طال، ورغم حساسية هذا الملف إلا أنه لا يشكل خطراً على الائتلاف الحكومي نظراً لخروج أحزاب الحريديم وعلى رأسها حزب شاس من الحكومة.

وما يدل على ذلك الاتفاق الذي تم على مسوّدة قانون أعدها حزب يوجد مستقبل وأقرّتها الحكومة في ٢٠١٣/٣/١٧، وتتضمن المسوّدة خطة[1] تطرح برنامج عمل متكاملاً، يكون بديلاً عن قانون طال من جهة، ويعمل على دمج الحريديم في سوق العمل من جهة أخرى.

ولا يعني الاتفاق الذي تمّ على مسوّدة المشروع الجديد أن الطريق أمام تطبيقه أصبحت معبدة وسالكة، فما زالت هناك بعض العقبات التي لا بد من تجاوزها، فبالإضافة لمعارضة تيار الحريديم لهذا القانون، وهي المعارضة التي يمكن أن تترجم إلى تظاهرات وعصيان مدني، هناك صعوبات بيروقراطية لا بد من تجاوزها داخل أروقة الكنيست من أجل تطبيقه على أرض الواقع، ونظراً لأن كلاً من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ورئيس البيت اليهودي بينيت قد وافقا على مسودة القرار بناء على اعتبارات سياسية وليست مبدئية، فإن هناك تساؤلاً هاماً حول قدرة حزب يوجد مستقبل بقيادة لبيد، والذي يُعدُّ المتحمس الوحيد داخل الائتلاف لتطبيق هذا القانون، على تمرير هذا المشروع وجعله واقعاً حقيقياً مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف خبرة هذا الحزب في التعاطي مع دهاليز اللجان في الكنيست[2]، ومن هنا فليس من المستبعد أن يسعى كلّ من

---

[1] Haaretz, 17/3/2013, *in*: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/breakthrough-on-haredi-draft-possible-in-new-israeli-government-plan.premium-1.509989

[2] *Ibid*.

نتنياهو وبينت لتفريغ هذا القانون من محتواه من أجل تجنّب المواجهة مع الحريديم الذين يصنّفون على أنهم من حلفائه التقليديين.

ج- ملف الاستيطان

وفيما يتعلق بملف الاستيطان فإن البناء في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية والقدس سوف يشهد نشاطاً قد يكون أكثر كثقافة من السابق؛ نظراً لاستلام حزب البيت اليهودي وهو الحزب المحسوب على المستوطنين وزارة البناء والإسكان ووزارة شؤون القدس والشتات، ونظراً للتوجّه اليميني للحكومة من جانب، وتهميش عملية السلام مع الفلسطينين من جانب آخر فإن التوسع الاستيطاني سيشهد مباركة من كافة أحزاب الائتلاف الحكومي، ومن بينها حزب يوجد مستقبل الذي أطلق زعيمه لبيد حملته الانتخابية من قلب مستوطنة أرئيل في الضفة الغربية.

يبقى هناك احتمالية حدوث أزمة بين رئيس الحكومة نتنياهو وبين رئيس حزب البيت اليهودي بينيت في حال تعرّض الأول لضغوط دولية شديدة تجبره على تجميد الاستيطان من أجل دفع عملية السلام قدماً، ولكن يبقى هذا الاحتمال ضعيفاً نظراً لعدم وجود رغبة حقيقة عند الولايات المتحدة لممارسة مثل هذا الضغط نظراً لتجاربها السابقة في هذا المجال والتي باءت بالفشل.

وثائق:

نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست التاسع عشر*

جرت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست التاسع عشر بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠١٣، وبلغ عدد الناخبين الإجمالي خمسة ملايين و٦٥٦ ألفاً و٧٠٥ ناخباً. وشارك في الانتخابات ثلاثة ملايين و٨٣٣ ألفاً و٦٤٦ ناخباً، أي ما يُعادل ٦٧,٧٧٪. وقد شارك في الانتخابات ٣٢ قائمة انتخابية، تمكنت ١٢ قائمة فقط من تجاوز نسبة الحسم التي تشترط حداً أدنى لدخول الكنيست هو ٢٪ من عدد الأصوات.

وأفرزت الانتخابات النتائج التالية، حيث حصل ائتلاف الليكود- بيتنا على ٣١ مقعداً، ويوجد مستقبل على ١٩ مقعد، والعمل على ١٥ مقعد، والبيت اليهودي على ١٢ مقعد، وشاس على ١١ مقعد وحزب يهودية التوراة على سبعة مقاعد. وحصل حزب الحركة بزعامة تسيبي ليفني على ستة مقاعد، وحزب ميرتس على ستة مقاعد أيضاً. بينما حصلت القائمة العربية الموحدة على أربعة مقاعد، وحزب حداش على أربعة مقاعد أيضاً. أما حزب بلد فقد حصل على ثلاثة مقاعد، وحزب كديما على مقعدين فقط.

* إعداد الأستاذ أحمد حمادة، مترجم للغة العبرية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

جدول (١)

نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست التاسع عشر[١]

اسم القائمة	عدد المقاعد	نسبة أصوات القائمة من مجموع الأصوات الصحيحة	عدد الأصوات الصحيحة للقائمة
الليكود- إسرائيل بيتنا	٣١	٪٢٣,٣٤	٨٨٥,١٦٣
يوجد مستقبل	١٩	٪١٤,٣٣	٥٤٣,٤٥٨
العمل	١٥	٪١١,٣٩	٤٣٢,١١٨
البيت اليهودي	١٢	٪٩,١٢	٣٤٥,٩٨٥
شاس	١١	٪٨,٧٥	٣٣١,٨٦٨
يهودية التوراة	٧	٪٥,١٦	١٩٥,٨٩٢
الحركة	٦	٪٤,٩٩	١٨٩,١٦٧
ميرتس	٦	٪٤,٥٥	١٧٢,٤٠٣
القائمة العربية الموحدة	٤	٪٣,٦٥	١٣٨,٤٥٠
حداش	٤	٪٢,٩٩	١١٣,٤٣٩
بلد	٣	٪٢,٥٦	٩٧,٠٣٠
كديما	٢	٪٢,٠٨	٧٨,٩٧٤
بقية القوائم وعددها ٢٠ قائمة	٠	٪٧,٠٨	٢٦٨,٧٩٤
عدد الناخبين الإجمالي	**٥,٦٥٦,٧٠٥**		
عدد المصوتين	**٣,٨٣٣,٦٤٦**		
نسبة التصويت بناء على الأصوات المفروزة	**٪٦٧,٧٧**		
عدد الأصوات الصحيحة	**٣,٧٩٢,٧٤٢**		
عدد الأصوات المستبعدة	**٢٠,٩٠٤**		

[١] **http://www.votes-19.gov.il/nationalresults**

الشكل (١)

نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست التاسع عشر

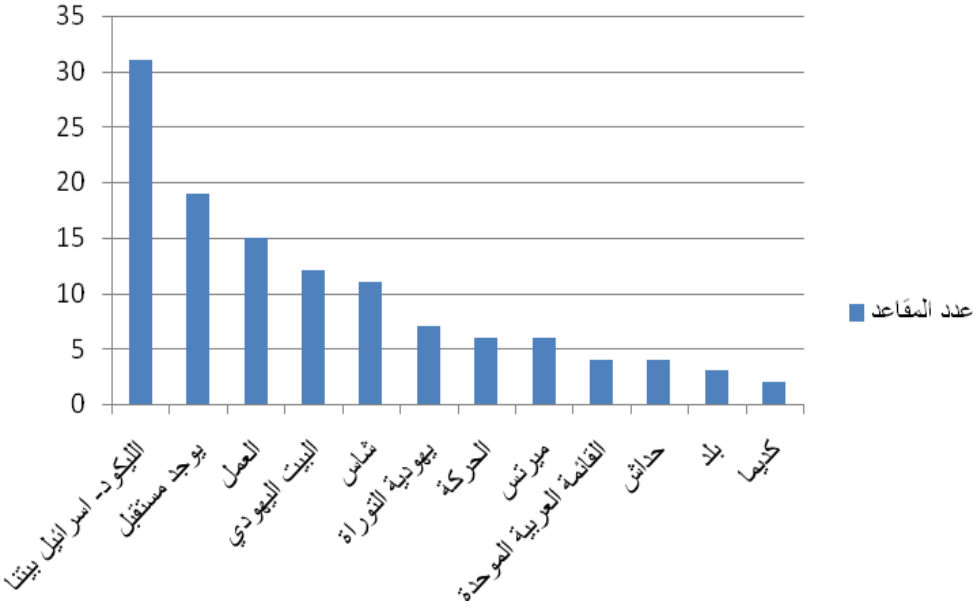

وثائق:

تشكيلة الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثين*

بعد الانتخابات التي جرت بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢، كلف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس كتلة الليكود- بيتنا، وهي الكتلة الأكبر في الكنيست، بتشكيل الحكومة الإسرائيلية. وبعد المشاورات التي استغرقت شهر ونصف تقريباً، تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثين في ٢٠١٣/٣/١٤، وتم عرضها على الكنيست في ٢٠١٣/٣/١٨ حيث تمت المصادقة عليها.

الجدول (١)

توزيع الحقائب الوزارية على كتل الائتلاف الحاكم في الحكومة الإسرائيلية الجديدة*

الكتلة	عدد المقاعد في الكنيست	عدد الحقائب الوزارية	الحقائب الوزارية	منصب نائب وزير
الليكود- بيتنا	٣١	١٣	مكتب رئيس الوزراء، وزارة الخارجية، وزارة الأمن، وزارة المواصلات، وزارة الداخلية، وزارة الأمن الداخلي، وزارة الزراعة، وزارة السياحة، وزارة استيعاب الهجرة، وزارة الإعلام وأمن الجبهة الداخلية، وزارة الثقافة والرياضة، وزارة الشؤون الاستراتيجية، وزارة الشؤون الاستخباراتية.	وزارة الخارجية، وزارة الأمن، وزارة القضاء، وزارة الداخلية، مكتب رئيس الوزراء
يوجد مستقبل	١٩	٥	وزارة المالية، وزارة التعليم، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الصحة، وزارة الرفاه	وزارة الرفاه
البيت اليهودي	١٢	٤	وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة شؤون القدس والشتات، وزارة البناء والإسكان، وزارة المتقاعدين	وزارة شؤون الأديان، وزارة التعليم
الحركة	٦	٢	وزارة القضاء، وزارة حماية البيئة	

*كتل شاس والعمل وكديما لم يُشاركوا في الحكومة، المصدر: صحيفة هآرتس، ٢٠١٣/٣/١٨، في:

http://www.haaretz.co.il/news/elections/101968792

* **إعداد الأستاذ أحمد حمادة، مترجم لغة عبرية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.**

جدول (٢)

الوزراء في الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثين

الإسم	الكتلة	الوزارة	ملاحظات
بنيامين نتنياهو	الليكود- بيتنا	❖مكتب رئيس الوزراء ❖وزارة الخارجية	❖رئيس الوزراء ❖وزير الخارجية محفوظ من أجل أفيغدور ليبرمان
موشيه يعلون	الليكود- بيتنا	وزارة الأمن	عضو المجلس السياسي- الأمني المصغر
غدعون ساعر	الليكود- بيتنا	وزارة الداخلية	
يائير لابيد	يوجد مستقبل	وزارة المالية	عضو المجلس السياسي- الأمني المصغر
تسيبي ليفني	الحركة	وزارة القضاء	❖عضو المجلس السياسي- الأمني المصغر ❖المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين
نفتالي بينات	البيت اليهودي	❖وزارة الاقتصاد والتجارة ❖وزارة الأديان ❖وزارة شؤون القدس والشتات	❖عضو المجلس السياسي- الأمني المصغر ❖وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل مختلفة عن وزارة الاقتصاد والتجارة ❖وزارة شؤون القدس والشتات كانت في الماضي جزءاً من وزارة الدعاية الإعلامية والشتات ❖عضو في الطاقم الوزاري في موضوع عملية السلام مع الفلسطينيين
شي بيرون	يوجد مستقبل	وزارة التعليم	
يسرائيل كاتس	الليكود- بيتنا	وزارة المواصلات والبنية التحتية وسلامة الطرقات	
يعال غيرمان	يوجد مستقبل	وزارة الصحة	
غلعاد أردان	الليكود- بيتنا	❖وزارة الإعلام ❖وزارة أمن الجبهة	❖عضو المجلس السياسي- الأمني المصغر

الإسم	الكتلة	الوزارة	ملاحظات
		الداخلية	❖المسؤول عن خدمة البث وعن مكتب النشر الحكومي
عوزي لانداو	الليكود- بيتنا	❖وزارة السياحة	
يتسحاك أهرونوفيتش	الليكود- بيتنا	❖وزارة الأمن الداخلي	
يوفال شتاينيتس	الليكود- بيتنا	❖وزارة الشؤون الاستراتيجية ❖وزارة الشؤون الاستخباراتية	
سيلفان شلوم	الليكود- بيتنا	❖وزارة تطوير النقب والجليل ❖وزارة الطاقة والمياه ❖وزارة التعاون الإقليمي	
عامير بيرتس	الحركة	وزارة حماية البيئة	
مائير كوهين	يوجد مستقبل	وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية	
أوري أريئيل	البيت اليهودي	وزارة البناء والإسكان	
يعكوف بري	يوجد مستقبل	وزارة المعلومات والتكنولوجيا	عضو المجلس السياسي- الأمني المصغر
أوري أورباخ	البيت اليهودي	وزارة المواطنين القدامى	عضو المجلس السياسي- الأمني المصغر
سوفاه لندبار	الليكود- بيتنا	وزارة استيعاب الهجرة	
يائير شامير	الليكود- بيتنا	وزارة الزراعة وتطوير القرية	
ليمور ليفنات	الليكود- بيتنا	وزارة الثقافة والرياضة	

المصدر: صحيفة هآرتس، ١٨/ ٣/ ٢٠١٣، في: **http://www.haaretz.co.il/news/elections/101968792**

الجدول (٣)

نواب الوزراء في الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثين

الإسم	الكتلة	الوزارة	ملاحظات
زائيف ألكين	الليكود- بيتنا	وزارة الخارجية	
داني دانون	الليكود- بيتنا	وزارة الأمن	
آفي فرتشمان	البيت اليهودي	وزارة التعليم	
أوفير أكونيس	الليكود- بيتنا	مكتب رئيس الوزراء	نائب الوزير الذي يربط بين الحكومة والكنيست
ميكي ليفي	يوجد مستقبل	وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية	
إيلي بن دهان	البيت اليهودي	وزارة الأديان	

المصدر: صحيفة هآرتس، ١٨/ ٣/ ٢٠١٣، في: **http://www.haaretz.co.il/news/elections/101968792**

المقالات والتقارير

السيناريوهات المحتملة للمشهد الفلسطيني*

تمهيد

مما لا شك فيه أن الواقع الفلسطيني يمكن أن ينطبق عليه ما يسمّى بـ"الواقع الزئبقي"، فلا يكاد يأتي يوم على هذا المشهد بكل جزئياته حتى تتبعه متغيرات؛ سواء أكانت من عوامل داخلية تتمثل في طرفيها الفلسطيني الفلسطيني أو الفلسطيني وعلاقته بالاحتلال الجاثم على صدور الفلسطينيين، أم من عوامل خارجية بشقيها العربي والإسلامي أو الشق الغربي الذي تمثله الولايات المتحدة وأوروبا أكبر اللاعبين في ساحة العملية السلمية.

هذا المشهد "الزئبقي" نشهد سكونه المؤقت تارة، ثم ما يلبث أن يعيد تشكيل نفسه في بوتقة التطورات على الأرض أو في المحيط، كخطوة يقرأها البعض أنها تماشياً مع الضغوط التي تُمارَس على طرف من الأطراف، فيما يقرأها آخرون من باب الحرص بحثاً عن الفرصة الأكثر تحقيقاً وواقعية في التطبيق، في حين يستند البعض الآخر في تحليلهم على مبدأ البحث عن المكاسب الحزبية أو الشخصية التي قد تكون مبنية على أهواء المؤثر في أي طرف من أطراف هذه المعادلة.

وفي خضمِّ هذا الحديث لا يمكن أن ننسى أن هناك جهوداً قوية تبذل من أطراف فلسطينية وعربية وإسلامية في محاولة للحفاظ على سلامة جدران البناء الوحدوي فيما يخص القضية الفلسطينية، وحمايتها من المتغيرات السريعة التي قد تذهب في مكوناتها إلى حد نسيان الاحتلال الإسرائيلي، كونه البوصلة التي يجب أن توجّه نحوها الجهود الكاملة لمنح الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

---

* **إعداد د. رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية- جامعة النجاح الوطنية، رئيس المركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات.**

وفي محاولة لجمع الشمل الفلسطيني فإن الكثير من جولات المصالحة وتقريب وجهات النظر عقدت ولا تزال تُعقد داخلياً وخارجياً، للخروج من هذا الواقع الدخيل على القضية الفلسطينية، وهو ما ترجم في الأسابيع القليلة الماضية إلى تفعيل عمل لجنة الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديث سجلات الناخبين وسط إقبال وتشجيع من قبل الحزبين المتربعين على الساحة؛ حركتي فتح وحماس.

إلا أنه ورغم كل هذا الخطوات فإن تجربة المواطن الفلسطيني على مدار سنوات الانقسام والحديث المتواصل بين الفترة والأخرى عن اتفاق مصالحة أو انهاء الانقسام، جعل نسبة لا بأس بها من الشارع تصاب بنوع من اللامبالاة في بعض الأحيان أو بنوع من الملل في أحيان أخرى.

وفي ظل هذا الواقع المتأرجح يمكن القول إن هناك سيناريوهات يمكن أن نرسمها في محاولة لتصوير الوضع الفلسطيني الراهن فيما يخص قضية المصالحة والانتخابات التي يجري الحديث عن إمكانية عقدها بين الفترة والأخرى.

السيناريو الأول: بقاء الوضع على ما هو عليه الآن

يتمثل هذا السناريو في بقاء الواقع الفلسطيني الراهن كما هو عليه؛ إذ يبقى الانقسام قائماً بين الأطراف الفلسطينية لا سيما على الصعيد السياسي بشكل خاص، إذ يدار قطاع غزة من قبل حركة حماس، فيما تدار الضفة الغربية من قبل السلطة الفلسطينية التي تمثلها حركة فتح ورئيسها محمود عباس، وفي الوقت ذاته تستمر جهود تقريب وجهات النظر والجهود العربية والإسلامية والراعي المصري في عقد اللقاءات بين الأطراف بين الفترة والأخرى، والتدارس في إمكانية التوافق على نقاط هنا أو هناك، ومن ثم لا يلبث الأمر حتى تُجمَّد اللقاءات نتيجة تصريح أو سلوك يقوم به أي من الأطراف المحاورة[١]، ومن ثم تعاد الكرة مرة أخرى، وهكذا.

[١]- انظر: http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=238795

وإذا ما حاولنا قراءةَ واقعيةِ هذا السيناريو أو احتماليته على الأقل حتى نهاية هذا العام (٢٠١٣)، فإن هناك العديد من القرائن التي تجعل منه سيناريوهاً ممكناً؛ وهي كالآتي:

- الانشغال العربي والإسلامي في الثورات العربية، وبالتحديد الثورة المصرية ذات الأثر الكبير والتجربة التي يحاول الكثير من الأطراف توظيفها بما يناسب أهدافها، وكون الراعي المصري هو الأكثر قبولاً وإلماماً ويمتلك المفاتيح لأطراف الحوار الفلسطيني فإن هذا الأمر يجعل من إمكانية الضغط المصري خلال هذا العام على الأطراف الفلسطينية المتحاورة أمراً غير وراد بالشكل المتوقَّع، لاسيما أن هناك حديثاً عن انتخابات تشريعة مصرية مقبلة في ظلّ حالة عدم استقرار بين التيارات السياسية الإسلامية والمعارضة في مصر، وهذا بالتالي يجعل من الجهد المصري ينصبّ بدرجة كبرى على الشأن الداخلي، مع تحريك بعض الملفات الخارجية بشكل يبقي مصر في الواجهة[١]، ومن ثمّ ينعكس هذا على عدم وجود احتمالية عقد انتخابات فلسطينية سواء في إطار المجلس التشريعي أو المجلس الوطني أو حتى رئاسة السلطة.
- الخوف الفتحاوي وعدم ترتيب بيته الداخلي؛ فعلى المستوى العلني وغير العلني تدلّل الكثير من المؤشرات على أن البيت الفتحاوي يعاني الكثير من التصدّع، وأحدث ما في الأمر استقالة الدكتور نبيل شعث من منصب مفوَّض التعبئة والتنظيم لحركة فتح في غزة، وهو ما جاء بعد وقت قصير من هجوم بعض المواقع الإعلامية الفتحاوية على نبيل شعث حول تقرّبه من حركة حماس وأن الحركة يمكن أن تدعمه في خلافة أبي مازن، وبرغم نفي بعض الشخصيات الفتحاوية لوجود مثل هذا الإشكال دفع شعث استقالته، إلا أن الحديث عن

[١]- هاني المصري، تقدير موقف حول مآل الانقسام الفلسطيني بعد الثورات العربية والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق إنهاء الانقسام. نيسان ٢٠١١.

إعادة تشكيل صفوف القيادة الداخلية والخارجية للحركة يجعل الحديث عن تهيئة الحركة لاستقبال أي استحقاق على مستوى المصالحة أو الانتخابات ليس بأولوية لها، ومن ثم من شأنها البحث عن مخرج في أي فرصة تتاح لها[١].

- مع يقين بعض الأطراف الأوروبية بأهمية الانفتاح على حركة حماس والتعاطي معها من منطلق تمثيلها القوي في الشارع الفلسطيني إلا أن هذا الأمر لم يحدث حتى هذه اللحظة بالجرأة والواقعية، والسبب يعود إلى رفض الاحتلال تقوية هذه العلاقة بتفاصيلها الحالية وكذلك مساهمة أطراف فلسطينية وعربية في هذا الأمر، وهذا يجعل من إمكانية دعم أي خطوة شبيهة بخطوة انتخابات العام ٢٠٠٦ أوروبياً أو غربياً غير واردة[٢]، فالأطراف الدولية حتى اللحظة لا تمتلك الشجاعة الكافية للحديث عن الديمقراطية الحقيقية في الأراضي الفلسطينية، ومن ثم فإن أي خطوة ستكون باتجاه المصالحة أو حتى إجراء انتخابات تشريعية ستقابل بفتور؛ سواء أكان ذلك علناً أم بشكل مخفي.
- الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وما نتج عنها، وإمكانية تشكيل الحكومة المقبلة، وانعكاس هذه التشكلية على تفاصيل التعاطي مع القضية الفلسطينية خاصة في جانب الاستيطان وتهويد مدينة القدس[٣].

---

[١] - دنيا الوطن. ١٩ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣، قراءة في تقرير لمركز الدراسات العالمية يستشرف آفاق التحديات التي تواجهها حركة فتح خلال المرحلة القادمة ، انظر الرابط التالي:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/352405.html

[٢]- ضياء الكحلوت. هل تواصل حماس الانفتاح على الغرب؟ الجزيرة نت. ١٨/ ٢/ ٢٠١٣ . انظر:

http://www.aljazeera.net/news/pages/6459e17e-a74d-4754-b192-a78d938eb638

[٣] - قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ٢٠١٣، ندوة للمركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، رام الله ٢٩ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣ . انظر:

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=147278

- الحديث عن تحريك عملية السلام في المنطقة، وبالتحديد الزيارة التي سيقوم بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى المنطقة وما قد تحمله من مشروع لتنشيط عملية السلام أو تقديم الطروح لحل مرحلي للقضية الفلسطينية[١].

السيناريو الثاني: التوافق والمصالحة دون الانتخابات (المأمول فتحاوياً)

ويتمثل هذا السيناريو في أن تسفر جهود المصالحة التي تقوم برعايتها القاهرة أو أي أطراف أخرى عن إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، بشكل يعيد الوضع الفلسطيني لما هو عليه قبل الانقسام؛ بمعنى أن تعود قيادة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المدنية والأمنية إلى عباءة الرئاسة الفلسطينية في رام الله، أو على الأقل عودة القرار السياسي لشقي الوطن إلى مؤسسة الرئاسة المتمثلة في حركة فتح، مع عدم إجراء انتخابات تشريعية ديمقراطية ونزهيه، أو إجراء انتخابات لكن وفقاً لتصورات أقرب فتحاوياً، كأن يتم إجراء انتخابات رئاسية فقط دون انتخابات المجلس التشريعي والمجلس الوطني.

وهذا السيناريو إن لم يكن ممكناً قبوله من طرف حركة حماس بهذه التفاصيل، إلا أن هناك مؤشرات كبيرة ودوافع فتحاوية تسعى لتحقيقه؛ وذلك للأسباب الآتية:

- التجربة الفتحاوية للانتخابات التشريعية، إلى جانب ضعف كارزمية الرئيس محمود عباس وقدرته على أن يكون رمزاً في رئاسته للسلطة الفلسطينية كما كان الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات، إلى جانب تخوّف فتح من خسران غالبيتها في المجلس الوطني الفلسطيني، كل ذلك يجعل من الانتخابات "كابوساً"، تسعى فتح بكل جهدها أن لا تعيشه مرة أخرى حتى وإن كان هناك بعض الطمأنات من بعض الأطراف، فالشارع الفلسطيني رغم تصنيفاته الحزبية إلا أنه واقعي في حكمه على

---

[١]- حامد جاد. هنية: زيارة أوباما ستعطل المصالحة الفلسطينية، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. ٩ مارس ٢٠١٣ . انظر:

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=58779&table=pa_documents&CatId=128

التيارات، فهناك داخل الفتحاويين أنفسهم أناس يرفضون سياسة إدارة البلد وممارسة فتح السياسية في تفاصيلها، وهذا من شأنه إن لم يصب في طرف حركة حماس أن يصبّ في نصيب أطراف أخرى، لكن ليس في نصب فتح نفسها[١].

- تحاول فتح كسب مزيد من الوقت في قيادة الشعب الفلسطيني، وهي تدرك أن الحديث عن أي انتخابات تتسم بالشفافية والحياد من شأنها أن تضيّق الفارق الزمني بين قيادتها وبين جعلها عنصراً مشاركاً في القيادة الفلسطينية.
- يشكّل طرح حركة فتح الرئيس الفلسطيني كشخصية توافقية لتشكيل أي حكومة فلسطينية توافقية أحد الأسباب التي تجعل من حركة فتح صاحبة البحث عن القيادة، وهذا أيضاً تعبير واقعي عن تخوّفها من أي شخصية أخرى تتولى مفاصل الحياة السياسية حتى وإن لم تكن هذه الشخصية حمساوية، وتجربتها الحالية مع رئيس الوزراء سلام فياض تدلّل على هذا الأمر، فقبول فتح لفياض في رئاسة الحكومة مرهون بعامل الضغط الخارجي والعامل المالي المتمثل في استمرار الحصول على الأموال الغربية، وهي بالوقت ذاته تدرك أن هذا الشخص لا يمثل مكسباً لها بل على العكس[٢].

السيناريو الثالث: المصالحة والانتخابات (المأمول حمساوياً)

يتمثل هذا السيناريو في أن يتم التوصّل إلى اتفاق مصالحة وتوافق على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني مرة واحدة، وهذا مطلب حمساوي وتسعى الحركة إلى إيجاده عبر لقاءات المصالحة، وهذا الخيار كفيل أن يمنح الحركة حرية في العمل

---

[١]- نتائج الانتخابات المحلية: مغزى ودلالات، انظر:

http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=14237&CategoryId=6

[٢]- يوسف عبد الله مكي، هل نحن حقا أمام مصالحة فلسطينية؟. الوطن أون لاين، انظر:

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=15630

وبالتحديد في الضفة الغربية التي تعدّ قلعة لها منذ انطلاقتها، كما أن هذا الأمر – كما تراه الحركة– سيكون خطوة أولى في إصلاح منظمة التحرير والدخول إليها بقوة عبر بوابة انتخابات المجلس الوطني، ومن ثم منحها القوة في الصفوف الأولى لقيادة القضية الفلسطينية التي تسيطر عليه حركة فتح من عقود طويلة.

وهذا السيناريو وإن كان مطلباً ومأمولاً من قبل حركة حماس، إلا أن إمكانية تطبيقه بهذه التفاصيل قد يكون غير ممكن وذلك:

- خوف فتح ورفضها لبنود هذه الانتخابات، وذلك لأسباب تم ذكرها في السيناريوهات السابقة.
- الرفض الدولي– وإن قلّ– في منح الحركة مكانتها الحقيقية، وذلك بسبب شروط الرباعية التي لا تزال قائمة في الحديث مع الحركة من قبل الأطراف الدولية وبالتحديد الولايات المتحدة والمستويات الرسمية الأوروبية، وهذا نزول عند الطلب الإسرائيلي في جعل الحركة تعترف بالكيان الصهيوني[١].
- الثورات العربية وما تؤول إليه الأمور في بلاد الربيع العربي من تولّي الإسلاميين لسدة الحكم، هذا الأمر قد يفرض مخاوف لدى العديد من الدول الإقليمية والعربية من تولي حركة حماس سدة القيادة للقضية الفلسطينية، وهذا ربما كان واضحاً في حديث بعض الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان عن عدم إمكانية اجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني بحجة الظروف الراهنة، وبرغم قبول حركة حماس لدى هذه الدول أو غيرها من الدول الأخرى كحركة مقاومة إسلامية، إلا أنها لا تزال تتخوّف من إمكانية توليها زمام القيادة الفلسطينية لما ستتركه من تأثير على الجو العربي والإسلامي،

[١] – د.ايهاب بسيسو، المصالحة الفلسطينية وسؤال الإرادة، مقال منشور على الرابط التالي:

http://www.fatehmedia.ps/page-1138.html

وتجربة فوزها بالانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ وتشكيلها للحكومة ومقاطعتها حتى من قبل البلدان العربية يمثل نموذجاً لذلك[١].

السيناريو الرابع: المأمول شعبياً

يتمثل هذا السيناريو في أن يعود الواقع الفلسطيني لما كان عليه قبل حدوث الانقسام السياسي، بحيث يعيش المواطن العادي تفاصيل حياته كالمعتاد، ويتخلّص من هواجس الحرمان من ابسط الحقوق، وحرية الحديث والتعبير وممارسة عمله وفقاً لقدراته وليس تصنيفاً لمواقفه السياسية أو احتسابه على هذا الطرف أو ذاك.

أما فيما يخص الانتخابات فوفقاً لهذا السيناريو يمكن القول إن تجربة الشارع الفلسطيني خلال السنوات السابقة منحته مزيداً من الحذر والخوف وفقدان الأمل في أن يكون لإجراء الانتخابات أي مصداقية في التطبيق على الأرض، وهذا السبب قد يجعل الحديث عن الانتخابات ليس بأولوية للشارع الفلسطيني بقدر الحديث عن التوافق وإخراج المواطن العادي من محور المناكفات السياسية، وذلك لأنه هو من دفع ولا يزال يدفع ثمن ذلك.

السيناريو الخامس: انتخابات في الضفة الغربية جغرافياً وفي غزة إلكترونياً

يتمثل هذا السيناريو في بحث حركة فتح والرئيس الفلسطيني عن شرعية استمرار قيادته وتولي زمام الأمر من خلال الإعلان عن عقد انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني والرئاسة الفلسطينية في الضفة الغربية دون قطاع غزة، أو فتح باب التصويت الإلكتروني لسكان القطاع في ظل عدم موافقة حماس على إجراء مثل هذه الانتخابات[٢].

وهذا يمكن أن يُستدلَّ عليه من خلال ذهاب السلطة الفلسطينية لإجراء مرحلتين من الانتخابات المحلية والبلدية في الضفة الغربية فقط دون عقدها في قطاع غزة، وهذا

---

[١] – إبراهيم الخطيب، الإسلاميون عقب الثورات.. التحديات والمخاوف. مركز الدراسات المعاصرة أم الفحم، كانون الأول/ سبتمبر ٢٠١٢

[٢] – فتح تقايض المصالحة بالانتخابات في الضفة دون غزة. انظر:

http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=50396

السيناريو قد يمثل نوعاً للخروج من مأزق الحديث عن شرعية انتخاب الرئيس وانتهاء ولايته وفي الوقت نفسه تشكيل مجلس تشريعي وفقاً للرؤية الفتحاوية.

وإن كان هذا السيناريو يلقى بالكثير من المحاذير على مستوى اتساع الفجوة بين شقي الوطن، إلا أنه قد يكون خياراً تذهب له حركة فتح، وذلك تماشياً مع بعض الأسباب المتمثلة في:

- الدعم الأمريكي لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام٦٧ وبالتحديد على أراضي الضفة الغربية فقط، وهذا قد يمنح إسرائيل الكثير من الكفاءة والمميزات بمنح الفلسطينيين اسم هذه الدولة في أضيق نطاق، وإبقاء قطاع غزة منطقة "معادية" أو الذهاب إلى توقيع اتفاق هدنة طويل الأمد.
- قد يذهب الرئيس الفلسطيني وحركة فتح إلى هذا الخيار كونه يمنحها شرعية إبقاء إدارة البلد والقضية وفقاً لمنظورها وما يتلاءم مع واقعها، خاصة إذا ما تحدثنا عن الشارع الفتحاوي في قطاع غزة الذي يشوبه الكثير من الانقسامات التي دللت عليها مجريات المهرجان المركزي في ذكرى انطلاقة الحركة، والانقسام في صفوف القيادة هناك وتأثير القيادي محمد دحلان.
- اعتقاد حركة فتح أنه بهذه الخطوة قد يتمّ الضغط على حماس بهدف التنازل عن بعض مواقفها أو مطالبها لاتمام اتفاق المصالحة، خاصة فيما يتعلق بإصلاح منظمة التحرير وإطلاق الحريات في الضفة الغربية.

السيناريو السادس: تجزئة المصالحة

يتمثل هذا السيناريو في تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفي ذات السياق حل الآثار الاجتماعية الناتجة عن الانقسام من خلال اللجان التي يتمّ تشكيلها لهذا الأمر، في حين يتم تأجيل عقد أي انتخابات سواء تشريعية أو رئاسية أو مجلس وطني وترحيل الحديث

حولها إلى فترة لاحقه[١]، وبموجب هذا السيناريو فإنه يتم التعامل مع الملف الفلسطيني الداخلي على عدة مراحل، ويمكن أن يكون هذا السيناريو أكثر قبولاً لدى الأطراف الرئيسية في الانقسام وذلك للأسباب الآتية:

- إبقاء كل طرف من أطراف الانقسام يدير واقعه ومؤسساته، مع بدء تغيير تدريجي في كيفية إدارة الواقع السياسي الفلسطيني.
- منح طرفي المعادلة في ملف المصالحة مزيداً من الوقت لاختبار مدى صدق الطرف الآخر وواقعيته في التعامل فيما يخص إنهاء الانقسام، وفي الوقت نفسه قياس الإيجابيات والسلبيات لكل طرف من الأطراف.
- في الوقت الذي تمنح فيه السلطة الفلسطينية فرصة أخرى لتفعيل ملف العملية السياسية، فإن حركة حماس يمكن أن تعمل على تسويق نفسها لدى الأطراف العربية والإقليمية والغربية كلاعب رئيس في الضفة الفلسطينية لا يمكن تجاوزه، وهو ما يعني منحها مزيداً من الثقل السياسي وربما القبول الدولي.

الخلاصة

إن ما يمكن الحديث عنه من سيناريوهات قد ترسم ملامح مستقبل القضية الفلسطينية يبقى في طي القراءة والتحليل، ويبقى هناك الكثير من المحاذير الرئيسية التي يجب أن يتم توخيها في الحديث عن أي سيناريو قد يتم تطبيقه، إلا أن الحديث عن سيناريو تجزئة ملف المصالحة وتطبيقه قد يكون الأقرب وفقاً للمعطيات على الأرض، وهذا يجعلنا ندرك تماماً أن الحالة الحزبية والتجاذبات السياسية تعلب دوراً مهماً في سياقات القضية الفلسطينية، هذا إلى جانب الأثر الذي ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر كنتيجة حتمية للمتغيرات الإقليمية والدولية سواء ما يتعلق بالثورات العربية أو الحالة السياسية في العالم.

[١]- د. ناجي شراب، المعالجة الوظيفية لتحقيق المصالحة الفلسطينية، انظر:

http://www.shurrab.ps/12164

قراءة المشهد السياسي في مصر*

يشكل الوصول للعناصر الأولية ومكونات الظواهر السياسية صعوبة لا تتعلّق فقط بالجوانب المنهجية، ولكنها تنبع من تداخل العوامل الأيديولوجية والفكرية والسياسية ولا سيّما الاقتصادية، وهو ما يرسّخ لأوضاع معقّدة يصعب تفكيكها أو تفسير مآلها وتوقّع نتائجها.

ورغم هذه الصعوبات فإن هناك أهمية لتناول الأبعاد المختلفة للأزمة قي مصر، باعتبار أنها صارت ظاهرة سياسية تتضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية في تشكيلها، غير أن هذه الورقة تركّز فقط على العوامل السياسية الداخلية والتفاعلات بين السلطة والحركات والأحزاب السياسية، وخاصة ما يتعلق بمقترحات كل منها للتعامل مع الأزمة والخروج منها، وهذا لا يقلّل من أهمية العوامل الاقتصادية وتأثير العلاقات الخارجية، غير أن ما دفع للتركيز على العوامل الداخلية يرجع لفرضية أن الأزمة ترجع لاختلاف إدراك الأطراف السياسية للمسار الانتقالي وغاياته.

تحديات الحكومة

تشكّل معضلة الأمن وتحقيق دولة القانون أهم التحديات التي تواجه السلطة، فمنذ يوليو الماضي تواجه السلطة حالة من الاحتجاج السياسي والفئوي، وإذا كانت ثمة استراتيجية لتوفير الأمن ومقاومة الفلتان، فإن تعقيدات الأوضاع السياسية تشير إلى وجود صعوبات أمام تنفيذ أي استراتيجية تضعها الدولة، فهذه الصعوبات لا ترتبط فقط باتساع المعارضة لسياسات السلطة بقدر ما ترتبط بمدى تضامن أجهزة الدولة في تنفيذ السياسات العامة والأمنية، ولعل امتناع الشرطة عن العمل في ظل استمرار التوتر السياسي، يكشف عن الاختلالات الهيكلية التي تواجه تماسك سلطات الدولة كضمانة لفرض احترام القانون.

*** إعداد د. خيري عمر، أستاذ علوم سياسية- مصر.**

وبشكل عام هناك إدراك لمدى ضعف السلطة وقدرات الدولة في المراحل الأولى للفترات الانتقالية، ولا تختلف التطبيقات في مصر عن الخبرات التي مرت بها البلدان الأخرى، وهذا ما يشكل واحدة من تحديات بناء السلطة في ظل توترات السياسة، حيث يظهر ما يعرف بفجوة السلطة التي يتم استكمالها وتعويضها، سواء من خلال الجهود الطوعية لإسناد السلطة، أو إعاقتها من قبل الخارجين عليها والمعارضين لها، هذه الأبعاد صارت تشكل الأعراض اليومية للأزمة التي صارت تظهر في الأجهزة والكيانات السياسية في الدولة.

ولعل تقطّع مسار الحوار الوطني يشكل واحدة من تحديات الاستقرار السياسي، فهذه المسألة لا تتعلق فقط بتوافر الإرادة السياسية، ولكنها تتعلق بترابط وتماسك الكتل والأحزاب السياسية وقدرتها على الدفع باتجاه بناء مسار استراتيجي للحوار السياسي، وقد تكون المشكلة هنا أكثر ارتباطاً باختلاف الأهداف السياسية في مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية وإقرار الدستور، فبينما تتجه السلطة لإدارة الدولة وفق الاقتراب من صيغة الأغلبية والأقلية أو الحكومة والمعارضة، فإن الأطراف التي تعترض على رؤية السلطة للحوار الوطني تتعامل سياسياً على افتراض أن المسار الانتقالي ما زال في دائرة التوافق السياسي.

ولتوضيح أبعاد الأوضاع الراهنة، تناول الرئيس في حوار تلفزيوني في ٢٥ شباط/فبراير عدداً من القضايا التي تعبِّر عن رؤيته لحل المشكلات وآفاق سياسته المستقبلية، ورغم أنه ركّز على سياسات مستقبلية تتعلق بالاستثمار وحل المشكلات الاقتصادية والأمنية، إلا أنه واجه الكثير من الانتقادات من جانب المعارضة، ليس فقط فيما يتعلق بالجوانب الفنية المتعلقة بالإخراج الفني للحوار، وإنما لاعتبارهم أنه لم يتصدَّ للأسئلة المثارة خلال الفترة من أوائل شهر كانون ثاني/يناير والتي شملت المشكلات المتعلقة بسعر الصرف الأجنبي وخطط الاستثمار وتقييم أداء الحكومة في الجوانب الأمنية والاقتصادية، ومراجعة سياسات السلطة ومواقفها خلال الفترة الماضية، وربما ساهم

غياب الاستجابات السريعة في إثارة المزيد من التساؤلات حول مستقبل المسار السياسي وحقيقة فرص الخروج من الأزمات المتتالية التي تمر بها الدولة.

وعلى مدى الفترة الماضية شكَّل تفاوت الأداء الإعلامي بين السلطة والمعارضة واحدة من مظاهر الأزمة السياسية، لم ينحصر التفاوت فقط في مسألة ارتفاع مهنية القنوات الخاصة واتساع مساحتها الإعلامية على مدار اليوم، ولكنها خلال الشهور الأخيرة شهدت تحولات كبيرة في معارضة السلطة، بحيث صارت منبراً لكل المعارضين، رغم حرصها على مشاركة منتمين للإخوان أو الحرية والعدالة، فقد كانت التحيزات واضحة ومباشرة، وهنا يمكن القول: إن الإعلام الخاص بانماطه المختلفة شكل واحدة من أدوات الصراع السياسي، وبشكل عام ساهم ضعف الأداء الإعلامي والسياسي للسلطة في زيادة حدة وفاعلية الحملات الإعلامية المتكررة للمعارضة عبر القنوات الخاصة والتي وظّفت الأخطاء في هزّ الشرعية السياسية، وشكّلت أحداث "بور سعيد" والاضرابات والاعتصامات مادة ثرية للتناول الإعلامي.

مسار جبهة الانقاذ

وبعد مناقشات سريعة قرّر تحالف جبهة الانقاذ الوطني مقاطعة الانتخابات التشريعية، هذه النوعية من القرارات صارت تشكّل إطار التفكير السياسي للجبهة وغالبية مكوناتها الحزبية، وذلك بما يكشف عن وجود مسار موازٍ للسلطة وأن فرص التلاقي لا تبدو مطروحة على مستوى الخطاب والممارسات السياسية، وقد فسّرت الجبهة قرارها بوجود عيوب وردت في قانون الانتخابات تتعلّق بتقسيم الدوائر الانتخابية وتقسيم المرشحين بين القوائم والمقاعد الفردية، وبمرور الوقت زاد تماسك موقف الجبهة بأن مقاطعة الانتخابات رسمياً.

وعلى مستويات غير رسمية يشار إلى وجود رغبات لبعض المنتمين لها بالترشح فردياً أو على قوائم أحزاب أخرى، ومع بطلان قانون الانتخابات والتوجه لصياغة قانون جديد، أعلنت الجبهة عن المشاركة في الانتخابات وتكوين برلمان موازٍ، وهو ما

يكشف عن شدة التغير والتباين في مواقفها السياسية، بين الرفض والقبول دون توضيح عوامل التحولات المفاجئة وأسبابها.

وبغض النظر عن المبررات التي تعلنها الجبهة لمقاطعة الانتخابات أو المشاركة فيها، يلاحظ أن خطابها السياسي صار يتجه لمفاصلة سياسية قاطعة سواء مع الإخوان المسلمين/ الحرية والعدالة أو المسار الانتقالي الحالي، وهذا التوجه يرتبط بتطلعات الجبهة لإعادة تخطيط الفترة الانتقالية، هذا ما تعكسه بعض التصريحات، عندما تشير إلى وجوب إجراء تعديلات دستورية جوهرية أو غياب الضمانات اللازمة للمشاركة في الحوار الوطني أو الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، ومن الملاحظ أن العامل المشترك بين هذه المطالب يتلاقى عند التمهيد لاتخاذ إجراءات جذرية لتعديل المسار الحالي وإعادة تأسيس الفترة الانتقالية مرة أخرى.

وهنا اتخذت الجبهة حالات الاعتداء على المتظاهرين كواحدة من قضايا الصراع السياسي، حيث اتجهت المعارضة (جبهة الانقاذ) لتبني الدفاع عن المحتجين والمتظاهرين والترويج لحق الجماهير والمؤسسات في الاعتصام والإضراب دون أن تتدخّل الدولة في تنظيم حق التظاهر حتى لو أدّى التظاهر إلى تعطيل الدولة ومؤسساتها، وشرعت في الدفاع عن قضاياهم في الإعلام والقضاء، وذلك لأجل إثبات المسؤولية السياسية والجنائية على النظام والحكومة، ومنذ تسلّم الرئيس (محمد مرسي) مهام منصبه ظل الخطاب السياسي للمعارضة الليبرالية والاشتراكية يتّجه نحو التباعد مع السلطة.

وقد استمر هذا التباعد مع الأزمات المتكررة والممتدة التي شكلت أرضية خصبة لنمو الصراع السياسي، فمنذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ برزت الخلافات حول استمرار الجمعية التأسيسية وطريقة صياغة الدستور، ووصلت الأزمة السياسية مداها بعد صدور الإعلان الدستوري في ٢١ تشرين ثاني/ نوفمبر، الأور الذي أدّى إلى تبلور المعارضة في "جبهة الانقاذ" في ٢٤ تشرين ثاني/ نوفمبر، وظهرت مؤشّرات على تباعد التيار السلفي مع سياسات الإخوان المسلمين/ الحرية والعدالة، وخاصة مع توضيح مجلس شورى

العلماء لملاحظاتهم على مشروع الدستور وإثباتها، ليس اعتراضاً على المشروع ولكن تطلعاً لأخذها في الاعتبار لدى إعادة النظر في الدستور.

وتتمثّل الملاحظة العامة في توقّف الانقاذ عند مستوى طرح المطالب وتوفير الضمانات، وكانت أكثر تطوراً في مبادرة "عمرو موسى" عندما اقترح تشكيل حكومة وطنية وتأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر، وعقد مؤتمر دولي لإنقاذ الاقتصاد المصري، حيث قدّمت رؤية قصيرة الأجل لتخفيف حدة الأزمة، لكنها لم تحدد ملامح رؤيتها للمسار الاستراتيجي للحوار والخروج من الفترة الانتقالية، كما جاء المقترح الاقتصادي ليعزز تدويل المسألة الاقتصادية بشكل قد يزيد من الارتباك السياسي والاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أن هذه المبادرة لم تتنبّه إلى أن طرحها للمطالب والضمانات داخل جلسات الحوار قد يكون أكثر تأثيراً من وضع شروط مسبقة، فخبرة الشهور الماضية تكشف أن ابتعاد "جبهة الانقاذ" عن جلسات الحوار، منذ أزمة الإعلان الدستوري، يشكك في رغبتها في بدء وتدشين حوار مشترك مع الأطراف الأخرى والخروج من حالة العدمية أو العلاقة الصفرية التي شكلت معالم خطابها السياسي منذ تشكيلها.

اختلاف الإسلاميين

ومع تباعد التيارات والأحزاب الإسلامية، يثور التساؤل عن الأسباب وراء تعمّق الخلافات التي صارت مادة إخبارية كل يوم، خاصة أنها صارت تتعلق بمفاصلة سياسية بين أكبر تيارين في الدولة، ولعل الخلافات الواقعة بين الأحزاب الإسلامية، هي أمور تحتاج لوضع إطار للنقاش لتقييم سياسات الانخراط في العمل السياسي والتمييز بين أمور العقيدة والمصالح المرسلة، حيث أن تكرار مثل هذه الخلافات سوف يرسِّخ لعلاقات متوترة ذات آثار سلبية بعيدة المدى.

لقد تكرّرت الخلافات بين حزب النور و"الحرية والعدالة" أو بالأحرى بين التيارين الإسلاميين بسبب الاختلاف حول طريقة التعامل مع التغيرات والأحداث، وبغض النظر عن التوافق على قانون الانتخابات وغيره من القوانين في مجلس الشورى،

شكّلت إقالة "خالد علم الدين" واحدة من ملامح الأزمة بين الطرفين، فمنذ هذه الإقالة اتخذت الفجوة في التزايد والاتساع، بحيث صارت تتناقل عبر وسائل الإعلام، وربما يعكس هذا الانتشار عمق الخلاف السياسي واختلاف التصور للإصلاح، بحسب أن كليهما ينحدر من مدرسة فكرية مختلفة.

وبينما يشكل العمل السياسي مكوناً أصيلاً في فكر الإخوان المسلمين، فإنه يعد من التطورات التي طرأت على فكر التيار السلفي، والمسالة هنا لا ترتبط بعنصر الزمن ورسوخ الأفكار بقدر ما ترتبط بكيفية النظر للأحداث ومنهجه وأساليب التصرّف والتأمل مع التغيرات والتحولات السياسية.

فقد شهد تاريخ الإخوان المسلمين تطورات مهمة في الفكر السياسي تناولت الكثير من السياسات والمواقف بالتحليل والنظر، ومنها قضايا الحقوق السياسية والدولة الدستورية، وشهدت التطورات الأخيرة صياغة الموقف من التعددية الحزبية والحقوق السياسية للمرأة، وعلى مستوى الحركة السلفية ظل اتجاه الحركة مرتكزاً في الجوانب الدعوية والابتعاد عن العمل السياسي والحزبية، ليس من باب إنكار أهميته، كما تقول بعض الآراء، ولكن من وجهة أن الظروف السياسية لم تكن ملائمة للانخراط في العمل السياسي والحزبي، وهنا لايمكن إهمال تحفّظ التيار السلفي على الديمقراطية الليبرالية كإطار للنظام السياسي، ولكنه يقبل بالديمقراطية كآليات تنظم الممارسة السياسية وتداول السلطة.

ورغم اختلاف مسيرة تطور الفكر السياسي لدى كل من التيارين، فقد انتهت التجربة بنتائج متقاربة في أهمية العمل السياسي كطريق لإصلاح أحوال المجتمع، وقد وفّرت الثورة فرصة لكل منهما للإعلان عن تشكيل أحزاب سياسية، فيما يظل الإطار الدعوي حاضناً للنشاط السياسي، وهو ما تحقق بحلول منتصف ٢٠١١.

ومنذ تأسيس الحزبين (الحرية والعدالة، والنور)، ظلت المواقف المشتركة والمتقاربة تشكّل السمة الرئيسية للعلاقة بينهما، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من وثيقة المبادئ الدستورية الحاكمة، ولكنه مع انتهاء الانتخابات التشريعية وانعقاد مجلس الشعب في كانون ثاني/يناير ٢٠١٢ ثم بدء انتخابات الرئاسة تنامت الاختلافات في المواقف

السياسية، وخاصة فيما يتعلّق بشأن صياغة القوانين ومحاسبة الوزارة في مجلس الشعب أو مساندة المرشحين في انتخابات الرئاسة، وبشكل عام ظلت الاختلافات في المفاضلة بين خيارات وبدائل يمكن التفاهم حولها.

وبعد التعاون في إنجاز الدستور حتى صدوره، حدثت تغيرات مهمة في العلاقة بين الطرفين، حيث اتجه حزب النور إلى تطوير كيانه كحزب سياسي، بعد خروج عدد من المستويات القيادية وسعيهم لتشكيل حزب الوطن، وذلك استعداداً للانتخابات النيابية.

وفي الفترة الأخيرة اتخذت الخلافات منحىً متسارعاً صارت تضيق معه فرص التلاقي، فرغم تمسّك "النور" بمبادرته وتقاربه مع "جبهة الانقاذ"، إلا أنه يمكن تفسير دوره الساسي بأنه محاولة للقيام بدور الوسيط السياسي بين طرفين متباينين، غير أن هذا الدور يواجه تحديات، تتمثل في أن حزب النور دخل طرفاً متضامناً مع جبهة الإنقاذ في مواجهة الإخوان المسلمين، كما أن دخول الدعوة السلفية على خط الأزمة سوف يزيد المسار السياسي تعقيداً.

ورغم أن بيان حزب النور الصادر في ٢٥ شباط/ فبراير تبنّى خطوات تصالحية، وذلك عندما أشار إلى أحقية الرئيس في إصدار قرارات وتقرير السياسة التي يراها مناسبة لإدارة شؤون الدولة، فقد اتجه لاثبات موقف سياسي يُحمِّل فيه رئاسة الدولة مسؤولية بيان العوامل التي تسببت في اندلاع الأزمة وتوضيحها.

وبينما رأت "جبهة الانقاذ" بكل مكوناتها مقاطعة الانتخابات ومقاطعة الحوار الوطني، فقد يشكّل موقف حزب النور موقفاً وسطاً بين طرفين، فرغم اعتراضه على جوانب من المسار السياسي، شارك في جلسة الحوار وعرض تصوراته ومطالبه، ويعد مجرد وجود مثل هذا التوجه في إطار مؤسسات الدولة مشجِّعاً على تطوير مسار التفاوض والنقاش حول ما فات من ممارسات وصياغة مستقبل العمل السياسي للفترة المقبلة.

وتشير تصرفات حزب النور إلى وجود مَعْلَم مهم؛ فإنه بينما طالب ببيان حقيقة الاتهامات التي وُجِّهت لأعضاء الحزب، فقد احتفظ في ذات الوقت بحق إعادة تقدير

الموقف السياسي مع الاستمرار في المشاركة السياسية والانتخابات، وقد تجلّت هذه التوجهات من خلال المشاركة في جلسات الحوار الوطني وإعلان موقفه من الأحداث والسياسة العامة والتحفّظ على جدول جلسة الحوار، وبهذا المعنى أراد حزب النور تبنّي حزمة من الخيارات المرنة التي تجعله منخرطاً بقوة في المسار الانتقالي وبشكل يمكّنه من القيام بدور مؤثر في صياغة توجهات الدولة.

وتبدو كتلة ثالثة تدخل على مسار التنوع السياسي للحركة الإسلامية، ومن المحتمل أن يدعم انخراط حزب "الراية" وتحالفاته في الانتخابات حالة تشتّت الكتل السياسية الداعمة للتيار الإسلامي، فإن ما يحصل عليه من أصوات يشكّل خصماً من التصويت للتيارين الرئيسيين، وهذا ما يرجع إلى أنه يعتمد بالأساس على تنوعات مختلفة من المنتمين للتيارين الإسلاميين، ومن المحتمل أن يزداد التشتّت ليس فقط لزيادة الخلافات السياسية، ولكن لتنوع الخطاب السياسي والفكري لـ" حازم أبو إسماعيل" واختلاف نظرته لعدد من القضايا عن نظرة كل من الإخوان المسلمين والدعوة السلفية، وخاصة فيما يتعلق بطريقة إدارة المرحلة الانتقالية والعلاقة مع الاحزاب الليبرالية والاشتراكية.

الجدل الانتخابي

لقد شكّل إصدار قانون الانتخابات مادة خلافية بين السلطة والمعارضة، انتهت بإلغاء القانون للنزاع حول موافقته للدستور، حيث جاء حكم القضاء الإداري متوافقاً مع ما ذهبت إليه المعارضة من وجود عيوب دستورية بالقانون، كما أنه في ذات الوقت يعزّز مسار التوجه نحو دولة القانون، حيث إن العامل المشترك في هذه التفاعلات يتعلق بتفعيل النظام الدستوري القائم واحترامه، وهو ما وُضِّح في مواقف كل الأطراف من الحكم الإداري وانتظار ما يسفر عنه التصرف بشأن القانون.

وفي ظل هذا الخلاف اعتبرت السلطة أن الالتزام بالدستور يعدّ أولوية في سياستها، ومن ثم شرعت بالدعوة للانتخابات النيابية، وإزاء هذه الأوضاع اختلفت مواقف عدد من الأحزاب السياسية، فبينما أعلنت غالبية الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وحزب مصر مشاركتها في الانتخابات رغم تحفظها على الظروف المعقّدة التي تجري في ظلها،

حيث طالب حزب النور بإعادة قانون الانتخابات إلى المحكمة الدستورية لإبداء رأيها في القانون، وتعليق العملية الانتخابية حتى صدور القانون في صورته النهائية، وقد أعلنت جبهة الانقاذ عن مقاطعة الانتخابات، لصدور القانون دون مشاورات ولعيوبه الدستورية، ولذا اتجهت للطعن به أمام القضاء الإداري والتأكيد على مطالبها وشروطها للدخول في حوار وطني، لكنها تتجه للمشاركة في الانتخابات وفي ذات الوقت تعمل على مزاحمة شرعية الحكومة من السعي لتشكيل مؤسسات موازية كالبرلمان الشعبي، وبهذا المعنى تتبني الجبهة مساراً لتفكيك شرعية النظام السياسي.

وقد ظهر عدد من الاجتهادات القانونية ترى أن دخول القضاء الإداري على مسار الانتخابات النيابية يهدر قاعدة الفصل بين السلطات، وذلك باعتبار أن دعوة الناخبين للاقتراع هي عمل من أعمال السيادة التي لا تخضع لرقابة سلطة أخرى، هذه الاجتهادات يمكن مناقشتها من وجهين؛ **الأول** هو ما يتعلق بتحرير محلّ النزاع القانوني،حيث إن المسالة المعروضة هنا تتعلق بمدى سلامة صدور قانون الانتخابات من حيث الإجراءات الشكلية، وإن كانت هناك طعون على موضوع القانون، ومن ثم فإن التعامل القضائي يتعلّق بتقرير مدى صلاحية القانون للتطبيق، وبالتالي فإن صدور الحكم بإعادة القانون إلى المحكمة الدستورية هو حكم يلغي وجود القانون ذاته دون التعرض أصلاً لمسألة أعمال السيادة.

أما الوجه **الثاني** فيتعلق بانتقاد الحكم من وجهة قاعدة الفصل بين السلطات، وهو المبدأ الذي ظهر مع الثورة الفرنسية لغرض خفض اختصاصات السلطة التنفيذية، ثم تلاه مبدأ توازن السلطات ليحل مشكلة إدارة الاختصاصات المشتركة في مؤسسات الحكومة (التنفيذية والقضائية والتشريعية).

وعلى أية حال لم تعرف النظم الدستورية أو السياسية الفصل المطلق بين السلطات، بل تطورت العلاقات القانونية مع تقَعُّد الدولة، لصياغة قواعد الرقابة المتبادلة بين السلطات وكيفية المحاسبة القانونية على كل التصرّفات التي تقوم بها أي سلطة، سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية، وإذا ما نظرنا إلى النظم السياسية الليبرالية أو الاشتراكية أو غيرها، نلاحظ أن فكرة أعمال السيادة –التي تعني بمفهوم المخالفة غياب المحاسبة– لا تأخذ

بها النظم الدستورية المعاصرة بما فيها الدستور المصري الصادر في ٢٠١٢، حيث تقع كل تصرفات السلطة التنفيذية تحت رقابة البرلمان والقضاء، ومن المحتمل أن يساهم تجاوب كل الأطراف مع الأحكام القضائية في خلق بيئة تساهم في زيادة شرعية الانتخابات.

من الثوار؟

وبين الحين والآخر، تنشب معركة التعبير عن الثورة والولاية الشرعية عليها، ليس فقط بين السياسيين والحزبيين، ولكن صارت التساؤلات شائعة بين الباحثين والمراقبين أيضاً، وهو ما يكشف عن مدى التداخل بين كثير من الأمور المنفصلة بطبيعتها، فمن حيث المبدأ تظل الولاية الشرعية للقوي والأطراف التي ساهمت في التمهيد للثورة حتى اندلاعها، ولكن ما هو مثير للاهتمام استمرار طرح مثل هذه النوعية من النقاش لتكون واحدة من ملامح الأزمة السياسية، حيث إنها تتضمّن في طياتها تطلعاً لتصنيف الحركات والأحزاب ما بين ثورية ورجعية ومضادة للثورة، وبناء على هذا التصنيف يتم إدخال عدد من الكيانات والمؤسسات والأفراد أو استبعادهم.

إن امتلاك شرعية الثورة واستبعاد الإسلاميين بمختلف أطيافهم صار الخطاب الرئيس لليسار قبل الليبراليين، فثمة إدراك مشترك لديهم بأن التيارات الإسلامية تصنّف ما بين قوى شاركت في الاحتجاج ضد النظام السابق، لكنها تأخّرت في المشاركة مع اندلاع الثورة في ٢٥ كانون ثاني/ يناير، وهذه المقولات تستبعد جماعة الإخوان المسلمين وترفض ما حققته من مكتسبات شرعية تدع ادعاءات حرمان أعضاء الإخوان/ الحرية والعدالة من حقّ تولي المناصب العامة، أو أن بعض الإسلاميين لم تكن الثورة من أصولهم الفكرية كالحركة السلفية.

هذا التصور لايرجع فقط إلى الخلافات الأيديلوجية، ولكنه يرجع أيضاً إلى رغبة اليسار والقوميين وغيرهم من كبار الموظفين في استمرار الأوضاع الموروثة من النظام السابق، والتي تتمثّل في منع الإسلاميين من الولوج إلى جهاز الدولة، بحيث يظل الجهاز الإداري بعيداً عن التغيرات والتحولات السياية التي تشهدها الدولة والمجتمع، وخاصة بعد تتابع فوز الإسلاميين بنتائج الانتخابات التي أجريت خلال العامين الماضيين.

مسار الأزمة

قد تبدو الصورة في الصراع الدائر حالياً واقعة ما بين تآكل المعارضة وتآكل الشرعية، هذه الثنائية يمكن أن تفسِّر جانباً من أزمة المشهد السياسي، إذا ما استمر التباعد بين السلطة والمعارضة، وهذا ما يثير التساؤل عن طبيعة الخروج من الأزمة وأشكال الحلول التفاوضية الممكنة التي يمكن أن يطرحها كل طرف، فما بين الشرعية السياسية والاعتراف المتبادل دارت مساجلات السلطة والمعارضة، فالمعارضة ترى أن السلطة لا تعترف بمطالبها، فيما أن السلطة ترى أن المعارضة تسعى لهزّ شرعيتها.

وكان من المحتمل أن تشكّل الانتخابات التشريعية، التي تحدَّد موعدها في ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، فرصة مهمة لتصحيح الارتباك في المسار الانتقالي، غير أن تأجيلها حتى يتم الانتهاء من القوانين المنظمة لها، سوف يثير المزيد من النقاش والجدل السياسي، ولكي تساهم الانتخابات في خفض حدة الأزمة السياسية، لا بدّ من وجود الحد الأدنى من التراضي حول سلامة الإطار القانوني والتنفيذي للانتخابات ومشروعيته، وذلك باعتباره محفِّزاً لانخراط كل الأطراف في العملية الانتخابية وتقبّل نتائجها.

غير أن السؤال الذي صار جوهرياً هو ما يتعلق بأن تنوع المعارضة ما بين إسلاميين وليبراليين واشتراكيين يجمع بينهم مطالب مشتركة تتفاوت في حجمها ونوعيتها، لعل أقلها خلافاً مع السلطة ما يعرف بتحالف "الأمة" بقيادة حزب "الراية"، فهو تحالف تقف معارضته عند مستوى المنافسة السياسية، وهو في ذات الوقت يدعم استمرار وتأكيد شرعية السلطة، ويساهم تعدد أطراف المعارضة وتنوعها في حفظ التوازن السياسي وخفض تطلع بعض القوى السياسية لوصول البلاد إلى حالة الانفلات وانهيار المؤسسات، ولكن يظل هذا التوازن قصير الأجل ومؤقتاً، ويتطلب استمراره إنجازاً سياسياً واقتصادياً نوعياً يساهم في زيادة شرعية الحكومة لدى الجماهير، وهذا ما يدفع باستمرار للبحث عن حلول سياسية، لكن مهمة الدولة خلال الفترة المقبلة، تتمثل في ضرورة تجنّب الدخول في حلقة مفرغة.

قراءة* في تقرير:

منظمة التجارة العالمية على مفترق الطرق**

إنّ منظمة التجارة العالمية مؤسسة لا غنى عنها في المجتمع الدولي، حيث تتزايد أهميتها في ظل تنامي التجارة بالإضافة إلى التغيرات الدولية الكبيرة والتكاملات الاقتصادية الهائلة التي نشهدها دولياً، مما يستدعي التغيير للأفضل في ظل عالم متغير.

وقد جاءت هذه القراءة كملخص للتقرير الصادر عن الدكتور طلال أبو غزالة، عضو لجنة خبراء منظمة التجارة العالمية، وهو تقرير حول حتمية استحداث برنامج إصلاحي لمنظمة التجارة العالمية.

وقد تضمن التقرير كلمتين افتتاحيتين لكل من السيد سيرجيو ماركي/ السفير الكندي السابق لدى منظمة التجارة العالمية/ رئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، والدكتور طلال أو غزالة، ومن ثم المقدمة التي قدم د. أبو غزالة من خلالها رؤيته حول أهمية الإصلاح بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، وضرورته الملحة.

هذا وقد تضمن التقرير ثلاث وعشرون توصية حاول د. أبو غزالة حصرها بعدد من الأمور المحورية التي يعتقد أنها رئيسية لتجديد منظمة التجارة العالمية واستدامتها، والتي ركز فيها على أربعة محاور: تعزيز التجارة، وتبسيط إجراءات صنع القرارات وتعزيزها، وتعزيز الحوكمة، وإنشاء عملية موثوق بها للحكم على أي فعل بشأن مقترحات الإصلاح.

---

* إعداد أ. ياسمين الأسعد، سكرتير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

** للاطلاع على النسخة الكاملة من التقرير:

http://www.tagorg.com/news.aspx?id=2492&group_key=news&lang=en

وقد اختتم التقرير، بالإضافة إلى الخلاصة، بثلاث ملاحق؛ حيث لخص الملحق الأول التوصيات التي تقدم بها أبو غزالة، وطرح الملحق الثاني ضرورة إبرام اتفاقية لاقتصاد الإنترنت، بينما تناول الملحق الثالث د. أبو غزالة في سطور.

ومن خلال قراءتنا لهذا التقرير، ونظراً لأهمية ما جاء به، حاولنا اقتباس بعضاً منه لإدراجها في هذه القراءة، ابتداء من المقدمة، والملحق الأول، وانتهاء بالملحق الثاني.

مقدمة

لماذا نريد الإصلاح

أصبح موضوع التجارة الدولية مصبوغاً بصبغة سياسية وموضوعية، كما أنه أصبح يحظى بمؤيدين متحمِّسين، إلا أنه لم يسلم من الناقدين أيضاً، ومع ذلك يمكن القول إنّ إحدى طرق تجسير الهوة بين المتحمِّسين والناقدين تكمن في منهجية اتخاذ القرارات، وهو أمر يجب على المنظومة متعددة الأطراف أن تصلحه، ويعني ذلك أن على منظمة التجارة العالمية أن تتغير وتتطور، ولذلك فإن من الواجب الاتفاق على ضرورة التجدّد والتجديد مهما اختلف مفهوم هذا الأمر من شخص إلى آخر.

يشهد العالم اليوم تكاملاً متزايداً تُقدم فيه التكنولوجيا مسارات تجارية جديدة هائلة وتتيح الفرص المتجددة على مدار الساعة، حيث تسعى الدول كلها جاهدة لتعظيم صادراتها من السلع والخدمات والخبرات، وعليه فإن تقوية النظام يشكِّل محوراً في غاية الأهمية، ومن الممكن ألّا يكون هناك بديل عن ذلك كما يقول البعض الآخر، ولذلك فقد حان الوقت الآن للتحرك على هذه الجبهة.

ويكفينا ما سمعنا من أعذار وجدل بأن النظام الحالي نظام مقبول، وأنّ القيام بمهمة التجدّد والتجديد سوف يتداخل مع العمل المنظور أمام منظمة التجارة العالمية، إذ إن هذا الأمر قد يبدو لي غير مقبول.

فالإصلاح الذي نريده يجب أن يكون صديقاً لا عدواً لبرنامج منظمة التجارة العالمية، ويضاف إلى ذلك أن جدول أعمال جولة الدوحة الإنمائية قد دخل عامه الثاني عشر، والسؤال هو: ماذا بين أيدينا مما يمكن تقديمه لهذه الجولة؟

وفضلاً عن ذلك فإن إعادة إنعاش نظام التجارة سوف يساعد في تحديد ما إذا كانت جميع الدول النامية أو بعضها سوف تنجح في المشاركة في التجارة العالمية أم لا، ففي منطقة الشرق الأوسط، على سبيل المثال، يلاحظ أن كثيراً من دولها ما زالت خارج إطار منظمة التجارة العالمية.

ولذلك يجب ألّا نخطىء الفهم، فأعمال المنظمة سوف تؤثر دون أدنى شك في تناغم لعبة التجارة وفي أداء تلك اللعبة ودرجة ذلك الأداء في قاعات اجتماعات اللجان حول آلية تسوية الخلافات.

حول تحديد وضع منظمة التجارة العالمية

أبدأ انطلاقاً من الفرضية الأساسية، وهي أنّ منظمة التجارة العالمية مؤسسة لا غنى عنها، فهي تضطلع بدور مهم في مجتمعنا الدولي، وبصفتي من رجال الأعمال فإنني أومن أن المهمة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية ما زالت مهمة لعالم اليوم كما كانت الإتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية مهمة منذ إنشائها عام ١٩٤٧.

وعندما ننظر إلى عالمنا الصغير اليوم وإلى النمو الهائل في التجارة في كل مكان من أنحاء العالم نجد أنّ الضمانة الأفضل لاستمرار النفاذ وعدالته لجميع الدول صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها هو من خلال ترسيخ القواعد التجارية الدولية الواضحة والتي يمكن التنبؤ بها، وهذا بالضبط ما يحدث في منظمة التجارة العالمية، حيث تلتقي الدول للتفاوض على تلك القواعد ذاتها وتنفيذها.

ويمكن للمرء بسهولة أن يجزم أنّ دور منظمة التجارة العالمية يكتسب أهمية أكبر في يومنا هذا، نظراً للتغيرات والتكاملات الاقتصادية الهائلة التي نشهدها دولياً، ففي هذا العالم الذي أضحى قرية صغيرة تتنافس الدول فيه بطموحاتها التجارية، والذي أصبحت

فيه القواعد أكثر إلحاحاً مما مضى، يصبح لزاماً علينا أن نُنشىء منظمة للتجارة العالمية فيما لو لم تكن منظمتنا هذه قائمة بالفعل.

إن الحقيقة الأولى التي رسخناها هي أنّ هذه المؤسسة لا تعني أننا انتهينا من أعمالنا بعد، بل هناك واجب يقع على عاتقنا بأن نعزِّز من تلك الالتزامات على أساس دائم إذا ما أردنا أن نضمن وضع المنظمة في الزمن الذي نعيشه الآن، وأن نضمن استجابة الحوكمة الأساسية والاقتصادية للحاجات والطلبات التي تقود أوقاتنا اليوم وتقودنا كذلك نحو المستقبل.

وبمقدور منظمة التجارة العالمية بل ينبغي لها بصفتها مؤسسة أن تكون أفضل وأقوى، وكما أننا لا ننكر أنها ليست معصومة عن الخطأ فلا يمكن لها أن تدعي أنّ العالم لم يتغير.

وباليقين ذاته أُومن أن من ينكر أو يؤخر أي مفصل من مفاصل الإصلاح سوف ينتهي المطاف به إلى إضعاف المؤسسة مع مرور الوقت، وسوف يقوِّض من أهميتها وصلتها بالواقع، والأفكار الجيدة يمكن تحويلها إلى تحسينات فعالة، ويمكن لها أن تكون محاور لتحويل منظمة التجارة العالمية وإنعاشها.

وعلى مدى الأعوام الماضية لم يكن هناك شحٌ في المقترحات والتوصيات الرصينة حول مثل هذه التحسينات، وقد استُثمِر كثير من الطاقة في توجيه رأس المال الفكري، المطلب الذي سوف يشكل الأساس لأي تقدم ملموس في الإصلاح، لكنّ المحزن أنّ تلك المقترحات لقيت التجاهل، في حين استمرت قيادة منظمة التجارة العالمية في مقاومتها للتغير، وأدى ذلك بمنظمة التجارة العالمية بصفتها المؤسسية إلى أن تدفع ثمناً باهظاً لتجاهلها الذي غزا أجواء الإحباط والتهكم في مجتمع المعنيين الذي لم يكن له فائدة سوى رفع مستوى العداء الضاري ضد منظمة التجارة العالمية، وهذا هو الوضع على وجه الخصوص في مختلف مفاصل المجتمع المدني، لكنه ليس حصرياً عليها.

ولذلك من الواجب تغيير قواعد لعبة أن "الجميع خاسر"، وكلما جاء ذلك التغيير مبكراً كان أفضل.

هل تستطيع منظمة التجارة العالمية "المشي ومضغ العلكة" معاً في الوقت ذاته؟

هناك بعض من نراهم في المنطقة المحيطة بمنظمة التجارة الدولية يقرّون بضرورة تعزيز تلك المؤسسات، لكن معظمهم يصرّون على أن التوقيت غير مناسب، وأنّ علينا أن نستثمر كل طاقاتنا ورأس مالنا السياسي في إنهاء جدول أعمال جولة الدوحة، وأنه يجب ألّا يجبرنا أي معوِّق على أن نحيد عن ذلك الهدف.

وأجدُني غير متفِق مع هؤلاء، إلا أنني أتفق تماماً مع الشعور بالأهمية القصوى لجدول أعمال الدوحة، وقد رحَّبْتُ بها عند انطلاقتها عام ٢٠٠١، وقد آن الأوان اليوم لتنفيذها على أرض الواقع، كما أنني أقر أنّ ذلك سوف يتطلب جهداً حقيقياً كبيراً.

إلا أن ما يربكني اليوم هو أولئك الذين يدّعون أنّ منظمة التجارة العالمية لا يمكنها "المشي ومضغ العلكة" في الوقت نفسه، إذ أرى في ذلك النمط من التفكير خطراً على نمو المنظمة وسمعتها، ناهيك عن أن ذلك التفكير غير واقعي إذا ما وضعنا في الاعتبار كيف تسير الأمور في عالم اليوم على أرض الواقع.

والحقيقة أن بإمكان منظمة التجارة العالمية أن تفعل الأمرين معاً، فلن يتاح للمنظمة إمكانية الاختيار بين جدول أعمالها وجدول الإصلاح، ناهيك عن أنّ كلاً من المسارين يدعم الآخر ويعزِّزه، ولذلك فإن فهمنا لمنظمة التجارة العالمية فهماً فعالاً سوف يسهّل من إنجاح المفاوضات الحالية والمستقبلية.

وعلى الأعضاء الآن أن يقدّموا التزاماً أكيداً حقيقياً لمعالجة الإصلاح في منظمة التجارة العالمية، فقد مضى كثير من الوقت وضاع، وعلى منظمة التجارة العالمية أن تتكيّف مع الوقائع المتغيرة والسائدة في عالمنا اليوم، فالتمسّك والتشبّث بالوضع الراهن لا يمكن استدامته، كما أنه يسير عكس تيار مصالح منظمة التجارة العالمية بعيدة المدى.

ونتيجة لذلك أحثُّ أعضاء المنظمة على صياغة مسودة برنامج إصلاحي ومناقشته والاتفاق عليه في أقرب وقت ممكن، وبهذا الخصوص فإن من المرجّح أن يكون الاجتماع

الوزاري في بالي الفرصة الأقرب والأكثر واقعية لإطلاق تلك العملية، ومن هنا فمن المهم أن تعرف القيادة ملامح عملية الإصلاح ومسارها الحرج.

وفضلاً عن ذلك تقدّم لنا حملة انتخاب المدير العام الجديد للمنظمة منبراً إضافياً مهماً لمناقشة الأفكار لتحقيق الإصلاح المؤسسي، وإذا ما أخذناها معاً جميعاً فسوف يمكن لهذين الحدثين أن يوفّرا لنا فرصة نادرة وثمينة.

الملحق١: ملخص التوصيات

التوصية (١):

يجب على كل عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يجري حواراً وطنياً مع مواطنيه، ومن شأن هذا الحوار أن يحدِّد، من بين أمور أخرى، الدور الذي تقوم به التجارة العالمية في حياتهم الاقتصادية المحلية، وأن يعالج التحديات التي يواجهونها، وأن يوضِّح الفرص القائمة أمامهم لاستغلالها.

التوصية (٢):

يجب أن يعمل الأعضاء مع المدير العام لإنشاء ذراع لأمانة السر يكون مسؤولاً عن متابعة هذه التغيرات الجغرافية والسياسية والإقتصادية المتسارعة والإبلاغ عنها وتحليلها، من حيث آثارها على النظام التجاري العالمي.

التوصية (٣):

يجب أن يقوم المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع أعضاء المنظمة، بإنشاء مديرية في أمانة السر لتقديم برنامج مستمر للقطاع الخاص حول "التجارة في انتشار التعليم".

التوصية (٤):

يجب تشجيع الأعضاء على استخدام أحكام التصويت القائمة بشكل أكثر من أجل الإسراع في خطى عملية اتخاذ القرارات ورفع مستوى فعاليتها.

التوصية (٥):

بناء على ذلك، أعتقد أن على منظمة التجارة العالمية أن تضع مفهوم "الاتفاقية المستدامة متعددة الأطراف" وتعرفه وتطبقه لتسهيل عملية صنع القرار.

التوصية (٦):

على المدير العام والأعضاء التوصّل إلى سبل خلّاقة نافعة لتوضيح عملية مراجعة السياسة التجارية والتوسع فيها وإشراك أطراف عدة فيها، سعياً لجعلها نافذة تطلّ منها منظمة التجارة العالمية على العالم الخارجي.

التوصية (٧):

يجب على الأعضاء مراجعة سير عملية الانضمام الحالية سعياً لتحسين تصميم عمليات الانضمام وتنفيذها للتوصل إلى قرار نهائي بشكل أسرع.

التوصية (٨):

يجب على منظمة التجارة العالمية أن تُدخِل تقنيات الاتصال والمعلومات والإنترنت في عملياتها لجعلها أكثر فاعلية وشمولاً وكفاءة.

التوصية (٩):

نظراً لأهمية الإنترنت في التجارة والتبادل التجاري في العالم ككل، يجب على منظمة التجارة العالمية التفاوض للتوصل إلى إتفاقية لاقتصاد الإنترنت.

التوصية (١٠):

١. يجب أن يتم دمج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في اللجنة العادية للتجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية والجلسة الخاصة للجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية تحت مظلة لجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن جدول أعمال التنمية لمؤتمر الدوحة (DDA)، ويمكن لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يكون رئيساً بالمشاركة، وتتشكّل أمانتا سر موظفي كلٍّ من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢. يجب أن يتم دمج مركز التجارة العالمي في منظمة التجارة العالمية بشكل كامل.

التوصية (١١):

يجب على حكومة الدولة العضو إجراء مراجعة مناسبة وشاملة للوظائف الحالية لأمانة السر في ضوء حاجات الأعضاء ذات الأولوية، ويجب عليها أن تدرس حجم أمانة السر ووظائفها وموازنتها وإدارتها وقيادتها لإجراء التغييرات اللازمة.

التوصية (١٢):

يجب أن ينشيء الأعضاء لجنتين دائمتين تتبعان لهم من خلال رئيس المجلس العام؛ تكون إحداهما لجنة استشارية عامة تتألف من كبار ممثلي المجتمع المدني والوسط الأكاديمي، أما الأخرى فتكون لجنة استشارية من القطاع الخاص تتألف من الرؤساء التنفيذيين وقيادات العمال العليا ممن يمثلون قطاعات السوق الثلاثة، وهي: الخدمات والزراعة والتصنيع.

التوصية (١٣):

فيما يتعلق بالتواصل العام، نظراً للصورة المجحفة لمنظمة التجارة العالمية التي ما زالت تطغى على العامة، يجب على المدير العام جعل التواصل مع العامة والحوار معهم أولوية عليا من أولويات قسم الاتصالات في منظمة التجارة العالمية، ويجب أن تعكس مخصصات الموازنة ذلك.

التوصية (١٤):

يجب عقد مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية سنوياً.

التوصية (١٥):

يجب تأسيس ملتقى غير رسمي منتظم لقادة منظمة التجارة العالمية، على فترات زمنية مناسبة، تستضيفه الدول الأعضاء المختلفة على التوالي.

التوصية (١٦):

يجب على المدير العام أن يعيِّن نائباً واحداً فقط للمدير العام، ويجب أن تكون الحالة التنموية للبلد الأصلي لنائب المدير العام على خلاف الحالة التنموية للبلد الأصلي للمدير العام، لضمان القيادة المتوازنة.

التوصية (١٧):

إنشاء لجنة تنفيذية للمجلس العام تكون متوازنة إقليمياً، وتتألف من الأعضاء على التناوب، ويرأسها رئيس المجلس، وتقتصر صلاحيات اللجنة على تقديم التوصيات إلى المجلس العام.

التوصية (١٨):

على الأعضاء أن يوافقوا على أن تكون لمنظمة التجارة العالمية ترتيبات ذات قدر أكبر من الرسمية والانتظام مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمؤسسات الدولية الرئيسية الأخرى، للاستفادة من الخبرة الأفقية وأفضل الممارسات التي قد تفيد في وضع حلول أفضل للسياسة التجارية، ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات الأعضاء وأمانات السر على حد سواء.

التوصية (١٩):

يجب على وزراء التجارة والسفراء وكبار المسؤولين ومدير عام منظمة التجارة العالمية أن يسارعوا إلى إيجاد السبل لتمهيد الطريق بالنسبة لمفاوضات الخدمات في سياق وثقافة محادثات الوصول إلى السوق.

على وزراء التجارة والسفراء وكبار المسؤولين ومدير عام منظمة التجارة العالمية أن يضعوا برنامجاً لتشجيع وتسهيل بناء مناصرين أكثر نشاطاً لتجارة الخدمات في القطاعين العام والخاص في البلدان النامية.

التوصية (٢٠):

على الأعضاء أن ينشئوا عملية تصحيحية تمكّن من التمعُّن في مقترحات الإصلاح والعمل عليها، وبالإضافة إلى ذلك يجب تبنّي العملية والموافقة عليها وقيادتها من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية.

التوصية (٢١):

بالإضافة إلى الدور التفاوضي، على الوزراء أن يجدوا الوسيلة اللازمة للعمل على تفعيل دورهم النقابي الخاص بهم في منظمة التجارة العالمية، بل وعليهم على وجه التحديد أن يوفروا للمنظمة قيادة استراتيجية.

التوصية (٢٢):

ينبغي للمؤتمر الوزاري في بالي أن يطلق عملية الإصلاح في منظمة التجارة العالمية.

التوصية (٢٣):

ينبغي تشجيع المرشحين لمنصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية للتعبير عن أفكارهم وطروحاتهم لتقوية وتعزيز منظمة التجارة العالمية.

الملحق (٢): ضرورة إبرام اتفاقية لاقتصاد الإنترنت

مشروع مقترح مقدم من طلال أبو غزالة

لمحة عامة

تستكشف هذه الوثيقة بصورتها الأولية الأحكام التي يمكن أن تكون جزءاً من اتفاقية مستقبلية تسعى إلى تحرير تجارة خدمات الإنترنت، بهدف إقامة منطقة تجارية حرة للإنترنت.

وقد تكون أهمية الإنترنت في التجارة العالمية أمراً لا يمكن استيعابه، مع أن الإنترنت يمثل ٢١٪ من نمو الدخل الإجمالي المحلي في الاقتصادات الناتجة، وهذه حقيقة نشهدها منذ خمس سنوات، حيث ذكرت الشركات أن ٧٥٪ من العوائد قد حقّقتها بفضل الإنترنت، مقارنة مع مؤسسات الصناعة التقليدية.

وفي مسح ضم ٣٠ بلداً وصل مجموع دخولها الإجمالية المحلية ١٩ تريليوناً عام ٢٠١٠، تبيّن أن اختراق الإنترنت ازداد بنسبة ٢٥٪ في السنة الواحدة خلال خمسة الأعوام الماضية، مما يساهم بمعدل ١,٩٪ من نمو الدخل الإجمالي المحلي.

ولو نظر المرء إلى تدفقات المعلومات تلك على أنها تشكّل تجارة في خدمات المعلومات والمعرفة فعندها سيكون من المفهوم لدى كبار التجار في الاقتصاد العالمي حجم المعلومات التي تقدمها منصات البرمجيات الإلكترونية على الإنترنت؛ من أمثال غوغل وياهو وفيس بوك وتونتي وبايدو وياندكس ومايكروسفت بينغ.

وهذا ما يؤكد الفرص التي تنشأ عن خدمات الإنترنت من خلال شركات الأعمال التقليدية التي ما كانت لتقوم أصلاً لولا الإنترنت، ومثالنا أن الأسواق الإلكترونية مثل Mercado Libre, Rakuten ,e-bay تؤكد على تجارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدولية والسنوية وعلى أن التجارة تنمو بالفعل.

وبالإضافة إلى تلك البرمجيات، تمكن الإنترنت كثيراً من خدمات تعزيز المعارف التي أصبحت الآن من المسلمات لدينا، كالبريد الإلكتروني، وهو تحديد المواقع الجغرافية التي جاء استخدام المستهلكين لها بعد جولة الأوروغواي.

ومن هنا فإن منظور البلدان النامية ومشاركتها الكاملة والفعالة في شبكة المعلومات العالمية يعتبر من الأمور الحاسمة لكل بلد ليستفيد من العولمة ويتجنب التهميش، وفي الوقت الحالي نجد تأخيراً من معظم الدول النامية في هذا الإطار بالذات، ومع تسارع وتيرة تطوّر تكنولوجيا المعلومات وتفجّرها نجد أن هذه الفجوة أصبحت تتسارع في التضخم، وأن تجسيرها أصبح يزداد صعوبة يوماً بعد يوم.

وفي حين أن لدى كثير من البلدان النامية القدرة العالية في رأس المال البشري خاصة في مجال تطوير البرمجيات و/ أو في مرافق الصناعة التحويلية القائمة فإن الغالبية العظمى من جهود دول الجنوب لا تجد فرصة في المحافظة على ذلك التوجه.

إذاً نحن بحاجة ماسة لبذل الجهود التعاونية الدولية التي يجب أن تتجاوز الأطر التقليدية للمساعدات الفنية بعدة أوجه.

ضمن نطاق صلاحيات منظمة التجارة العالمية

لقد اُعتُرف منذ أمد بعيد أن التجارة الإلكترونية وخدمات الإنترنت تقع ضمن صلاحيات التحرير لدى منظمة التجارة العالمية، وقد بدأ العمل في برنامج التجارة الإلكترونية في المنظمة عام ١٩٨٨، ومع ذلك فقد جرى التركيز على المسائل التي طرحتها جولة الدوحة.

ويبدو أن هناك اهتماماً متجدِّداً في التجارة الإلكترونية باعتبارها جزءاً من مبادرة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، ويبدو أن معظم أعضاء المنظمة يوافقون على أن غالبية الخدمات المقدمة إلكترونياً هي من الخدمات التي تحكمها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

ومع ذلك، يبقى هناك عدم اتفاق حول ما إذا كانت النتاجات الرقمية التي درجت العادة على تبادلها تجارياً عبر وسيط ناقل مادي (كالكتب والبرمجيات والأقراص المرنة والموسيقى المسجلة على الشرائط وغيرها) تحكمها كلٌّ من الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، أو أنها فريدة من نوعها وتستحق أن تحصل على تصنيف خاص بها.

أما تحديد ما إذا كان من الواجب أن تصنَّف تلك الخدمات المقدمة عن طريق الإنترنت على أنها ضمن النمط الأول (عبر الحدود) أو النمط الثاني (الاستهلاك الخارجي) فيبقى مسألة مفتوحة يجب النظر فيها.

النطاق المقترح

تغطي اتفاقية الإنترنت المقترحة في نطاقها السلع والخدمات التي يكون الإنترنت ضرورياً في تحقيقها أو الوصول إليها أو في استخدام المنتجات و/ أو الخدمات لكل مستهلِك أو من قبل كل مستهلك؛ سواء أكان المُنتَج محسوساً أم لا (ومن المفهوم أن توصل المنتجات المحسوسة والتعرفات تحكمها اتفاقيات أخرى). ومثل هذه الاتفاقيات ينبغي أن تكون جزءاً من اتفاقية أكبر للخدمات، مثل اتفاقية الخدمات الدولية التي تخضع للنقاش الآن في جنيف.

إطار عام تجاري لاقتصاد المعرفة

لا تستثني اتفاقياتُ منظمةِ التجارةِ العالميةِ الإنترنتَ، فقد سبقتها بزمن، ومن هنا فهي مصمِّمة على تكون بأحسن وجه، بحيث تغطّي حاجات التجارة في البيئة الرقمية، ومن أمثلة ذلك الخلاف في وجهات النظر على وضع السلع الرقمية التي لديها أشكال مادية أيضاً كالكتب.

فلا بدّ لإطار التجارة الدولي أن يكيَّف ليصبح أكثر قدرة على الاستجابة للحاجات في هذا المكوِّن الخاص باقتصاد الإنترنت، وذلك لتسهيل التجارة العالمية ونموها، وهذا

التحديث لن يكون منافساً للجهود المبذولة الأخرى؛ مثل توسيع اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، فكلا النشاطين مهمّ لاستمرار العمل الصحيح لمنظومة التجارة العالمية.

وجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية مهتمون في تحفيز النمو في اقتصاد الإنترنت المحلي؛ بسبب تطوره العالي، وقدرته على تعزيز التصدير وفي تبني التدابير اللازمة لزيادة قدرة اقتصادات بلدانهم في جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وفي دعم رواد الأعمال المُحتمَلين المحليين للتنافس على المستوى العالمي.

وتحديث إطار التجارة الدولية أمر مهم لتحسين القدرة على مواكبة التجارة في خدمات الإنترنت، وهذا التحديث سوف يقود إلى تعزيز جميع هذه الأهداف.

ومن أجل ذلك فإن من الممكن دراسة الالتزامات الآتية لتحقيق هذا الهدف:

- ينبغي لاتفاقية اقتصاد الإنترنت أن تُلزِم الأطراف المتعاقدة على إزالة جميع الرسوم والتعرِفات الجمركية في أي مجال تغطّيهِ الاتفاقية أو على المدفوعات التي تُقدَّم من خلال عمليات النقل أو النشاطات التي تغطيها الاتفاقية.
- ينبغي للاتفاقية المتصوَّرة أن تحيط بالحالات التي يمكن لطرف ما أن يحدَّ من التجارة على الإنترنت.
- ووفقاً لاتفاقية التجارة عبر الإنترنت، ينبغي لأي قيود على خدمات المعلومات أن تتوافق مع مبادىء منظمة التجارة العالمية المتمثلة بالشفافية، والضرورة، وتخفيف القيود إلى أقل حد ممكن، ويتعين أيضاً تقديم العملية المستحقّة للأطراف المتأثّرين، كما تتيح الاتفاقية تحديد ما إذا كان من الضروري على تلك القيود أن يحدّ منها أو أن تخصَّص أو أن تقيد بحالات معينة خاصة دون أن يكون في ذلك مساس غير معقول بالمصالح المشروعة للأطراف المشاركة في التجارة المشروعة.

- ينبغي للاتفاقية أن تحدِّد أن على الأطراف المتعاقدة المتّفقة الامتناع عن فرض أي شروط محلية للمحتوى أو على النشاط الخاص بالإنترنت خلال مراكز البيانات المستضافة محلياً، كشرط من شروط نفاذهم للسوق.
- وبالنسبة لوسطاء الإنترنت بصفتهم من الجهات البرمجية التي تنفِّذ التجارة الخاصة بالآخر من خلالها، فيجب أن يقدِّموا برمجيات أساسية للسماح بالحجم الاستثنائي للتجارة الدولية.
- ومن الأسس والمقومات الأساسية للحصول على بيئة تجارة إلكترونية صحيحة توفير المعايير الدنيا لحماية مزودي الخدمات على الإنترنت من أي مسؤولية على خلفية البيانات التي تنقل إلى الآخر.
- ينبغي لاتفاقيات خدمات الإنترنت أن تنصّ على توفير الحمايات المناسبة لخدمات الإنترنت في مثل هذه الظروف.

وعند لقاء أصحاب المصلحة المعنيين بالإنترنت في نهاية المطاف، على النظام التجاري الدولي أن يوسِّع الحمايات لتغطي السلع المعرفية والخدمات بطريقة تعترف اعترافاً كاملاً بوضعها على أنها مكافئة لوضع السلع والخدمات المادية؛ ولهذه الغاية يجب الأخذ بجدية بأمكانية عقد اجتماع مشترَك مع أصحاب المصلحة المعنيين بالإنترنت والمعرفة لتقصي حاجات البيئة الرقمية واقتصاد الإنترنت.

WTO on a Crossroads

Yasmine Al Asa'd

The World Trade Organization is indispensible to the international community. Therefore, it needs constant improvement in light of growing trade, major global changes and economic integrations.

This is a summary of a report on the necessity of a reform programme. The report is prepared by Dr Talal Abu-Ghazala, a member of an expert committee at the WTO.

Twenty-three recommendations are made in the report under 4 major aspects to sustain the organization, namely: enhancing commerce; simplifying and boosting decision-making; encouraging governance; forging a liable process to judge any action related to the reform proposals.

There are also 3 appendices. The first includes the recommendations, the second highlights the importance of holding an agreement on internet economy, and the third gives an overview of Dr Abu-Ghazala.

variables, such as the world's political mood, in general, and the Arab uprisings, in particular.

Egypt Political Scene

Khyri Omar

It is necessary to consider the various internal and external aspects of the current Egyptian crisis. However, the present paper only focuses on internal factors represented by the dispute between the authorities and political groups, mainly over each party's proposal about the way out of the dilemma. This is not to underestimate economic or foreign influence, but local factors seem to be the most significant due to the differences in political parties' perspective of the track and targets of the transitional stage.

The political scene is witnessing an increasing mistrust in both the opposition and authorities as long as the conflict continues. Therefore, in light of the controversy of mutual legitimacy and recognition, hard questions are being raised about the possible conciliatory solutions suggested by each party.

The general elections assigned on April 22, 2013 could have been a good chance to put an end to the crisis. Nevertheless, their delay on the purpose of completing their regulations has led to further debate. Now, if the balloting is to improve the situation, a minimum level of satisfaction needs to be maintained about the legal and executive frameworks of the process in a bid to motivate all parties to join it and accept its results.

Reports And Articles

Scenarios for the Palestinian Scene

Raed Ne'arat

It seems that the situation in Palestine can only be described as the 'mercurial reality'. It is constantly changing due to various internal or external factors. Within this scene, enormous efforts are exerted by Palestinian, Arab and Islamic parties to maintain the unity of the people. They aim at safeguarding the cause from the swift shifts which may come to the point of forgetting that ending the Israeli occupation is the ultimate target for all the Palestinians' efforts to gain their self-determination and independent statehood, with Jerusalem as its capital.

Accordingly, the following are six possible scenarios for the Palestinian scene in terms of reconciliation as well as the question of the elections which is raised from time to time. **The first is the persistence of the status quo. The second, preferred by Fatah, is accord without elections. The third, preferred by Hamas, is both accord and elections. The fourth, hoped by the people, is the situation's return to the pre-division era. The fifth is ordinary elections in the West bank and electronic balloting in the Gaza Strip. The sixth is the partitioning of the reconciliation.**

To what extent the aforementioned scenarios are realistic remains under investigation, but one should be cautious while discussing any of them. In fact, the one of the partitioning of the reconciliation may be the most practical according to the current conditions, bearing in mind the significant role of the political and partisan polarization on the ground. In addition, there is the direct and indirect influence of regional and international

- *Israeli Knesset Results and New Cabinet*

A Reading of Israeli Knesset Results and New Cabinet

Nabeel Bourgal

In the wake of the 19st Israeli general elections held on January 22, 2013, some described the results as 'historic', expected to bring about an obvious turn in the internal political map.

However, any comparison with the previous balloting in 2009 shows that no relevant radical shift seems to take place. According to the reality of the results, none of the two main camps is able to impose its own agenda without a comfortable majority. Therefore, the political plans of the new government are not likely to come up with any noticeable change.

The cabinet, the 33rd of its kind since the establishment of the state, was formed on March 14, 2013 after nearly 45 days of consultations and is headed by Benyamin Netanyahu. In the Knesset, it won the confidence vote by 68 and was opposed by 48 members.

It consists of 21 ministers from the various blocs of the government coalition. It is relatively so small in contrast with its 30-member predecessor, in spite of the similar number of parties participating in both cabinets. The formation also witnessed the absence of Shas party for the first time since 2005.

There are a number of outstanding external issues awaiting the government, such as the Iranian nuclear file, the Syrian crisis and the peace with the Palestinians. On the other hand, some internal issues need to be handled like the budget, support for the middle class, settlement and military service for the ultra-orthodox.

monitoring, legislation and fighting corruption. If the principles of democracy, equality and justice, the parliament will restore its public confidence.

To discuss the election results and the parliament's part in political and economic reform, the Middle East Studies Center based in Amman organized a political salon hosting a number of experts and politicians. They argued that almost all Jordanian political, social and other civil groups agree that the law, stage and procedures of the elections had not been satisfactory enough to the various parties with regard to the outcomes. Nevertheless, if some reasonable political, economic and social reform is accomplished by the 17th term, confidence may be regained in the legislators and state institutions. Furthermore, the gathering proposed direct national dialogue between political parties and actual decision-makers, along with keeping peaceful public pressure for the just demands of reform.

In a relevant matter, the Middle East Institute of Washington held a symposium on the details of the election process and the subsequent challenges. One of the several observations referred to the absence of genuine political competition based on programmes, mainly with the boycott of the Islamists. Moreover, the monitoring of the elections usually encompasses 3 major parts, namely: public interaction and the improvement of procedures in contrast with the previous balloting; its integrity and transparency; and its influence on the political scene. The regime seems to have made some progress in the first and second points, but nothing in the last one.

In order to explore the reality of the ethnic variety and incongruity in the Sudanese population, the present paper is divided into 4 sections elaborating on the major relevant determinants influencing the shape of the state, namely: geography, race, religion and language.

It is concluded that the Sudanese population map is ethnically too complicated and incoherent. The country is classified as unstable, due to the political system's inability to meet the demands of the different ethnic groups. It, thus, cannot achieve the required harmony to keep the stability of the state.

Accordingly, the ethnic variety has been one of the main reasons for the deterioration of national unity as well as the attrition of state resources in local conflicts, accelerating the division and collapse of the state.

In addition, the long national experience has proved the impossibility of achieving unity or even separation on compulsory, undemocratic bases. In order to solve the problem of participation in multi-ethnic, -lingual or –religious societies, accord democracy is one of the proposed ways to guarantee stability and advancement.

Files Issue

- ***2013 Jordanian Parliamentary Elections***

2013 Jordanian Parliamentary Elections: Results and Challenges

Bayan Al Omari

The parliament is a major decision-making institution in Jordan. It bears a great responsibility in raising the level of political will to achieve the public demands for reform. The people are awaiting its capability to retain its role by means of

milieus, like that of Israel on the Middle East, including Iran. In its turn, Tehran may do the same with its neighbours like Saudi Arabia and Azerbaijan, leading to an endless vicious circle.

It seems that Iran's possession of a nuclear weapon is only a question of time. On the one hand, it has taken a strategic approach benefiting from previous experiences in the region. On the other hand, it has employed the central status of the Middle East in global political competition. Therefore, from a geostrategic perspective, any clash between Tehran and the Gulf Cooperation Council states would be useless. The former is regionally isolated and can only gain strategic significance by contacting these states. Furthermore, such weaponry will not grant Tehran the upper hand against them or any other countries in the region. This is simply because Saudi Arabia may obtain such a weapon or other nuclear powers will probably be present to maintain political regional balance.

In the meantime, the Arab states need to cooperate with each other as well as with other countries – like Turkey, Azerbaijan and Pakistan – as well as employ their relations and influence with Iran along with other regional powers to bring about a new setting.

Sudan's Ethnic Composition and Dividing Role: Geopolitical Study

Anwar Kamel

Human geographical factors are of the major natural ones in estimating a state's political power. In fact, most of today's world countries' problems spring from human causes. One of these is ethnicity, which measures how coherent or incoherent the parts of a state are and to what extent the citizens are integrated and faithful to the state, displaying its degree of stability.

president, from the earlier Cairo agreement with Hamas under the patron of Egypt. He insists, instead, to form the new government under his premier and to go to the presidential and legislative elections immediately within three months.

So this is the price that Benjamin Netanyahu received in advance to resume negotiations with Palestinians. On the other hand the price that Palestinians will gain is not yet clear for what they have paid.

Based on these regards, the analysis of these variables opens the opportunity to accept the idea that the U.S. still have enough momentum to restore the strategic security of Israel. This effort is aimed to challenge the Arab revolutions' impacts on Israel at the strategic level.

Such conclusion shows the disability shown by the Arab and Palestinian resistance, on one hand, and the Arab revolutionary forces, on the other, who couldn’t invest in the Arab spring change to restore and consolidate the Arab position against the Israeli aggression.

Hence, it is the best time to fulfill the Arab peoples' demand to redesign and develop the Arab strategic vision towards the Arab-Israeli conflict and the Palestinian cause at both public and official levels.

Research & Studies

Global Dimensions of Nuclear Proliferation

Kareem Maslouh

It is often both outstanding military nuclear technologies and major international powers’ political calculations that lead to the provision of one country or another with nuclear weapons. Such dependent countries have had a domino effect on their regional

Editorial

The price to resume negotiations with Israel is to guarantee its strategic security

Editor in Chief

Obama's visit in March 2013 to Israel, Jordan and the Palestinian Authority carried huge surprises with respect to shifts in the Middle East. It comes in light of the problems that the U.S. policy faces on one hand, and the strategic and security situation for Israel on the other.

Three incidents of such surprises have accompanied and followed this visit. They already form the interceptor to the possibility of the deep and wide strategic change in the Middle East. Such a change is believed to have enough dynamic power to modify the balance of power with Israel in favor of the Arab project to liberate Palestine and to implement the right of return for the Palestinian people.

If these changes succeed, they are supposed to challenge Israeli security and project. They will be followed by negative geo-political change on the political status of Israel.

The Obama's gift to Israel included the transform of Jerusalem and Al-Aqsa cause from the Palestinian responsibility to the Hashemite King of Jordan on both religious and legal levels. Such a shift exempts Palestinians from the most difficult file in the Palestinian-Israeli negotiations. This cause used to be considered a heavy burden obstructive to reach an agreement between Israel and the Palestinians. The second gift was the resumption of Turkish relations with Israel to ease the unrest in the strategic environment surrounding Israel. The third gift was the retreat of Abass, Fatah's leader and Authority

143 *Egypt Political Scene*
Khyri Omar

155 *WTO on a Crossroads*
Yasmine Al Asa'd

Contents

page	
	Editorial
7	*The price to resume negotiations with Israel is to guarantee its strategic security* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
17	*Global Dimensions of Nuclear Proliferation* ***Kareem Maslouh***
55	*Sudan's Ethnic Composition and Dividing Role: Geopolitical Study* ***Anwar Kamel***
	Files Issue
	2013 Jordanian Parliamentary Elections
99	- *2013 Jordanian Parliamentary Elections: Results and Challenges* ***Bayan Al Omari***
107	- *Document: The Results of 7th Jordanian Parliament* ***Mohammad Abed***
	Israeli Knesset Results and New Cabinet
111	- *A Reading of Israeli Knesset Results and New Cabinet* ***Nabeel Bourgal***
123	- *Document: The Results of 9th Israeli Knesset*
127	- *Document: The 33rd Israeli Cabinet* ***Ahmad Hamada***
	Reports And Articles
133	*Scenarios for the Palestinian Scene* ***Raed Noua'rat***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2013

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***

Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***

Mohammad Al Mosa

Volume 17 **No. 63** **Spring 2013**